دفاتر وجهة نظر (19)

النخبة العسكرية وامتيازات السلطة بالمغرب



د. محمد شقير

دفاتر

وجهة نظر

19

النخبة العسكرية
وامتيازات السلطة بالمغرب

د. محمد شقير

الفهرست

مقدمة

تعتبر النخبة العسكرية إحدى مكونات الطبقة السياسية الرئيسية بالمغرب . لكن بخلاف النخب المدنية (من نخب حزبية ، ودينية ، وإدارية ، واقتصادية ، وإعلامية وجمعوية ، فإن النخب العسكرية لم تحظ لحد الآن بأي اهتمام أكاديمي أو بحثي ، بحيث تكاد تخلو المكتبة المغربية من أية كتابات سواء محلية أو أجنبية حول النخبة العسكرية المغربية . فجل الكتابات التي تناولت الظاهرة العسكرية لم تتناولها إلا من الجانب السياسي ، حيث تم البحث إما في ميلاد المؤسسة العسكرية والملابسات السياسية التي رافقت ذلك ، أو في مصادر الشرعية السياسية التي تتمتع بها هذه المؤسسة ، أو في الدور السياسي الذي لعبته هذه المؤسسة كأداة في يد المؤسسة الملكية لمواجهة معارضيها وتكريس هيمنتها داخل النظام السياسي . في حين أن هناك كتابات تناولت المؤسسة العسكرية من خلال المحاولات الانقلابية التي قام بها بعض كبار العسكريين سواء في بداية السبعينيات أو في بداية الثمانينيات من القرن 20 .

من هنا ، فلقد أصبح من الضروري ، ملامسة بعض ملامح النخبة العسكرية المغربية بوصفها تشكل مكونا يتميز بخصوصية تكوينية ، وسياسية ، وتركيبة سوسيولوجية تختلف إلى حد بعيد عن تركيبة باقي مكونات الطبقة السياسية بالمغرب .

وفي هذا الإطار، سيتم تقسيم هذا البحث إلى المحاور التالية :

- الفصل الاول : تحكم الملكية في النخبة العسكرية بالمغرب .
- الفصل الثاني : خصوصية النخبة العسكرية بالمغرب .
- الفصل الثالث : أكاديمية مكناس وإعادة إنتاج النخبة العسكرية بالمغرب .
- الفصل الرابع : المصاهرات داخل النخبة العسكرية بالمغرب .
- الفصل الخامس : تداخل النخبة العسكرية بالنخبة السياسية بالمغرب .
- الفصل السادس : النخبة العسكرية وامتيازات السلطة بالمغرب .
- الفصل السابع : تجديد النخبة العسكرية بالمغرب .

الفصل الأول
تحكم الملكية في النخبة العسكرية بالمغرب

إن تصدر الملكية للنظام السياسي الذي تشكل بعد الاستقلال ، ونجاحها في الانتصار على مكونات الكتلة الوطنية ، وتمكنها من القضاء على مختلف التمردات الداخلية ، وقمع كل أشكال الانتفاضات الشعبية ، كان يرجع ليس فقط للرصيد التاريخي والرمزي الذي اعتمدت عليه هذه المؤسسة ، بل يكمن بالأساس من خلال تحكمها منذ البداية في أخطر وأهم مؤسستين سياسيتين : وهما الإدارة والجيش .

- فمن خلال المؤسسة الإدارية ، والتحكم في مكوناتها الضبطية والقضائية عبر التفرد بتعيين نخبها القيادية ، استطاعت أن تهيمن على المجال السياسي الوطني .

- ومن خلال المؤسسة العسكرية ، والتحكم في بنياتها التنظيمية والانفراد بالإشراف على تحديد هرميتها القيادية ، نجحت في إخضاع وإقصاء كل معارضة سياسية والقضاء على كل تمرد سياسي .

ولعل حساسية الدور السياسي للمؤسسة الثانية وخطورة وأهمية وظيفتها الأمنية والضبطية ، جعلت القصر يسارع منذ الاستقلال إلى صرف كل جهوده واهتماماته لتأسيس قوات عسكرية مسلحة وذلك من خلال :

- الإشراف الملكي على تكوين النخبة العسكرية .
- التنظيم الملكي للجيش .
- والمراقبة الملكية للجيش .

1 - الإشراف الملكي على تكوين النخبة العسكرية

استفادة الملكية في عملية تكوين القوات المسلحة من ثلاث معطيات رئيسية :

- اعتراف فرنسا للملك بأنه الوحيد الذي ستوضع رهن إشارته قوات الجيش .[1]
- اعتماد الملك على الطوابير العسكرية التي حاربت في صفوف فرنسا وإسبانيا لتكوين النواة الأولى للجيش[2] .
- استقطاب الأطر العسكرية التي تكونت في المدارس الإسبانية والفرنسية لتأطيرالجيش[3] .

وقد سمحت هذه الوضعية بإشراف الملك على تكوين اللبنات الأولى للجيش المغربي بعد الاستقلال وذلك من خلال الإعلان عن تأسيس القوات المسلحة واحتكار الملك للعنف المشروع .

1-1 إعلان الملك عن تأسيس الجيش

إن إعلان الملك عن تأسيس أول جيش للمغرب المستقل إذ كان قد شكل قرارا سياديا على الصعيد الخارجي[4] ؛ فهو على الصعيد الداخلي قد شكل الانفراد الشخصي للملك برمزية هذا التأسيس

ولتحديد تبعية الجيش للملكية وربطه بها منذ البداية .

و لتجسيد ذلك ، ألقى الملك محمد الخامس يوم السبت 12 ماي 1956 الموافق لفاتح شوال 1375 خطابا بمناسبة أول استعراض عسكري للجيش تضمن مايلي :

« شعبنا الوفي

في يوم هذا العيد المبارك الذي هو أول عيد تلوح بشائره على المغرب المستقل ، يسرنا أن نثلج صدرك بنبأ تأسيس جيش وطني ، نشرف عليه قيادة مغربية صرفة ، تعمل تحت أمرنا ، وترسم له خططه وأهدافه ، وبعد يومين بحول الله ، سنستعرض النواة الأولى منه ليشهد كل مغربي مظهرا السيادة ، ورمزا من رموز العزة .

هذا هو جيش وطنك الحرّ وقطب دائرة استقلاله الثابت ، وشارة عزه ، وحارس ترابه ووحدته ، فسيكون في خدمتك ، ساهرا على راحتك وسلامتك ، دائما على أهبة لدرك الأخطار عنك .

وإن لنا فيما تواتر نقله من شجاعة أبنائك ، واستماتتهم في ميادين القتال ، واستهانتهم بالأخطار مهما عظمت ، ما يقوي إيماننا بأن هذه النواة الأولى من جيشك الفتي ستظل راعية لحقوقك متفانية في القيام بالمهمة المنوطة بها على أكمل الوجوه .

وهذا الجيش الذي وضعناه تحت قيادتنا العليا والذي سنوليه عنايتنا لن نألو جهدا إن شاء الله في تجهيزه على أحدث الأساليب وأقومها ، حتى يكتمل عقده عدة وعددا ، فيكون مضرب الأمثال

استقامة وعزما وغيرة ، ويقوم بالدور الذي يعهد به إلى الجيش في دولة ديمقراطية محكمة الأنظمة والأوضاع وهكذا نصل الحاضر بماضي لنا مجيد ، وعظمة طبقت الآفاق قرونا طوالا .

فعليك أيها الشعب الكريم أن تعضده بما ينجح مساعيه ، ويحقق أهدافه ، ويظهره بالمظهر اللائق بدولة تطمع إلى تبوء مقام رفيع بين الدول الراقية .

ونضرع إلى الله جلت قدرته ، أن يثبت أقدام جيشنا ويمدنا بحسن عونه وتوفيقه ، وهو نعم المولى ونعم النصير .»[5]

إن هذا الخطاب الذي يعتبر كوثيقة تأسيسية للقوات المسلحة المغربية يجعل من الجيش «صنيعة ملكية» وذلك من خلال المضامين التالية :

- المضمون الروحي المتمثل في اختيار مناسبة دينية خاصة للإعلان عن هذا التأسيس ولخلق العلاقة الروحانية التي تجمع بين الملك كأمير المؤمنين والقوات المسلحة التي تشكل أداة حكمه السياسي .

- المضمون السياسي المتمثل في انفراد الملك بسلطته الشخصية على القوات المسلحة التي «تعمل تحت إمرته» ويرسم «خططها وأهدافها» .

- المضمون القيادي المتمثل في وضع الجيش «تحت القيادة العليا» للملك الذي يعتبر القائد الوحيد والأعلى للقوات المسلحة . وبالتالي فكل الهرميات القيادية سواء كانت مدنية (وزراء الدفاع) أو عسكرية

(القيادة العليا للقوات المسلحة) لا تشكل إلا قيادات إدارية وتنظيمية وليست فعلية .

وهذه المضامين التي حددت منطق هذا الخطاب التأسيسي قد جعلت من الجيش المغربي «قوات مسلحة ملكية» منذ بداية إنشائه ، وحددت منذ تأسيسه العلاقة التي ستجمع بين الملك وهذه المؤسسة .

2-1 احتكار الملك للعنف المشروع

بعدما قام الملك بالإعلان الرسمي عن تأسيس «القوات المسلحة الملكية» كان من المفروض أن يتم تفكيك كل القوات المسلحة الموازية والتي كانت تتمثل بالأساس في عناصر المقاومة المسلحة وجيش التحرير الوطني .

و إذا كان قد تم التفكير والتخطيط لإدماج عناصر المقاومة في قوات الأمن الوطني ؛ فقد تم الاهتمام بتفكيك فرق جيش التحرير لأن ذلك شكل أحد الأهداف الرئيسية التي كانت من وراء تأسيس القوات المسلحة الملكية[6] .

و قد ظهر ذلك جليا من خلال الاستقبال الملكي الذي خص به بعض رؤساء جيش التحرير في 30 مارس سنة 1956 أي قبل شهرين تقريبا من الإعلان عن تأسيس القوات المسلحة الملكية في 14 ماي من نفس السنة .

و قد تضمن الخطاب الملكي الذي ألقي بهذه المناسبة نداء ضمنيا

للالتحاق بالجيش الملكي الذي كان يمهد للإعلان عن تأسيسه ودعوة استقطابية لقادة جيش التحرير للانضمام لهذا الجيش. ويمكن استجلاء ذلك من خلال بعض فقرات هذا الخطاب الذي تضمنت مايلي:

«...» والآن وقد تحقق استقلال الوطن العزيز وأخذ الكل يتشوف إلى الهدوء والاستقرار اللذين لا تستقيم الأمور بدونها، يسر ملككم الذي كافح وضحى من أجل شعبه أن يستقبلكم يارجال النضال في هذا اليوم السعيد حيث جئتم ملبين دعوته مستمعين لندائه حريصين على نصائحه، وأن المغرب سيحفظ لرجاله الأبرار الذكريات الخالدة لمواقفهم في شتى الأحوال، وأن ملككم على بينة من كفاحكم في سبيل العرش المغربي وقضية الوطن المقدسة، وإن الله لا يضيع أجر العاملين ...»[7].

بالإضافة إلى ذلك، فإن اغتيال عباس المسعدي، الذي كان على ما يبدو يحبذ اندماج جيش التحرير المتواجد بالشمال بالقوات المسلحة الملكية، شكل سببا في إسراع مولاي الحسن، والذي عين قائدا أعلى للقوات المسلحة قبل تعيينه وليا للعهد، بالتنقل بين الأقاليم التي كان يتواجد بها رؤساء جيش التحرير مصحوبا بعبد الله الصنهاجي وعبد الكريم الخطيب. وهكذا اتصل بكتيبة أوزلي وكان على رأسها الغابوشي، وكتيبة خنيفرة وعلى رأسها العمراني، وكتيبة الناضور وعلى رأسها بن حمو المسفيوي[8].

و قد لاقت تنقلات الأمير مولاي الحسن نجاحا كبيرا ؛ إذ قبلت أغلب هذه الكتائب وقادتها الانضمام للجيش النظامي ، حيث تجسد ذلك من خلال الخطاب الذي ألقاه الملك محمد الخامس بمناسبة استقباله لبعض قادة هذه الكتائب في 3 يوليوز 1956 حيث أشار إلى مايلي :

(...) «إن من نعم الله علينا في هذه الفترة التاريخية من حياة الوطن أن جمعنا اليوم بقصرنا العامر برؤساء جيش التحرير وقادته المرابطين بالناضور وتيزي وسلي ومرنيسة وبني وارايـن وغيرها ، هؤلاء الذين كان حظهم من التضحية والنضال وافرا ولم يكن كفاحهم في سبيل عودة ملكهم واسترجاع استقلال بلادهم ووحدة ترابها إلا مثلا أعلى للكفاح الذي تحملنا قسطنا الأوفى فيه وغاية قصوى في الثورة ضد الباطل فلهم من الوطن ومنا جزيل الثناء وليتغمد الله بواسع رحماته من أخذهم إليه شهداء أبرارا وليشمل منهم برضاه المرحوم السيد العباس المسعدي هذا البطل الذي كان لموته أسوء الأثر في نفسنا ولئن كنا نعد الخلاف في الرأي والتوجيه مادام مرتكزا على أساس المصالح العليا للوطن أمرا قد تجري به سنة الطبيعة فإنه ليس من المعقول مطلقا نشوب ذلك الخلاف في صفوف الجيش حيث أن رائد الجيش هو مصلحة الوطن والملك ومهمته هو خدمتهما . ومن الطبيعي أن تكون لهذا الخلاف إذا وقع - لا سمح الله - نتيجة وخيمة كتلك التي أودت بحياة المرحوم السيد العباس ولكن هو القدر جرى بإرادة الله

فلنترك العدالة تقول كلمتها ، إن الوطن في أمس الحاجة إلى أبنائه المخلصين ذوي النفوس الطاهرة من أدران الحقد والضغينة العاملين بقلب رجل واحد ، وإذ أنتم معشر رؤساء جيش التحرير وقادته من خيرة الأبناء العاملين فإن الجيش الملكي إذ يضمكم إلى حظيرته فإنما يضم أبطالا سيعتزون به كما يعتز بهم وسيؤدون في صفوفهم مهمتهم في حماية الوطن والذود عن كيانه خير تأدية ، فعليكم وقد أصبحتم من أعضاء جيش الوطن النظامي أن تعملوا بنفس الروح الكريمة والغيرة الصادقة والوطنية المتأصلة التي كانت تدفعهم إلى خوض غمار المعارك واقتحام خضمها الهائل يثبت أقدامكم يقين راسخ ويشد أزركم عزيمة ثابتة . عليكم أن تكونوا داخل نطاق الجيش لحمة واحدة فتعملوا فيه متحدين متضامين وعلى الطاعة متئاخين دائبين على امتثال أوامرنا سائرين على هدى ولي عهدنا رئيس أركان حرب القوات المسلحة الملكية ، وإن لكم في قيادته الحكيمة وبصره النافذ ما سيملأ نفوسكم اطمئنانا على مستقبلكم وتفاؤلا به وما سيشجعكم على العمل بكل حزم ونشاط ...»[9] .

2- ولاء النخبة العسكرية للملك

لقد تم تأسيس الجيش منذ البداية على ثابثين رئيسيين يتمثلان في الولاء الشخصي و السياسي للملك .

1-2 الولاء الشخصي للملك

إن الولاء الشخصي للملك يعتبر الرابطة الأساسية التي تجمع بين الجيش والعاهل المغربي. فجميع أعضاء المؤسسة العسكرية المغربية يدينون بالولاء بشكل فردي وشخصي للقائد الأعلى للقوات المسلحة الملكية ليس فقط على المستوى العسكري بل أيضا على المستوى الروحي[10]. إذ أن العاهل المغربي لا يجسد فقط السلطة العسكرية العليا بل أيضا السلطة الروحية بوصفه أميرا للمؤمنين. ولعل هذا الجانب الروحي قد ظهر في أحداث الصخيرات عندما قرأ العاهل المغربي سورة الفاتحة مع بعض الانقلابيين بعدما أدوا له التحية العسكرية. فقد كانت التحية العسكرية للقائد الأعلى للقوات المسلحة ؛ في حين أن قراءة الفاتحة كانت مع أمير المؤمنين. إضافة إلى ذاك يمكن أن يفهم التحفظ الذي أبداه بعض متزعمي هذا الانقلاب حول تصفية شخص الملك، حيث عارض الجنرال المدبوح هذه العملية الشيء الذي يذكر بإحجام بعض القبائل المتمردة عن اغتيال السلطان مولاي سليمان حتى بعد تمكنها من هزمه.

لذا فإن العلاقة التي تربط بين العاهل المغربي بمختلف جنوده وضباطه تتميز بهرمية ثنائية تجمع بين الجانب الشخصي والجانب العسكري. ويتمثل ذلك بروتوكوليا من خلال المراسيم التي تحيط باللقاء الذي يجمع بين الملك وعسكرييه سواء كانوا من كبار الضباط، أو الضباط، أو ضباط الصف أو الجنود. فهؤلاء غالبا ما يكون سلامهم

للعاهل المغربي مزدوجا يتضمن :

- التحية العسكرية للعاهل المغربي كقائد أعلى للقوات المسلحة .

- والانحناء لتقبيل يده كأمير للمؤمنين .

من هنا ، فإنه يحرص رسميا على تربية الجنود والضباط داخل الثكنات والأكاديميات والحاميات العسكرية على الإخلاص لقائدهم الأعلى والتفاني في خدمته وذلك من خلال تحية العلم الصباحية ، والأناشيد العسكرية بالإضافة إلى الأدبيات والمقررات التي تلقن للعسكريين المغاربة .

ويتم التأكيد على هذا البعد من خلال مراسيم تخريج الأفواج العسكرية وبالأخص أفواج الضباط ، إذ عادة ما تتمثل هذه المراسيم من خلال :

- الحضور الشرفي للملك أو أحد أبنائه من الأمراء .

- التسمية التي يطلقها الملك على الفوج ، والتي عادة ما تستلهم أسماء للملوك العلويين (فوج محمد الخامس ...) أو أسماء لأحداث سياسية سواء من التاريخ الإسلامي العربي (بدر ، أحد ...) أو التاريخ المغربي (الزلاقة ...) .

- قيام أعضاء الفوج المتخرج بعروض عسكرية .

- تلقي شهادة التخرج من طرف العاهل المغربي بعد تقبيل يده .

وتنتهي هذه المراسيم بأداء القسم ، الذي يؤكد بالطبع الولاء

الشخصي للملك .

كما أن هناك ظهائر رسمية تنص أساسا على ولاء العسكريين للعاهل المغربي من بينها ظهير 27 ماي 1958 الذي ينص في فصله 28 على ما يلي :

«إن ضباط القوات الملكية المسلحة يدينون بالولاء شخصيًا لجلالتنا ويقسمون أمامنا بالإخلاص في أداء واجبهم لخدمتنا وخدمة الوطن...

و يجسد الخطاب الملكي الذي ألقي في 13 نونبر 1959 بمناسبة تخرج فوج الأميرة عائشة» هذا المقتضى من خلال مايلي :

«الحمد لله

معشر الضباط

إن من دواعي سرورنا في هذا اليوم المبارك أن نستقبلكم لسماع يمين الولاء و الإخلاص الذي تؤدونه بين أيدينا بمناسبة تخرجكم من المعاهد العسكرية بالداخل والخارج استعدادا للالتحاق بالوحدات العسكرية .

و لا يخامرنا شك في أنكم ستحققون الآمال التي نعلقها عليكم ، وتبرون باليمين الذي أديتموه كما بربه حق البرور جميع إخوانكم ضباط القوات المسلحة الملكية ، و تقدرون الأمانة الكبيرة التي نيطها بكم : أمانة السهر على كيان الوطن و الدفاع عن حوزته وحماية حدوده ...»[12] .

2-2 الولاء السياسي للملك

لقد حرصت الملكية منذ تأسيس الجيش المغربي على إبعاده عن كل الخلافات السياسية وتجنيبه كل التأثيرات الحزبية . وقد تجلى ذلك من خلال مجموعة من الخطب التي ألقاها الملك محمد الخامس . ففي الخطاب الذي ألقي ب 3 يوليوز 1956 بمناسبة استقبال بعض رؤساء جيش التحرير ولانضمامهم إلى القوات المسلحة الملكية شدد العاهل المغربي على ضرورة انتفاء أي خلاف داخل المؤسسة العسكرية مؤكدا على ذلك بما يلي :

(...)«لئن كنا نعد الخلاف في الرأي والتوجيه مادام مرتكزا على أساس المصالح العليا للوطن أمرا قد تجري به سنة الطبيعة ، فإنه ليس من المعقول مطلقا نشوب ذلك الخلاف في صفوف الجيش حيث أن رائد الجيش هو مصلحة الوطن والملك ومهمته هو خدمتهما ...»[13] .

كما أنه في خطاب آخر ألقي في 4 يوليوز 1958 بمناسبة تخرج فوج مولاي إسماعيل ، أكد العاهل المغربي على هذا البعد «اللاتسييسي» للجيش من خلال ما يلي :

« الحمد لله

أيها الضباط ،

إننا مسرورون برؤيتكم بعد تخرجكم من الكلية الحربية الملكية ، ومتأثرون من الكلمات التي قدمكم بها ولي عهدنا رئيس أركان حرب الجيش ، تلك الكلمات التي تفيض ولاء وإخلاصا ، وإنه ليثلج صدرنا

أن نرى الكليات والمدارس الحربيية تلقى إلى تزويد الجيش به ولأننا نريد أن نحوط هذا الجيش بضباط متقفين يعرفون طبيعة عملهم، ويتقنون أداء المهمات التي توكل إليهم، ولأننا نكون للجيش إطارا مغربيا صرفا يقوم بواجبه بكل إخلاص وإتقان في الشدة والرخاء على السواء.

إن هذا الجيش الذي أنشأناه هو جيش الأمة، لأنه منبثق من صميمها، فيجب على كل فرد منها أن يحس بذلك، ويومن به، وأن يرى فيه حامي الحرية، وحامي الاستقلال وحامي الوحدة الوطنية

و إن أكبر عون على أداء مهمته والنهوض بالأعباء العظيمة التي يتطلب منه النهوض بها بقاؤه بمعزل عن الميدان السياسي وإقباله موحدا على خدمة المصلحة الوطنية العليا كما هو شأن الجيوش المنظمة الراقية..»[14].

و لعل هذه السياسة الملكية بشأن الحرص على «عدم تسييس» الجيش المغربي قد أدت إلى تدعيم الطابع «التقنوقراطي» لهذه المؤسسة، وإحجام أعضائها عن موالاة الأحزاب السياسية. وقد تجلى ذلك بالخصوص منذ الانتخابات التشريعية لعام 1963 عندما عارضت القيادة العليا للقوات المسلحة الملكية مساندة مرشحي جبهة الدفاع عن المؤسسات الدستورية[15] ضد خصومهم السياسيين كحزب الاستقلال والاتحاد الوطني للقوات الشعبية.

وبالتالي، فإن الطابع السياسي الوحيد الذي يمكن أن يتصف

به الجيش يستمده أساسا من تعلقه بالعرش الملكي[16] واتباع أوامره وتعليماته .

3- المراقبة الملكية للنخبة العسكرية

تتمثل هذه المراقبة في مركزة الملك للقيادة العليا للجيش وتحكمه في تسييره .

3-1 مركزة الملك لقيادة الجيش

يعتبر الملك بمقتضى الفصل 30 من الدستور «القائد الأعلى للقوات المسلحة الملكية» . وهذا الفصل إلى جانب طابعه القانوني لا يكرس إلا واقعا سياسيا معينا تجلى بالأساس في الإرث التاريخي لتكوين الجيش المغربي . إذ من المعروف أن الملكية قد لعبت دورا كبيرا في تأسيسه والاهتمام بتطويره وتنظيمه .

بالاضافة إلى ذلك فقد كرس هذا الفصل دستوريا وسياسيا مركزة السلطة في يد العاهل المغربي والتي عرفت مرحلتين رئيسيتين :

– مرحلة المركزة غير المباشرة التي تميزت بتفويض الملك تدبير بعض صلاحياته العسكرية لسلطة وزارية تمثلت في وزير الدفاع . هذا الأخير الذي كان يعتبر مسؤولاً أمام الملك بشكل مباشر . ورغم ذلك فقد كان يتم انتقاء وزراء الدفاع بعناية خاصة ؛ حيث أن أغلب من تقلدوا هذا المنصب كانوا يحظون بثقة القصر ككديرة ، عواد ، أحرضان ، ومحمد أوفقير ، فإن معظم من تقلدوا منصب وزارة الدفاع

كانوا شخصيات مدنية .

لكن محاولتي الانقلاب العسكري في بداية السبعينات ستجعل القصر يلغي هذا المنصب .

- مرحلة المركزة المباشرة التي تميزت بتبعية القيادة العسكرية العامة مباشرة للسلطة الملكية بدون أن تكوت هناك أية وساطة إدارية أو عسكرية . وقد تجلى ذلك بالخصوص في تصريح ملكي لمجلة باري ماتش بتاريخ 26 نونبر 1976 حيث قال فيه : «لقد قررت أن أصبح رئيسا لقيادتي العليا» . وقد تشددت هذه المركزة بعد خلق لجنة تنسيق العلاقات العسكرية للقيادة العليا للجيش التي أسندت لولي العهد قبل أن يخلف أباه على العرش .

3-2 تحكم الملك في تسيير الجيش

يتجلى هذا التحكم من خلال :

- تخصيص الملك لجزء من وقته وبرنامج عمله للاهتمام شخصيا بتدبير الشؤون العسكرية .

- إشراف الملك على مراسيم تخرج الأفواج المتخرجة من الأكاديميات العسكرية .

- ربط جهاز الاستخبارات العسكرية بالملك شخصيًا .

- انفراد الملك بالترقية العسكرية لكبار الضباط ومن يليهم في الرتب العسكرية العليا من الضباط .

- الزيارات التي يقوم بها العاهل المغربي لتفقد الحاميات العسكرية ومواقع العمليات العسكرية .[17]

- إشراف الملك على وضع الخطط العسكرية والأمر بتنفيذها .

وعموما ، فإن تحكم الملكية في النخبة العسكرية من خلال الإشراف على تأسيسها وتنظيمها وتسييرها قد لعب دورا أساسيا في تصدرها للنظام السياسي وضبطها لمكوناته ، فتوظيف هذه النخبة قد استثمر في تخويف واحتواء المعارضة السياسية وكذا ولإخماد الكثير من التمردات السياسية التي هددت الاستقرار الداخلي سواء كانت تمردات مسلحة (كأحداث الشمال في 1959) أو انتفاضات شعبية (كتلك التي اندلعت بالدار البيضاء في 1965 و1981 ، أو بمراكش والناضور في 1984 ، وبفاس في 1990 ، أو بالعيون في 1999) .

الفصل الثاني

خصوصية النخب العسكرية بالمغرب

تعتبر النخبة العسكرية إحدى مكونات الطبقة السياسية الرئيسية بالمغرب[1] . لكن بخلاف النخب المدنية (من نخب حزبية ، ودينية ، وإدارية ، واقتصادية ، وإعلامية وجمعوية[2] ، فإن النخب العسكرية لم تحظ لحد الآن بأي اهتمام أكاديمي أو بحثي ، بحيث تكاد تخلو المكتبة المغربية من أية كتابات سواء محلية أو أجنبية حول النخبة العسكرية المغربية . فجل الكتابات التي تناولت الظاهرة العسكرية لم تتناولها إلا من الجانب السياسي ، حيث تم البحث إما في ميلاد المؤسسة العسكرية والملابسات السياسية التي رافقت ذلك ، أو في مصادر الشرعية السياسية التي تتمتع بها هذه المؤسسة[3] ، أو في الدور السياسي الذي لعبته هذه المؤسسة كأداة في يد المؤسسة الملكية لمواجهة معارضيها وتكريس هيمنتها داخل النظام السياسي . في حين أن هناك كتابات تناولت المؤسسة العسكرية من خلال المحاولات الانقلابية التي قام بها بعض كبار العسكريين سواء في بداية السبعينيات أو في بداية الثمانينيات من القرن 20[4] .

من هنا ، فلقد أصبح من الضروري ، ملامسة بعض ملامح النخبة العسكرية المغربية بوصفها تشكل مكونا يتميز بخصوصية تكوينية ، وسياسية ، وتركيبة سوسيولوجية تختلف إلى حد بعيد عن تركيبة

باقي مكونات الطبقة السياسية بالمغرب .

وتتمثل هذه الخصوصية في المكونات التالية :

- التكوين العسكري
- التجربة الميدانية
- القرب من الملك

1- التكوين العسكري

على غرار النخب السياسية المدنية التي تكون جلها في مدارس الأعيان التي أسستها سلطات الحماية الفرنسية ، كثانوية مولاي إدريس ، وثانوية مولاي يوسف ، وثانوية أزرو ، فقد شكلت الأكاديمية العسكرية بمكناس المشتل الرئيسي لتكوين النخبة العسكرية المغربية . فبعيد تأسيس القوات المسلحة الملكية من طرف المؤسسة الملكية مجسدة في ولي العهد آنذاك المولى الحسن ، تم تأسيس هذه الأكاديمية في سنة 1956 في مقر قصر الدارالبيضاء بمكناس[5] ، حيث أسندت لها مهمة تكوين الضباط في مختلف أنواع الأسلحة من مدفعية وبحرية ، للحصول بعد ثلاث سنوات على تكوين نظري وتدريب عسكري يتوج بدبلوم الدراسات العليا العسكرية . ولعل هذا الدبلوم هو الذي يميز جل الضباط عن باقي الفئات العسكرية الأخرى . فالحصول على هذه الشهادة العسكرية العليا عادة ما يفتح الباب لمستقبل عسكري يؤهل صاحبه ، خاصة إذا كان منتميا لأحد العائلات المعروفة للانتماء

"مستقبلا إلى النخبة العسكرية بالمغرب .

ومما يوضح ذلك ، أنه باستثناء وزير الدفاع السيد أحمد اليزيدي[7] والجنرال دو كور دارمي حسني بنسليمان[8] ، فإن جل كبار العسكريين ، والذين تقلدوا أعلى المراتب العسكرية قد تكون بهذه الأكاديمية العسكرية .

ولعل الجدول التالي يوضح ذلك بجلاء :

الاسم	مسقط الرأس	الانتماء العائلي	التكوين العسكري	الرتبة العسكرية
محمد اعبابو	قرية بورد بمنطقة الحسيمة	كان أبوه من أعيان المنطقة	الأكاديمية العسكرية بمكناس	كولونيل
محمد أوفقير	عين الشعير بجماعة بوذنيب	أبوه كان باشا لمنطقة بوذنيب	الاكاديمية العسكرية بمكناس	جنرال
أحمد الدليمي	سيدي قاسم	من قبيلة ولاد دليم	الاكاديمية العسكرية بمكناس	جنرال

عبد العزيز بناني	تازة	-	الاكاديمية العسكرية بمكناس	جنرال دوكودارمي
بوشعيب عروب	واد زم	-	الاكاديمية العسكرية بمكناس	جنرال دوكودارمي
محمد بلبشير	مراكش	-	الاكاديمية العسكرية بمكناس	جنرال دو ديفزيون

ومن خلال هذا الجدول ، يلاحظ أنه ، بخلاف مكونات النخبة السياسية المدنية التي تكونت في عدة مؤسسات تعليمية سواء بالمغرب أو بالخارج ، فإن مكونات النخبة العسكرية قد تخرجت من نفس الأكاديمية العسكرية . ولعل هذا ما أضفى على هذه الأخيرة نوعًا من الانسجام الفكري والتنظيمي ، مما جعل الباحث السياسي الفرنسي أوكتاف ماري يلمح إلى هذه الخاصية من خلال إشارته إلى(أنه داخل الطبقة السياسية المغربية ، يجسد كبار العسكريين مجموعة متجانسة ومندمجة . . .)[9] .

ولعل هذه الخاصية السياسية هي التي ما زالت تميز مكونات النخبة العسكرية ، والتي حافظت لحدّ الآن على وحدة المؤسسة العسكرية

وتكريس لحمتها . فبخلاف التشرذم والتناحر الذي يطبع مكونات النخبة السياسية المدنية ، والذي يرجع سببه ، بالإضافة إلى السياسة المخزنية التي تقوم على اللعب على هذه الخلافات وإنضاجها ، إلى التباعد الفكري والمذهبي واللغوي بسبب تعدد المؤسسات التعليمية العليا التي تكون فيها أعضاء هذه النخبة ، فإن التجانس الذي يميز مكونات النخبة العسكرية المغربية مرده بالأساس إلى تخرج كل الضباط ، بمختلف منحدراتهم الاجتماعية ، من نفس المؤسسة التكوينية (الأكاديمية العسكرية بمكناس) التي تقوم ، بالإضافة إلى الانضباط العسكري والولاء السياسي والشخصي للمؤسسة الملكية ، على تلقين نفس المناهج والمقررات ، والخضوع لنفس التداريب العسكرية والتربية الروحية .

2- التجربة الميدانية

إذا كانت النخبة السياسية في المغرب قد بنت شرعيتها على رصيدها النضالي ضمن الحركة الوطنية من خلال مواجهة المستعمر الفرنسي والإسباني ، والمطالبة باستقلال المغرب الشيء الذي تجسد في توقيع وثيقة الاستقلال ، فإن النخبة العسكرية قد بنت مجدها السياسي والعسكري من خلال تجربتها الميدانية سواء في المشاركة في ساحات قتال خارجية ، أو في الدفاع عن الوحدة الوطنية أو في إقرار الامن الداخلي :

- المشاركة في حروب خارجية

من المعروف أن المؤسسة العسكرية قد ورثت قيادتها من بعض الضباط الذين حاربوا ضمن صفوف الجيش الفرنسي أو الإسباني. فالمارشال محمد أمزيان، والجنرال محمد الكتاني، والجنرال إدريس بن عمر.. كلهم ضباط حاربوا تحت راية الجيشين الإسباني والفرنسي، واكتسبوا مهاراتهم العسكرية والميدانية خلال انخراطهم في معارك ضد الجيش النازي وحليفه الإيطالي، وحصلوا على رتبهم العسكرية أثناء هذه الحروب لذا، فقد تم الاعتماد عليهم من طرف المؤسسة الملكية عند تأسيسها للقوات المسلحة، وشكلوا بذلك النواة الأولى للنخبة العسكرية بالمغرب.

- الدفاع عن الوحدة الوطنية

وقد امتدت هذه النخبة العسكرية لتشمل ضباط آخرين أبانوا بدورهم عن تجربة ميدانية كبيرة في كل ساحة المعارك التي خاضها المغرب في الدفاع عن حدوده الوطنية. فالجنرال محمد أوفقير، أو الكولونيل أحمد الدليمي، والجنرال الصفريوي، والجنرال لوباريس، والجنرال المدبوح، أو الجنرال دوكودارمي عبد العزيز بناني.... كلهم قد شاركوا في المعارك التي خاضتها القوات المسلحة الملكية سواء خلال حرب الرمال ضد القوات الجزائرية في سنة 1963، أو خلال حرب الصحراء التي ابتدأت بعيد الإعلان عن المسيرة الخضراء، من خلال مواجهة هجومات القوات العسكرية بالجزائر، أو في صد هجومات

قوات البوليزاريو ضد المعاقل العسكرية المغربية بالأقاليم الصحراوية. فقد ارتبط مثلا اسم الكولونيل أحمد الدليمي بالمعارك التي كانت تخوضها القوات العسكرية المغربية بالصحراء، كمعركة كلتة زمور، والمرلوب، وورقزيز وغيرها، كما ارتبط اسم الكولونيل أحمد الدليمي الذي رقي إلى جنرال بعد ذلك، ببناء الجدران التي تمت إقامتها في بداية ثمانينيات القرن الماضي لرصد وصد كل الهجومات العسكرية التي كانت تقوم بها قوات جبهة البوليساريو ضد الأهداف المدنية والعسكرية المغربية بالأقاليم الصحراوية. ولعل برقية التنويه الذي بعث له الملك الراحل الحسن الثاني بهذا الصدد[10] قد كرست الحظوة الملكية التي أصبح يتمتع بها، مكرسة بذلك انتمائه إلى النخبة العسكرية واحتلاله أرفع المواقع بها.

ونفس الأمر يمكن أن ينطبق على الجنرال عبد العزيز بناني، الذي كان التنويه به من طرف الملك الراحل الحسن الثاني، كقائد للمنطقة الجنوبية[11]، قد فتح له المجال لتبوء منصب رفيع داخل النخبة العسكرية المغربية، خاصة في عهد الملك محمد السادس الذي عينه كمفتش عام للقوات المسلحة الملكية ورقاه إلى رتبة جنرال دو ديفزيون، ثم إلى رتبة جنرال دو كودارمي وهي أعلى الرتب العسكرية داخل القوات المسلحة الملكية لحد الآن.

- إقرار الأمن الداخلي

إن الانتماء إلى النخبة العسكرية لا يقتضي فقط، المشاركة في

المعاركة العسكرية والمساهمة في الخطط الحربية ، بل يقتضي أيضا المشاركة في قمع الانتفاضات الداخلية . فالجنرال محمد أوفقير ، لم يتردد في قمع انتفاضة القائد عدي أوبيهي في منطقة الأطلس المتوسط ، وسحق الحركة التمردية بمنطق الريف في بداية توطيد المؤسسة الملكية لسلطتها على المجال المغربي . كم أشرف هذا الجنرال على قمع الانتفاضة الشعبية التي اندلعت في الدارالبيضاء في 23 مارس 1965 ، وملاحقة معارضي الملك الحسن الثاني وتعذيبهم عندما عين كمدير عام للأمن الوطني ، وكوزير للداخلية ، أو عندما كان رئيسا للمخابرات . ونفس المسار سلكه الجنرال أحمد الدليمي سواء عندما كان يشتغل تحت إمرة رئيسه الجنرال محمد أوفقير ، أو بعدما حل محل هذا الأخير بعد اغتياله إثر المحاولة الانقلابية التي كانت تستهدف الإطاحة بالملك في 16 غشت 1972 .

ونفس الأمر يصدق على الجنرال دو ديفزيون حسني بن سليمان أو الجنرال دو ديفزيون حميدو العنيكري . فحسني بن سليمان يعتبر من الجيل الثاني من الضباط السامين الذين شاركوا في حرب الرمال ، ليشتغل بعد ذلك في ديوان الجنرال محمد أوفقير الذي عينه على رأس وحدات التدخل السريع ، ليلتحق بعد ذلك بمديرية الامن الوطني . وبعدما تم تعيينه عامل على كل من إقليم طنجة ، والقنيطرة ومكناس ، رقي إلى رتبة كولونيل وعين كقائد للدرك الملكي المكلف باستتباب الأمن خاصة في المجالات القروية . وقد بقي في هذا

المنصب في عهد الملك محمد السادس ، وتمت ترقيته من جنرال دو ديفزيون إلى جنرال دو كودارمي .

أما الجنرال حميدو العنيكري ، فقد شغل بدوره عدة مهام أمنية ، حيث اشتغل بمديرية المستندات ، ثم مديرية مراقبة التراب الوطني ؛ ليعين كمدير عام للأمن الوطني ، ويتم بعد ذلك تعيينه كقائد للقوات المساعدة .

3- القرب من الملك

يعتبر القرب من الملك من أهم الخاصيات التي تميز النخبة العسكرية بالمغرب . إذ يعتبر هذا الأخير ، ليس بوصفه أميرا للمؤمنين ، بل كقائد أعلى للقوات المسلحة الملكية هو المتحكم الأساسي في تحديد وتصنيف مكونات النخبة العسكرية . إذ أن الأمر في نظام الحكم في المغرب لا يقتصر على سمو الرتب العسكرية ، ووصول الضباط إلى أعلى المراتب العليا في الجيش ، بل في مدى الحظوة التي يتمتع بها هؤلاء الضباط .

وبالتالي ، فإن القرب من الملك ، وفق المنظومة السياسية ، يكتسي دوراً أساسياً في اكتساب شخصيات عسكرية معينة لسلطة خاصة تتحدد حسب درجة قربها من الملك ، الذي يمكن تصنيفه إلى نوعين :

- القرابة من الملك ، سواء من خلال الرابطة العائلية ، من إخوان ،

وأخوات ، حيث يمكن اعتبار الأميرة للامريم ، ابنة الملك الراحل وأخت الملك الحالي ، بترؤسها لجمعية الأعمال الاجتماعية للقوات المسلحة الملكية ، وكذا الأمير مولاي رشيد ، ابن الملك الراحل وأخو الملك الحالي ، ضمن النخبة العسكرية . ولعل ما يجسد ذلك هي الترقيات العسكرية التي يتمتعان بها ، إذ تمت ترقية الأميرة للامريم في 31 يوليوز 2003 إلى رتبة كولونيل ماجور ، في حين رقي الأمير مولاي رشيد الذي تلقى تكوينا في سلاح البحرية الملكية إلى رتبة جنيرال دو بريكاد في 31 يوليوز 2000 . فبهذه الصفات العسكرية عادة ما تقوم الأميرة للامريم ، والامير مولاي رشيد بالاختلاط بالنخبة العسكرية وترؤس الاحتفالات التي تقام بمناسبة الذكرى السنوية لتأسيس القوات المسلحة الملكية ، أو الحضور إلى جانب الملك خلال مراسيم تخرج الأفواج العسكرية . وفي نفس الإطار يمكن أن نعتبر الجنرال الراحل مولاي حفيظ العلوي ،التي أسندت له عدة مهام من بينها تعيينه من طرف الملك الراحل الحسن الثاني وزيرا للتشريفات والقصور الملكية ، من ضمن النخبة العسكرية التي عرفها المغرب .

– القرب من الملك ، سواء من خلال الرابطة الدراسية ، أو الشخصية ، أو من خلال الاشتغال مع الملك . فالديوان الملكي عادة ما يجمع كل الشخصيات العسكرية المقربة من الملك . فالجنرال محمد المدبوح (كان من أقرب كبار الضباط السامين إلى الملك الراحل الحسن الثاني ، وكان يستطيع الدخول إلى القصر الملكي بسهولة)[13]

بالإضافة إلى أنه كان يحظى بثقة الملك الراحل الملك الحسن الثاني .(فابتداء من 1960 ، أصبح المذبوح ضمن المقربين إلى القصر الملكي ومن المقربين إلى المغفور له الحسن الثاني ، حيث عينه مديرا للديوان ومساعده قبل أن يتولى الوزارة العسكرية)[14]

أما الجنرال محمد أوفقير ، فقد كانت تربطه بالملك الراحل الحسن الثاني علاقة شبه عائلية ، حيث أن ابنته الكبرى مليكة أوفقير قد تربت بالقصر الملكي إلى جانب الأميرة للا أمينة الابنة الأثيرة لدى الملك محمد الخامس . بالإضافة إلى أن المهام والمسؤوليات الامنية التي كان مكلفا بها سواء على الصعيد الأمني أو العسكري كانت تخول له التعامل مباشرة مع الملك[15] .

من هنا يستنتج أن النخبة العسكرية بالمغرب تتمتع بخصوصية نوعية تنسجم مع طبيعة نظام الحكم بالمغرب ، الذي يقوم بالأساس ليس فقط على المؤهلات العسكرية ، بل أيضا على مدى القرب من الملك والخدمات التي يؤديها أعضاء هذه النخبة للمؤسسة الملكية . إذ على الرغم من قلة عدد الكولونيلات والجنرالات بمختلف رتبهم ، فإن ذلك لا يؤهلهم لأن يندمجوا ضمن النخبة العسكرية إلا بعدما تتوفر فيهم خصائص معينة يعتبرها القصر ضرورية لهذا الاندماج النخبوي . فالمعايير المخزنية من ولاء ، وثقة ، ووفاء ، وتفاني في الخدمة ، وانتماء عائلي هي التي تحدد ترقية كبار الضباط السامين ، وتحسم بعد ذلك في مدى إدماج أو إقصاء هؤلاء الضباط في النخب العسكرية .



الفصل الثالث

أكاديمية مكناس وإعادة إنتاج النخبة العسكرية بالمغرب

إذا كانت الأسر الحاكمة التي تعاقبت على حكم المغرب ، قد اعتمدت على النخب العسكرية القبلية التي تكونت في الرباطات[1] ، فقد بقيت الدولة في المغرب تفتقد إلى نخب تتكون داخل مؤسسات عسكرية تتقن فنون القتال الحربية وبلورة الخطط العسكرية . وبالتالي ، فقد كان ميلاد الدولة العصرية في المغرب يتطلب تشكل نخبة عسكرية حديثة ، وتأسيس مؤسسات عسكرية لهذا الغرض . ، وبالتالي فقد تم بناء أكاديمية مكناس التي ساهمت في تشكيل نخب عسكرية لعبت دورا أساسيا في تسيير دفة الحكم بالبلاد ومساعدة النظام المخزني على بسط وتوسيع نفوذه في مختلف أنحاء البلاد .

وهكذا شكلت الأكاديمية العسكرية بمكناس منذ تأسيسها المشتل الرئيسي لتكوين النخبة العسكرية المغربية التي تعاقبت على المناصب السياسية الحساسة في المغرب منذ حصول هذا الأخير على استقلاله إلى اليوم .فسجل هذه الأكاديمية يضم أسماء شخصيات عسكرية بارزة شاركت في حكم المغرب وتقلدت مهام عسكرية أو سياسية أثرت بشكل كبير على المسار السياسي للبلاد ، كالجنرال أوفقير ، والجنرال أحمد الدليمي ، والجنرال محمد المدبوح وغيرهم .

1- الأكاديمية وتشكيل النخبة العسكرية

أولت سلطات الحماية الفرنسية اهتماما خاصا ليس فقط لتشكيل وحدات عسكرية لاستغلالها في حروبها الخارجية ، وفي عمليات التهدئة التي قامت بها لإخماد الانتفاضات القبلية في المغرب[2] ، بل سعت أيضا لتكوين ضباط محليين يمكن الاستعانة بهم في تسيير الحروب وقيادة الوحدات العسكرية من الكوم في سيطرتها على البلاد . وهكذا عمل أول مقيم عام عين من طرف السلطات الاستعمارية ، بعد أربع سنوات على احتلال المغرب على بناء أول مدرسة عسكرية لتخريج أفواج من النخبة العسكرية المغربية بمواصفات عصرية وتكوين عسكري حديث .

- خلفيات تأسيس الأكاديمية العسكرية

قام الجنرال ليوطي في سنة 1918 ببناء دار البيضا لتخريج أفواج من التلامذة الضباط ، حيث قام من أجل هذا الغرض باختيار أحد قصورالمولى إسماعيل بمكناس وتحويله إلى مدرسة عسكرية[3] .

ولعل اختيار بناء مدرسة الدارالبيضا على بعد أربع كلم جنوب غرب مكناس كان يتغيا منه تحقيق عدة مرامي سياسية من أهمها :

1- الابتعاد عن فاس التي كانت الوكر الرئيسي للفكر الوطني .

2- الاستفادة من الموقع الاستراتيجي والعسكري لمكناس التي اتخذها السلطان مولاي إسماعيل كعاصمة لحكمه ، وكقلعة حصينة لانطلاق حملاته العسكرية وتكوين جيش البواخرة الذي اعتمد عليه

في توحيد البلاد وضمان الاستقرار في مختلف أرجائه .[4]

3- الاستفادة من العنصر البربري المتواجد بالمنطقة التي عرفت بشجاعة قبائلها وصعوبة مراسها الحربي والقتالي[5]

لكن بالإضافة إلى هذه المرامي ، فقد كان تأسيس هذه المدرسة في هذه المنطقة يندرج ضمن المخطط الاستعماري الذي كان يستهدف عزل العنصر البربري عن العنصر العربي[6] ، والبحث عن خلق نخبة عسكرية بربرية . فعلى غرار مدارس الأعيان التي أسستها سلطات الحماية الفرنسية كثانوية مولاي إدريس ، وثانوية مولاي يوسف وثانوية أزرو لتكوين النخب السياسية التي كانت السلطة الاستعمارية في حاجة إليها لمساعدتها على إدارة البلاد ، شكلت الأكاديمية العسكرية بمكناس المشتل الرئيسي لتكوين وإعادة إنتاج النخبة العسكرية المغربية .

ولقد استهدف الماريشال ليوطي من خلال تأسيسه لهذه المدرسة إعادة إنتاج نخب عسكرية تخلف نخب القواد والباشاوات والأعيان الذين وظفوا في تهدئة المغرب وإدارته تحت سلطة الحماية . وقد ظهر ذلك بالخصوص من خلال عدة مؤشرات من أهمها :

• العناية الخاصة التي أولاها الماريشال ليوطي لأبناء هؤلاء الأعيان القرويين ، حيث أشار في الخطاب الافتتاحي الذي ألقاه بمناسبة تدشين هذه المؤسسة إلى ضرورة معاملة هؤلاء الضباط بعد تخرجهم بنفس المعاملة التي يعامل بها باقي الضباط الفرنسيين[7]

* الاسلوب الانتقائي الذي كان يتم به اختيار المرشحين الذين يتم قبولهم ضمن هذه المؤسسة[8]

* نظام الأداء الذي كان معمولا به ، حيث كان على عائلة المتدرب العسكري أن تدفع 1400 فرنك شهريا الشيء الذي كان لا يتوفر إلا بالنسبة لبعض العائلات الميسورة في منطقة جد فقيرة[9]

وفي هذا الإطار أشار الباحث بنهلال إلى أن تأسيس هذه الأكاديمية من طرف الماريشال ليوطي كان يندرج ضمن سياسة إعادة إنتاج اجتماعية تتجسد في تهييئ أبناء الخيام الكبرى لخلافة آبائهم في إدارة وحكم القبائل . وقد ظهر ذلك واضحا من خلال أن نسبة 70% من التلامذة الضباط الذي تخرجوا من هذه الأكاديمية ، في الفترة ما بين 1918 و1941 كانت تنتمي كلها إلى العائلات الكبرى التي كانت تزاول سلطة محلية كأبناء القواد والباشوات .

وقد حاول هذا الباحث التدليل على هذا المعطى من خلال الجدول التالي :

جدول حول المنحدر الاجتماعي للدفعات العسكرية بالأكاديمية من 1921 - 1941

	قايد ، باشا ، ، خليفة ، شيخ	من الأعيان ،من الملاك ، من التجار	
دفعة 1921	8	5	
دفعة 1924	4	1	

دفعة 1925	4	2	
دفعة 1926	5	3	
دفعة 1927	2	2	
دفعة 1928	4	0	
دفعة 1929	3	0	
دفعة 1930	2	1	
دفعة 1931	2	1	
دفعة 1931	3	1	
دفعة 1932	3	1	
دفعة 1933	2	3	
دفعة 1934	3	1	
دفعة 1935	4	0	
دفعة 1936	3	1	
دفعة 1937	4	0	
دفعة 1938	3	1	
دفعة 1939	5	0	
دفعة 1940/1	3	0	
دفعة 1940/2	2	1	
دفعة 1941	6	3	
المجموع	72	26	

ومن خلال هذا الجدول ، توصل بنهلال إلى أن الغالبية من الضباط الذين تخرجوا من هذه الأكاديمية خلال حوالي 20 سنة كانوا من أبناء رجال السلطة ، بحيث كتب بهذا الصدد (أن 46 ،73% من أبناء الخيام الكبرى قد تخرجوا من سانت سير المغربية ، حيث تلقوا تكوينا عسكريا عصريا ، بالإضافة إلى أبناء الملاك والتجار والذين يمثلون 53 ،26 % . وبالتالي فالكل كان ينتمي إلى الطبقة التي نعتها بورديو وباسران بالورثة)[10]

وقد تواصلت هذه السياسة (الانتقائية) طيلة الفترة الاستعمارية ، فبعد إعادة فتح هذه المدرسة لأبوابها بسبب الحرب العالمية الثانية ، وبعد الإصلاحات التي همت مناهج التدريس بها ، بقي الطابع المميز للتلامذة الذين التحقوا بها هو انحدار جلهم من العائلات الكبرى وبالأخص من عائلات القياد : كالأخ الصغير لقايد زمور بالخميسات الذي التحق بهذه المدرسة في فاتح أكتوبر 1945 ، وابن قائد أيت عسو بتاهلة ، وابن قائد مريرت ، وابن قايد منطقةهرمومو الملتحقين بهذه المدرسة في بداية أكتوبر 1944 ، وابن أخ القايد أوحسون بمنطقة مولاي بوعزة ، وابن القايد إدريس بن رحو بن بوكرين العياشي ، وابن أخ القايد الحسن اليوسي اللذين التحقوا بالمدرسة في 2 أكتوبر 1946 . . . .[11]

- نتائج تأسيس الاكاديمية العسكرية

نتيجة لهذه السياسة الاستعمارية الفرنسية ، فقد احتل معظم خريجي هذه الأكاديمية في فترة الأربعينيات جلّ المناصب القيادية بداخل المؤسسة العسكرية التي تم تشكيلها بُعيد الاستقلال . فقد ورثت هذه المؤسسة ليس فقط وحدات الكوم وباقي الوحدات العسكرية التي خدمت تحت راية الجيش الفرنسي ، بل ورثت أيضا مجموعة من كبار الضباط الذين حاربوا ضمن صفوف الجيش الفرنسي أو الإسباني . واكتسبوا مهاراتهم العسكرية والميدانية خلال انخراطهم في معارك ضد الجيش النازي وحليفه الإيطالي ، وحصلوا على رتبهم العسكرية أثناء هذه الحروب . لذا ، فقد تم الاعتماد عليهم من طرف المؤسسة الملكية عند تأسيسها للقوات المسلحة ، وشكلوا بذلك النواة الأولى للنخبة العسكرية بالمغرب . وقد تشكلت هذه النواة خاصة من الجنرال محمد الكتاني ، والجنرال إدريس بن عمر ، والجنرال حمو ، والجنرال محمد المذبوح ، وبوكرين ، وحبيبي ، والجنرال محمد أوفقير وباقي الضباط الذين تخرجوا من أكاديمية (دار البيضاء) .

ويعكس الجدول التالي بجلاء هذا الوضع :

الاسم	مسقط الرأس	الانتماء العائلي	التكوين العسكري
محمد المدبوح	دار القايد بمنطقة الحسيمة	كان أبوه من أكبر القواد في منطقة الريف	الأكاديمية العسكرية بمكناس
محمد اعبابو	قرية بورد بمنطقة الحسيمة	كان أبوه من أعيان المنطقة	الأكاديمية العسكرية بمكناس
الخياري بن حدو بوكرين	قرية بورد بمنطقة تازة	كان أبوه قائدا على قبيلة بني وراين	الأكاديمية العسكرية بمكناس
عقا حمو	بدوار أيت حمو بمنطقة خنيفرة	ينتمي إلى عائلة المقاوم الكبير موحا وحمو الزياني	الأكاديمية العسكرية بمكناس
محمد أوفقير	عين الشعير بجماعة بوذنيب	أبوه كان باشا لمنطقة بوذنيب	الاكاديمية العسكرية بمكناس

ومن خلال هذا الجدول يلاحظ أنه باستثناء الجنرال محمد الكتاني ، الذي يتميز بأصوله العربية ، فجل مكونات النواة الأولى

للنخبة العسكرية بالمغرب قد تميزت بالخصائص التالية :

- انحدارها من عائلات أعيان السلطة سواء كانوا باشوات أوقياد . . .
- انتماؤها إلى أصول بربرية
- انتماؤها إلى المناطق المجاورة لمنطقة مكناس التي تتواجد فيها أكاديمية مكناس

ولعل هذه الخصائص لتعكس بجلاء نجاح سياسة ليوطي في تطبيق التوجهات التي رسمها للوظيفة المحورية التي حددها لهذه المؤسسة والتي اعتمدت بالأساس على إعادة إنتاج نخبة عسكرية تنتمي إلى مناطق بربرية . فإنشاء أكاديمية مكناس كان يندرج ضمن مخطط قائم على تقسيم عرقي يعتمد على خلق نخب سياسية عربية من خلال تأسيس مدارس الأعيان في كل من الرباط (ثانوية مولاي يوسف) وفاس(ثانوية مولاي إدريس) وتكوين نخب إدارية وعسكرية بربرية من خلال تأسيس مدرسة آزرو ودار البيضا بمكناس . وبهذا الصدد أشار الباحث بنهلال إلى ما يلي :

(كانت هناك عدة طلبات لبناء مدرسة آزرو ، خاصة من الجنرال فرينديرغ القائد العسكري لمنطقة مكناس . فقد اعتبر هذا الأخير تأسيس هذه المدرسة ضروريا للسماح لأبناء الاعيان الامازيغ للحصول على تكوين اعلى مما تمنحه لهم المدارس البربرية التقليدية ، والذي قد يسهل لبعضهم ولوج المدرسة العسكرية للدارالبيضا بمكناس ... وهكذا

بعث بمذكرة في 8 يناير1926 إلى مديرية الشؤون الاهلية يشير فيها إلى أن خلق مثل هذه المؤسسة سيسمح لأبناء الأعيان الأمازيغ من إتقان اللغة الفرنسية وتكوين مترجمين أذكياء يعوضون الفقها والمترجمين ذوي الاصول العربية في مكاتب الشؤون الأهلية)[12]

2- الأكاديمية وتكريس النخبة العسكرية

لقد تم الحفاظ على هذه السياسة الانتقائية التي سنتها السلطات الاستعمارية الفرنسية حتى بعد الحصول على الاستقلال . فقد بقيت أبواب الأكاديمية العسكرية بمكناس مقفلة أمام العديد من الشرائح الشعبية من خلال فرض بعض المعايير على المرشحين الذين يرغبون في ولوج هذه الأكاديمية والبحث عن مستقبل عسكري داخلها . فعادة ما كان تمنح عدة تسهيلات للالتحاق بهذه المدرسة خاصة لأبناء كبار الضباط العسكريين أو أبناء النخب الإدارية من رجال السلطة وغيرهم أو لأولئك الذين يتم التدخل لصالحهم . وبهذا الصدد ، أشار أحمد رامي ، أحد الضباط المتهمين بالتورط في انقلاب الصخيرات بأن التحاقه بهذه الأكاديمية كان بتدخل من طرف الجنرال محمد المدبوح[13]

لكن يبدو أن محاولتي الانقلاب العسكريتين الفاشلتين في بداية سبعينيات القرن 20 ، قد جعلت الملك الراحل الحسن الثاني يعمد في إطارإعادة هيكلة النخبة العسكرية إلى اللجوء إلى عدة إجراءات

من أهمها تقوية جهاز الدرك الملكي الذي أسندت قيادته إلى الجنرال حسني بنسليمان الذي أصبح من المقربين من الملك الراحل بعدما لعب دورا أساسيا في إحباط المحاولتين الانقلابيتين : الأولى عندما كان عاملا على مدينة طنجة ، التي بثت إذاعتها الجهوية خطاب الملك الذي أثبت للرأي العام أنه مازال حيًا بخلاف البلاغ العسكري الذي أطلقه الانقلابيون من إذاعة الرباط المركزية التي كانوا يسيطرون عليها ، والمحاولة الثانية عندما كان عاملا على القنيطرة التي انطلقت من قاعدتها الجوية ، الطائرات التي قصفت الطائرة الملكية وحاولت إرغامها على النزول وإرغام الملك على التنازل على العرش . وهكذا وفر لهذا الجهاز كل الإمكانيات اللوجستيكية والبشرية والمالية للإضطلاع بالمهام المسندة إليه لمراقبة مختلف وحدات المؤسسة العسكرية ، والحفاظ على الأمن في المجال القروي ، والتواجد في مختلف الأسلحة العسكرية . ولعل هذا ما جعل الضباط المتخرجين من الأكاديمية العسكرية بمكناس عادة ما يفضلون التعيين في هذا الجهاز الشيء الذي حول هذا الأخير إلى مجال لاستقطاب النخب العسكرية وجسرًا لتقلد مهام عسكرية وأمنية حساسة . فبالإضافة إلى الجنرال دي كودارمي حسني بنسليمان الذي تقلد عدة مهام إدارية (عامل علي طنجة والقنيطرة) وأمنية (الإدارة العامة للأمن الوطني ، وحدات التدخل السريع ، قيادة الدرك الملكي) ، هناك الجنرال دو ديفزيون حميدو العنيكري الذي تقلد كل المهام الامنية سواء بإدارة التراب الوطني أو الإدارة العامة للأمن الوطني أو المفتشية

العامة للقوات المسلحة ، أو الجنرال محمد بلبشير الذي عين على رأس المكتب الخامس قبل إقالته في غشت 2006 .

كما اهتم الملك الراحل بتنويع المنحدرات الإقليمية ، التي ينتمي إليها الضباط المتكونين بالأكاديمية العسكرية ، حيث لم يعد الأمر يقتصر على أبناء أعيان المناطق الأمازيغية ، بل أصبحت الأكاديمية تستقطب أبناء مناطق أخرى .

ويوضح الجدول التالي عينة من النخبة العسكرية التي ترجع أصولها إلى مناطق مختلفة من المغرب والتي تكونت بهذه الأكاديمية :

الاسم	الانتماء الجهوي	المنصب العسكري	التكوين العسكري
ج حسني بنسليمان ج عبد الحق القادري	منطقة الجديدة	قائد الدرك الملكي المديرية العامة للوثائق والمستندات	الأكاديمية العسكرية بمكناس
ج عبد العزيز بناني ج بوطالب ج عبروق مولاي علي	فاس-تازة	المفتش العام قائد الطيران الطب العسكري	الأكاديمية العسكرية بمكناس

ج ميمون المنصوري ج أحمد الحرشي	إقليم الناضور	قائد الحرس الملكي المديرية العامة للوثائق والمستندات	الأكاديمية العسكرية بمكناس
ج مولاي إدريس عرشان ج سور الله	الخميسات	الطب العسكري وحدة المظليين	الأكاديمية العسكرية بمكناس
ج بوشعيب عروب	وادي زم	رئيس المكتب الثالث	الاكاديمية العسكرية بمكناس

وهكذا يتبين من خلال هذا الجدول أن النخبة العسكرية التي تكونت في الاكاديمية لم تعد تقتصر فقط على الشريحة البربرية ، بل تم ، بعد تصفية العديد من الشخصيات العسكرية المنتمية لهذه الشريحة كالجنرال المدبوح وأفقير، وحمو ، والكولونيل اعبابو وغيرهم ، الدفع بشرائح أخرى ذات أصول ومنحدرات جغرافية وجهوية مختلفة .

ولعل اندلاع حرب الصحراء قد سهل للنظام هذه العملية ، حيث

برزت شخصيات عسكرية ذات أصول عربية اندمجت بسرعة في النخبة العسكرية المحيطة بالملك كالجنرال أحمد الدليمي ، والجنرال عبد العزيز بناني ، والجنرال بلبشير وغيرهم .

وعموما ، فعلى الرغم من كثرة الثكنات والمدارس العسكرية التي أصبح يتوفر عليها المغرب ، فإن الاكاديمية العسكرية بمكناس تبقى هي المؤسسة العسكرية الوحيدة بامتياز التي تؤهل صاحبها للحصول على تكوين نظري وتدريب عسكري يتوج بدبلوم الدراسات العليا العسكرية . ولعل هذا الدبلوم هو الذي يميز جل الضباط عن باقي الفئات العسكرية الأخرى . فالحصول على هذه الشهادة العسكرية العليا عادة ما يفتح الباب لمستقبل عسكري يؤهل صاحبه ، خاصة إذا كان منتميا لأحد العائلات المعروفة للاندماج[14] مستقبلا ضمن مكونات النخبة العسكرية بالمغرب .

الفصل الرابع

المصاهرات داخل النخبة العسكرية بالمغرب

لعبت المصاهرات العسكرية دورًا ملحوظاً في بعض فترات التاريخ السياسي للمغرب خاصة في مجتمع قبلي يقوم على الروابط العشائرية ، ونظام سياسي يعتمد على التحالفات القبلية في بسط سلطته وتكريسها ، وعلى السيف في حسم العديد من معادلاته السياسية سواء في هزم خصومه أو في تصفية معارضيه .

لذا فإن الزيجات ضمن النخب العسكرية التي قادت وتحكمت في المسار السياسي للمغرب في العديد من منعطفاته التاريخية قد لعبت دورا أساسيا في صعود قواد وأمراء عسكريين إلى الحكم . فعلى سبيل المثال ، فإن الامير يوسف بن تاشفين قد استطاع تقوية نفوذه وسلطته ، ليس فقط بسبب مواهبه الحربية ومؤهلاته العسكرية ، بل نتيجة أيضا لمصاهرته لأحد أهم القبائل الصنهاجية من خلال تزوجه من زينب النفزاوية إحدى بنات بعض أقوى شيوخ هذه القبائل ، بعدما طلقت من ابن عمه[1] كما أن المولى إسماعيل ، الذي عرف بخططه العسكرية وملكاته في تنظيم وتأسيس أقوى الجيوش النظامية التي عرفها المغرب في القرن 17 ، قد قوى حكمه من خلال الدخول في عدة مصاهرات من خلال التزوج ببنات بعض شيوخ القبائل ، والتي كان من أبرزهن السيدة خناثة بنت بكار التي عرفت بقوة

شخصيتها ورجاحة فكرها ، مما جعل المولى إسماعيل يستشيرها في العديد من أمور الدولة ، وفي نفس الوقت يضمن ولاء قبيلة المغافرة التي تنحدر منها[2]

وبعيد الاستقلال ، بقيت المصاهرات بين مكونات النخب العسكرية متواصلة ، حيث ظهر ذلك من خلال العديد من الزيجات التي يبدو أنها لعبت دورا أساسيا في المسار العسكري للعديد من الشخصيات التي احتلت مناصب عسكرية أو سياسية حساسة في البلاد سواء في ترقيهم أو في اندماجهم ضمن النخبة المخزنية .

- المصاهرة كآلية للترقي العسكري

أصبح من المعروف أن نظام الحكم المخزني بالمغرب عادة ما يتحرك وفق شبكات عائلية تترابط وتتصاهر فيما بينها لتخترق كل مجالات السلطة سواء كانت اقتصادية أو اجتماعية أو سياسية .

ويبدو ، وفق هذا السياق ، أن النخب العسكرية لا تشذ عن هذه القاعدة ، حيث لوحظ أن هناك علاقات قرابية قد ربطت بين أعضاء النخبة العسكرية في المغرب سواء كانت هذه العلاقات على مستوى القرابة العائلية أو القرابة المصاهراتية .

ولعل الجدول التالي قد يعكس بشكل جزئي عينة من هذه العلاقات المصاهراتية التي جمعت بين مكونات هذه النخبة العسكرية :

الاسم	الرتبة العسكرية	علاقة مصاهرة	المنصب العسكري
مولاي حفيظ العلوي	جنرال دو بريكاد	كان زوج بنت إحدى أخوات الملك الراحل محمد الخامس	وزير التشريفات والأوسمة في عهد الملك اا الحسن الثاني
حمو عقا	جنرال دو بريكاد	كان من أقرباء زوجة الملك الراحل الحسن الثاني .	كان قائدا للمنطقة العسكرية خنيفرة - الرباط في عهد الملك الراحل الحسن الثاني
محمد المدبوح	جنرال دو بريكاد	كان زوج بنت الماريشال أمزيان	كان قائد الحرس الملكي الملك اا الحسن الثاني
محمد أوفقير	جنرال دو بريكاد	تزوج ابنة الشنة أحد الضباط السابقين في الجيش الفرنسي	كان رئيسا للمخابرات العسكرية وقائدا لمنطقة الجنوب في عهد الملك الراحل الحسن الثاني
أحمد الدليمي	جنرال دو بريكاد	كان صهر عبد السلام الصفريوي قائد الحرس الملكي في عهد الملك الراحل الحسن الثاني .	عين رئيسا للمخابرات العسكرية وقائدا لمنطقة الجنوب في عهد الملك الحسن الثاني

عبد الحق القادري	جنرال دوديفزيون	صهر الحاج محمد المديوري الحارس السابق للملك الراحل الحسن الثاني	كان رئيسا لمديرية الوثائق المستندات، ومفتشاعاما للقوات المسلحة الملكية قبل أن يتقاعد
سور الله	جنرال دوبريكاد	صهر الحاج محمد المديوزي الحارس السابق للملك الراحل الحسن الثاني.	قائد وحدة المظليين
بلمقدم	جنرال دوديفزيون	صهر فؤاد عالي الهمة صديق الملك محمد السادس ووزير منتدب بالداخلية	مكلف بالعلاقات الخارجية للدرك الملكي
محمد بلبشير	جنرال دوديفزيون	صهر الكولونيل بنخرابة	الحرس الملكي
محمد الزياتي	جنرال دوديفزيون	صهر الجنرال دوكودارمي عبد العزيز بناني قائد المنطقة الجنوبية والمفتش العام للقوات المسلحة	

ومن خلال الجدول التالي يلاحظ التشابك المصاهراتي بين بعض مكونات النخبة العسكرية والأمنية ، والتي لعبت بلاشك دورًا أساسيًا او على الأقل دورا دافعا في تحديد المسارات العسكرية والسياسية لبعض الشخصيات العسكرية :

- فعلى سبيل المثال ، فإن مولاي حفيظ العلوي ، الذي رقي إلى رتبة جنرال وتقلد عدة وظائف انتهت به إلى تعيينه كوزير التشريفات والأوسمة في عهد الملك الراحل الحسن الثاني ، وكان يتمتع بسلطة كبيرة بحكم قربه من الدائرة الخاصة من القصر ، كان ينحدر ، رغم انتمائه الشريفي ، إلى عائلة متواضعة بفاس ، (فقد كان أبوه يشتغل برحبة الزرع بفاس كعبار ، بينما كان شقيقاه أحمد وجعفر يشغلان مهنة متواضعة ... التحق حفيظ العلوي بالجيش الفرنسي قبيل نشوب الحرب العالمية الثانية كجندي تحت تأثير الفاقة . . . ، تماما كما فعل باقي أقرانه في حقبة زمنية حالكة ، ثم استفاد من دورات عسكرية لاحقة أهلته إلى رتبة ضابط .وبحكم قربه من باشا مراكش التهامي الكلاوي ، فقد زكاه لدى الفرنسيين لكي يعين باشا على سطات...)[3] . لكن يبدو أن مصاهرته للعائلة الملكية قد مهد الطريق أمام الضابط مولاي حفيظ[4] لتسلق الرتب العسكرية العليا وتقلد عدة مهام عسكرية وسياسية سامية .(فعندما عاد محمد الخامس من المنفى في نونبر 1955 سارع إلى زيارته مولاي إدريس ومولاي الحسن لتهنئته بسلامة العودة من المنفى ، ولتوصيته خيرا في نفس

الآن بصهره ، زوج ابنة أخته عبد الحفيظ العلوي الضابط في مرتبة ملازم ، للعمل في الديوان الملكي ...ومنذ ذلك التاريخ شق زوج ابنة شقيقة محمد الخامس طريقه في بلاط الحسن الثاني ... فقد عين في شهر مارس 1956 عاملا على أحواز مراكش الرحامنة ... بجانب تلك الصفة كان ينفذ مولاي حفيظ العلوي مهام أخرى ، إذ أصبح سنة 1959 مرافقا عسكريا لولي العهد ...)[5]

وقد واصل مولاي حفيظ العلوي صعوده رتب الهرمية العسكرية والسياسية ، حيث رقي إلى رتبة كولونيل في بداية ستينيات القرن 20 ،ليرقى بعد ذلك إلى رتبة جنرال وهي أقصى رتبة كان يحلم بها أي ضابط حصل على أعلى الشهادات وتلقى أحسن التداريب العسكرية في عهد الملك الراحل الحسن الثاني .في حين أسندت له عدة مهام من أهمها وزارة التشريفات والاوسمة التي كانت تمنحه سلطة أكبر من كل الوزراء أو اقوى الجنرالات الذين كانوا يحيطون بالملك الراحل الحسن الثاني كالجنرال أوفقير والجنرال أحمد الدليمي...[6]

- . أما الجنرال محمد المدبوح ، فعلى الرغم من انتسابه إلى أبناء الأعيان ، حيث كان أبوه قائدا في ظل الحماية الفرنسية ، وعلى الرغم من تكوينه العسكري في أكاديمية مكناس ، وتجربته القتالية في الحروب الفرنسية بالهند الصينية ،فإن ما كرس وضعه العسكري وساعده على تعيينه في بعض المناصب العسكرية الحساسة ، هو مصاهرته للماريشال محمد أمزيان ، الذي كان الشخصية العسكرية

الوحيدة التي وصلت إلى رتبة ماريشال في تاريخ الترقيات العسكرية داخل القيادة العليا للجيش المغربي منذ تأسيسه لحد الآن . فهذا الحاكم السابق لمنطقة قادس ، والصديق الذي كان مقربا إلى الجنرال فرانكو[7] كان يعتبر ليس فقط الأعلى رتبة عسكرية ضمن الضباط السامين الذين شكلوا القيادة العليا للقوات المسلحة الملكية بعيد تأسيسها في 14 ماي 1956 ، كالجنرال محمد الكتاني ، والجنرال إدريس بن عمر . . . بل كان أيضا الماريشال الاكثر غنى وثراء[8] بالإضافة إلى ماراكمه من علاقات مع شخصيات عسكرية وسياسية كبيرة كالجنرال فرانكو .

لذا ، فإن مصاهرة الضابط محمد المذبوح للماريشال أمزيان ، وتزوجه من إحدى بناته ، قد فتح أمامه بلا شك ، تسلق العديد من سلاليم الهرمية العسكرية . إذ بعد عودته من حرب الهند الصينية وانضمامه لقيادة القوات المسلحة الملكية ، تمت ترقيته من رتبة كابيتان في سنة 1958 إلى كومندار في سنة 1960 ، ثم إلى ليوتنان كولونيل في سنة 1963 ، فكولونيل في سنة 1965 وجنرال في 3 مارس 1968[9] ، الشيء الذي يظهر الإيقاع السريع للترقيات العسكرية التي تمتع بها صهر الماريشال محمد أمزيان . كما أن هذا الوضع ، فتح له أيضا الطريق لولوج أبواب القصر الملكي ، حيث بعدما التحق بالديوان العسكري للملك في 1955 ، عين بعد ذلك قائدا للدرك الملكي قبل أن يعين قائدا للحرس الملكي في سنة 1958 . وبداية سنة 1967 نجح في الجمع

بين منصب مدير الديوان العسكري للملك الحسن الثاني ، وقيادة الحرس الملكي ، بالإضافة إلى إشرافه على المكتب الثاني للقوات المسلحة الملكية[10]

من هنا يظهر أن المصاهرة سواء مع العائلة الملكية أو بعض كبار الضباط السامين عادة ما ساهمت بشكل كبير في تمهيد طريق الترقي العسكري في نظام يستند بالأساس إلى منطق العلاقات والروابط القرابية .ولعل هذا ما استوعبه الضابط أحمد الدليمي في بداية مشواره العسكري ، حيث اقتنع بأن تحقيق طموحاته السياسية والعسكرية لا تقتضي فقط الانتساب إلى عائلة سياسية معروفة والتزوج من إحدى بناتها ، بل يتطلب الأمرالتفكير في انتقاءأفضل الزيجات التي يمكنها أن تسرع وتمهد أمامه طريق المجد السياسي والعسكري مهما كلف ذلك من ثمن وأحدث من ضجة .

وبهذا الخصوص كتب ستيفان سميث في كتابه (أوفقير . . .قدر مغربي) ما يلي :

(كان أوفقير يختار معاونيه أيضا ويجندهم كما حدث مع ضابط شاب عمره واحد وثلاثون سنة من أصول صحراوية ، تابع دراسته في ثانوية مولاي يوسف بالرباط ،و تخرج على رأس فوجه من الدارالبيضا بمكناس . اسمه أحمد الدليمي ، وعندما وظفه أوفقير إلى جانبه كان قد قضى ثلاث سنوات من العقاب على سلوك لم يحبذه محمد الخامس . ذلك أن أحمد الدليمي كان في سنة 1958 سيتزوج

بكريمة أحد الوطنيين الكبار الذين كان لهم تقدير خاص لدى محمد الخامس ، وحدث أن حضر الدليمي زواج عبد السلام الصفريوي ، أحد قدماء ضباط الدارالبيضا وأحد المقربين من الجنرال أوفقير ، كان اليوم يوم قران مع ابنة رئيس المصالح السرية في تلك الفترة ، وكانت لها شقيقة تدعى زهرة تعلق بها قلب أحمد الدليمي ، فألغى هذا الأخير قرانه الأول مدعيا أن الفتاة الأولى ليست بكرا . كان ذلك إهانة علنية للوطني المحترم ، وهو ما سبب في نقل الدليمي إلى ثكنة فاس عقابا له)[11] .

لكن رغم هذا العقاب ، فقد استطاع الليوتنان أحمد الدليمي ولوج باب النخبة العسكرية من خلال زواجه الثاني . فقد طلق هذا الضابط الطموح زوجته الأولى ابنة مسعود الشيكر ، الوزير السابق في الداخلية ، ليتزوج ، في نفس السنة ، من زهرة بوسلهام ، ابنة أحد المقربين من الجنرال أوفقير الذي كان يجمع بين وزارة الداخلية والإدارة العامة للأمن الوطني في الفترة ما بين 1965 و1970[12] . ولعل هذا ما سهل له ، بالإضافة إلى مؤهلاته العسكرية وأسلوبه الشرس في تتبع معارضي الملك الحسن الثاني[13] وتفانيه في خدمة النظام[14] تسلق الرتب العسكرية العليا ، حيث رقي في سنة 1966 إلى رتبة كولونيل . في حين تم تعيينه مديرللديوان العسكري للملك الحسن الثاني ، لتوكل له عدة مهام أمنية واستخباراتية ، حيث عين على رأس جهاز الأمن الوطني في سنة 1970 . لكن لم يتقو نفوذه السياسي

والعسكري إلا بعد اغتيال الجنرال محمد أوفقير وبعد اندلاع حرب الصحراء ، حيث تمت ترقيته إلى رتبة جنرال ، وهي أعلى رتبة يمكن أن تطمح إليها أية شخصية عسكرية في عهد الملك الحسن الثاني خاصة بعد فشل المحاولتين الانقلابيتين في 1971 و1972 ، وتعيينه كقائد أعلى للمنطقة العسكرية الجنوبية[15] .

وفي نفس السياق ، فإن المسار المتالق للجنرال دو ديفزيون محمد بلبشير لا يمكن أن نستثنيه من شبكة المصاهرات التي تخترق النخبة العسكرية بالمغرب . وهكذ (بالتنقيب في كشف السيرة الخاص بالمدير العام للأمن العام للامن العسكري ، ندرك أن الجنرال بلبشير سلخ وراءه أعواما طويلة من الجهد منذ تخرجه من الأكاديمية العسكرية بمكناس سنة 1962 . . .وحسب معارفه من العسكريين ، فإن بلبشير من مواليد 1942 بمراكش ، وكان اسمه في الأول مبشيشر ، قبل أن يغير الاسم إلى بلبشير . ويعد من الضباط الأوائل الذين واكبوا مرحلة تأسيس القوات المسلحة الملكية ... إن لبلبشير كفاءات مهنية وتجربة شخصية طويلة لم تقتصر على جسم أمني واحد ، بل تمرس في كل مسارب الدرك الملكي من الشرطة الإدارية والشرطة القضائية والاستعلامات ثم الشرطة العسكرية . بالإضافة إلى البصمات التي تركها أثناء أحداث مولاي بوعزة بخنيفرة سنة 1973 ، حيث لعب أدوارا من خلف الستائر لإعادة الأمن في الأطلس ... . وبالنظر إلى كشف سيرته ، فإن أول مهمة أسندت لبلبشير بعد تخرجه من أكاديمية مكناس هي

منصب قائد سرية للدرك الترابي بآسفي ... لكن تفانيه ... في العمل وإبدائه لمواهب استثنائية وواعدة في المجال الاستعلاماتي ... أهلاه لأن يصبح رئيسا للاستعلامات بالدرك الملكي في سنة 1967 ... قبل أن يتم تعيينه قائدا جهويا للدرك في سنة1973 ، ليعين كنائب مدير مدارس الدرك الملكي بمراكش في سنة 1976 ، ثم قائدا جهويا للدرك الملكي بالقنيطرة في سنة 1978 والدارالبيضاء في سنة 1982 ليتم تعيينه مسؤولا عن المكتب الخامس سنة 1992 . وبعدما تمت ترقيته إلى جنرال دوديفزيون في سنة 2000 من طرف الملك محمد السادس ، عين على رأس مديرية الأمن العسكري ، قبل أن يتم إعفاؤه من هذا المنصب في سنة 2005 . . .لكن عودة إلى كشف السيرة ، فإن بلبشير أب لثلاثة أبناء من زوجته ابنة الكولونيل بنخرابة)[16]

من مسار هذه الشخصية العسكرية الوازنة ، يلاحظ هذا التلازم شبه الجدلي بين التألق العسكري والانتساب إلى إحدى عائلات بعض الشخصيات العسكرية المعروفة والتي عادة ما تكون مقربة من القصرأو بمن يدورون في محيطه من كبار الشخصيات العسكرية والأمنية [17].

2 المصاهرة كآلية للاندماج النخبوي

أشار "أوكتاف ماري" إلى أن النخبة العسكرية تعتبر من ضمن الطبقة السياسية بالمغرب[18] . وفي نفس السياق أيضا أكد واتربوري على هذا المعطى[19] . لكن مع ذلك ، فإنهما لم يشجما نفسيهما عناء

البحث في القنوات التيْ تسمح باندماج النخبة العسكرية في هذه الطبقة السياسية . ذلك أن الخصوصية التكوينية والمهنية تفرض على مكونات هذه النخبة العيش في نمط حياتي خاص يختلف عن النمط المعيشي والفكري الذي تتميز به باقي النخب المدنية سواء كانت سياسية أو اقتصادية أو جمعوية . لكن يبدو أن النخبة العسكرية بالمغرب قد اندمجت منذ تشكلها بُعيد الاستقلال في الحياة العامة لمكونات الطبقة السياسية بالمغرب . فمحمد أوفقير ، وأحمد الدليمي ، ومولاي حفيظ ، وحسني بنسليمان وغيرهم كانوا دائما جزءا من هذه الطبقة ويعيشون وفق نمط عيشها رغم طبيعة وإكراهات عملهم التي تفرض التواجد في الثكنات العسكرية أو في جبهات القتال الداخلية والخارجية .

ولعل من أهم أسباب هذا االندماج المبكر في الحياة العامة للطبقة السياسية يرجع بالأساس إلى العوامل التالية :

1- الإرث المخزني المستمد من أن السلطان كان يحيط نفسة بقواد الجيش الذين يعيشون حوله في مختلف مرافق القصر من حجاب ، وقياد الحناطي وغيرهم ، إذ أن جل من كان يقيم حول السلطان كان غالبا من قواد الجيش[20] .

2- السياسة التي انتهجت من طرف الملك الراحل الحسن الثاني في تقريب كبار الضباط وإشراكهم في إدارة الحكم من خلال تعيين بعضهم في مناصب أمنية أو ترابية[21] .

3- فسح المجال ، في بداية السبعينيات من القرن 20 للنخبة العسكرية لولوج مجال الأعمال ومراكمة الثروة .

لكن بالإضافة ، إلى هذه العوامل السياسية ، فقد شكلت عوامل اخرى دورا أساسياً في هذا الاندماج والتي تتمثل في أن تواجد القيادة العليا للقوات المسلحة بالعاصمة فرض على النخبة العسكرية الاستقرار في الأحياء الراقية للرباط خاصة في بير قاسم والسويسي اللذان يعتبران المجال المفضل لسكن النخبة السياسية والإدارية بالمغرب . كما فرض ذلك أيضا بعث أبنائهم إلى نفس المدارس والثانويات والجامعات التي تفضلها النخبة لتدريس ورثتها ، وارتياد نفس النوادي والحضور لنفس الحفلات التي يستدعى لها أعضاء النخبة . ففي حفل أقامته مريم بنصالح بمناسبة الذكرى 30 لتأسيس شركة أولماس ، أحد الفروع الأساسية لمجموعة أولما ركوم ، التي تمتلكها عائلة بنصالح حضر (الجنرال حسني بنسليمان قائد الدرك الملكي مبكرا إلى الحفل ، ليتلوه الوزير المنتدب لدى وزير الداخلية السابق فؤاد عالي الهمة ، وعزيز أخنوش وزير الفلاحة والصيد البحري ، ورجل الأعمال الشهير عثمان بنجلون ، وملك العقار أنس الصفريوي ، ومعتصم بلغازي رئيس مجموعة أونا ، ومصطفى الباكوري الرئيس المدير العام لمجموعة صندوق الإيداع والتدبير سابقا ورئيس الوكالة المغربية للطاقة الشمسية ، وعبد السلام أحيزون رئيس الإدارة الجماعية لاتصالات المغرب والأمين العام للحكومة قبل وفاته ، ونور الدين بنسودة المدير

العام للجمارك ، وعادل الديوري وزير السياحة الأسبق ...)[22]

لكن إلى جانب هذه العوامل ، لعبت العلاقات المصاهراتية دوراً كبيراً في اندماج النخبة العسكرية . فهناك العديد من مكونات النخبة العسكرية التي ربطت علاقات مصاهرة مع مكونات النخبة السياسية . ولعل الجدول التالي يوضح ذلك بشكل بارز :

الاسم	الرتبة العسكرية	النخبة العسكرية	النخبة السياسية	النخبة الاقتصادية
محمد المذبوح	جنرال دو بريكاد	كان صهر الماريشال أمزيان		كان صهرعثمان بنجلون ، وكان صهررجل الأعمال الصقلي
أحمد الدليمي	جنرال دو بريكاد كان قائدا للمنطقة العسكرية بالجنوب	كان صهر عبد السلام الصفريوي رئيس الاستخبارات العسكرية سابقا	كان صهر مسعود الشيكر وزير الداخلية السابق	

عبد الحق القادري	جنرال دوديفزيونكان رئيسا لمديرية الوثائق والمستندات ، ومفتشاعاما للقوات المسلحة الملكية قبل أن يتقاعد		صهر الحاج محمد المديوري الحارس السابق للملك الراحل الحسن الثاني	
حسني بنسليمان	جنرال دوكودارمي قائد الدرك الملكي		صهر عباس الجراري مستشار الملك ، وصهر إدريس البصري وزير الداخلية السابق وصهر محمد حصار كاتب الدولة الحالي في الداخلية	صهر رجل الأعمال كريم العمراني

عبد العزيز بناني	جنرال دوكودارمي المفتش العام للقوات المسلحة الملكية وقائد المنطقة العسكرية الجنوبية	صهر الجنرال الزياتي		
بوشعيب عروب	جنرال دوكور دارميرئيس المكتب الثالث ورئيس الكتابة العسكرية للقائد الأعلى للقوات المسلحة		صهر البرلمانيين بنزروال بسيدي قاسم	
سور الله	جنرال دوبريكاد قائد وحدة المظليين	صهر الجنرال عبد الحق القادري	صهر الحاج محمد المديوري الحارس السابق للملك الراحل الحسن الثاني .	

ميمون المنصوري	جنرال دوديفزيونقائد الحرس الملكي .	شقيق مصطفى المنصوري رئيس التجمع الوطني للأحرار ورئيس مجلس النواب		
بلمقدم	جنرال دوديفزيون مكلف بالعلاقات الخارجية للدرك		صهر فؤاد عالي الهمة صديق الملك محمد السادس ووزير منتدب بالداخلية	
إدريس عرشان	جنرال دوديفزيون الرئيس السابق للهيئة العسكرية الطبية	أخ محمود عرشان رئيس الحركة الشعبية اليمقراطية الاجتماعية		

من خلال هذا الجدول ، يلاحظ التشابك المصاهراتي بين مختلف مكونات النخبةالعسكرية بباقي النخب المدنية سواء كانت سياسية أو اقتصادية .

وفي مقدمة هؤلاء الجنرال حسني بن سليمان الذي زوج إحدى بناته الثلاثة لابن كريم العمراني الوزير الأول السابق في عهد الملك الراحل الحسن الثاني الذي وشحه في نهاية مساره السياسي بالحمالة الكبرى ، والمدير العام الأسبق للمكتب الشريف للفوسفاط ، في حين زوج ابنته الثانية لأحد فروع عائلة الراحل عبد الكريم الخطيب الرئيس السابق للحركة الشعبية الدستورية والرئيس السابق لحزب العدالة والتنمية . كما يعتبر الجنرال حسني بنسليمان صهرا لكل من محمد بوستة الأمين العام السابق لحزب الاستقلال ، وصهر المستشار الملكي عباس الجراري ، وصهر وزير داخلية الملك الحسن الثاني الأسبق إدريس البصري .

أما الجنرال دو ديفزيون بوشعيب عروب ، رئيس المكتب الثالث ورئيس الكتابة العسكرية للقائد الأعلى للقوات المسلحة الملكية ، فهو صهر (الذي يثبت بعد كل فترة نقاهة أنه الجنرال غير القابل للتعويض ، صهر آل بنزروال الذين ظلوا يتوارثون من مدينة سيدي قاسم الكراسي البرلمانية أباً عن جد ، أبوهم قائد في الغرب من على عهد الاستعمار وواحد من أصدقاء الدليمي ، ومن مالكي أكبر ضيعات الليمون في الغرب وقد برز من بينهم البرلمانيان بنعيسى وبوشتى . . . وليست

زوجة محمد بنزروال إلا شقيقة الجنرال عروب . . .) .

بالإضافة إلى ذلك ، يرتبط الجنرال دو ديفزيون بلمقدم بعلاقة مصاهرة مع صديق الملك محمد السادس ، فؤاد عالي الهمة والوزير المنتدب السابق في الداخلية ، ورئيس حزب الأصالة والمعاصرة ، وأحد رؤساء الفرق البرلمانية بمجلس النواب . وبهذا الصدد كتبت الصحفية مريم مكريم ما يلي :

(مرة أخرى ، ليست هذه هي نهاية التحالفات العائلية . زوجة الجنرال بلمقدم الذي يشعر بالثقة أكثر من أي وقت مضى بالقيادة العامة للدرك الملكي كمكلف بالعلاقات الخارجية ، شقيقة زوجة عالي الهمة . العرس كان عرسين ، أما الأول فقد أقيم بالكولف الملكي بالرباط ، وحضره رفيق الدراسة والصديق الحميم ،ولي العهد سيدي محمد ، العاهل المغربي الحالي ، بالإضافة إلى شقيقه الأمير مولاي رشيد وباقي الأميرات . أما الزفاف الثاني فقد أقيم في بيت الجنرال الفسيح في الفيلات التي شيدها الضباط السامون في حي السويسي الراقي ، أي في بيت شقيقة زكية زوجة الرجل الذي سيصبح في ما بعد الرجل الثاني في النظام)[23]

من خلال كل هذا يستنتج أن النخبة العسكرية قد نسجت شبكة علائقية متشعبة ، شكلت فيها روابط المصاهرة دورا أساسيا في تسريع الترقي داخل الهرمية العسكرية وتمتين التلاحم الداخلي لهذه النخبة التي تتقاسم فيما بينها التكوين العسكري المشترك ، والتجربة الميدانية

الطويلة ، والخدمة في محيط الملك والقائد الأعلى للجيش .

بالإضافة إلى أنها سمحت أيضا بانفتاح هذه النخبة العسكرية على باقي مكونات النخب الأخرى سواء كانت سياسية أو اقتصادية . فاهتمام هذه النخبة بمراكمة الثروة واقتحام عالم المال والتجارة فرض على هذه النخبة ، للحفاظ على مصالحها وتدبير مشاريعها ، التقرب إلى النخب الأخرى والتصاهر معها في الوقت الذي وجدت هذه الأخيرة بدورها فرصة تكريس وضعها الرمزي والسياسي-الاقتصادي من خلال الانتساب إلى النبالة العسكرية بما يرافق ذلك من حماية أمنية ، ووضع اعتباري خاص .

الفصل الخامس
تداخل النخبة العسكرية بالنخبة السياسية بالمغرب

تعتبر النخبة العسكرية إحدى مكونات الطبقة السياسية الرئيسية بالمغرب[1] ، سواء على المستوى العضوي أو على المستوى الوظيفي .

- فعلى المستوى العضوي ، ارتبط معظم كبار الضباط العسكريين بالانتماء إلى عائلات كبرى حيث كانوا أبناء لشبكة من الأعيان (الجنرال محمد المدبوح ، الجنرال أوفقير . . .) أو أبناء لبعض العائلات المخزنية (الجنرال حسني بنسليمان . . .)

- أما على المستوى الوظيفي ، فقد عين العديد من هؤلاء الضباط كوزراء (الجنرال المدبوح كان وزيرا للبريد ، والجنرال المدبوح عين وزيرا للداخية والدفاع ، وأحرضان كان وزيرا للدفاع والبريد . . .) .

كما عين بعضهم كعمال على مدن وأقاليم بالمملكة[2] ، في حين هناك بعض العسكريين الذين أصبحوا رؤساء أحزاب بعدما تركوا الوظيفة العسكرية ، كالمحجوبي أحرضان الذين كان رئيسا مؤسسا للحركة الشعبية ، ثم الحركة الشعبية الوطنية ، كما تزعم الكولونيل عبد الله القادري الحزب الوطني الديمقراطي بعد وفاة مؤسسه أرسلان الجديدي .

وبالتالي يلاحظ أن هناك ترابطا وثيقا بين النخبة السياسية والنخبة العسكرية بالمغرب ، يرجع بالأساس إلى عاملين رئيسين

يكمن الأول في السياسة التي انتهجتها سلطات الحماية لتكوين النخبة العسكرية ، ويتجسد العامل الثاني في التداخل القرابي بين النخبة العسكرية وبعض مكونات النخبة السياسية من خلال روابط الدم والمصاهرات .

1- إعادة إنتاج النخبة العسكرية

على غرار مدارس الأعيان التي أسستها سلطات الحماية الفرنسية كثانوية مولاي إدريس ، وثانوية مولاي يوسف وثانوية أزرو لتكوين النخب السياسية التي كانت السلطة الاستعمارية في حاجة إليها لمساعدتها على إدارة البلاد ، فقد شكلت الأكاديمية العسكرية بمكناس المشتل الرئيسي لتكوين النخبة العسكرية المغربية(3) .

فقد استهدف الماريشال ليوطي من خلال تأسيسه لهذه المدرسة(4) إعادة إنتاج نخب عسكرية تخلف نخب القواد والباشوات والأعيان الذين وظفوا في تهدئة المغرب وإدارته تحت سلطة الحماية .

وفي هذا الإطار أشار الباحث بنهلال إلى أن تأسيس هذه الأكاديمية من طرف الماريشال ليوطي كان يندرج ضمن سياسة إعادة إنتاج اجتماعية تتجسد في تهييئ أبناء الخيام الكبرى لخلافة آبائهم في إدارة وحكم القبائل(5) . وقد ظهر ذلك واضحا من خلال أن نسبة 70% من التلامذة الضباط الذي تخرجوا من هذه الأكاديمية ، في الفترة ما بين 1918 و1941 كانت تنتمي كلها إلى العائلات الكبرى التي كانت تزاول سلطة محلية كأبناء القواد والباشوات . (فخلال هذه الفترة ، كان هناك 72 تلميذ –ضابط أبوه كان إما قائدا أو باشا أو

خليفة أوشيخ)[6]

ولعل هذه العينة التي تم انتقاؤها ضمن الجدول التالي لتعكس بجلاء هذا الوضع :

الاسم	مسقط الرأس	الانتماء العائلي	التكوين العسكري	الرتبة العسكرية
محمد المدبوح	دار القايد بمنطقة الحسيمة	كان أبوه من أكبر القواد في منطقة الريف	الأكاديمية العسكرية بمكناس	جنرال دو بريكاد
محمد اعبابو	قرية بورد بمنطقة الحسيمة	كان أبوه من أعيان المنطقة	الأكاديمية العسكرية بمكناس	كولونيل
الخياري بن حدو بوكرين	قرية بورد بمنطقة تازة	كان أبوه قائدا على قبيلة بني وراين	الأكاديمية العسكرية بمكناس	جنرال دوبريكاد
عقا حمو	بدوار أيت حمو بمنطقة خنيفرة	ينتمي إلى عائلة المقاوم الكبير موحا وحمو الزياني	الأكاديمية العسكرية بمكناس	جنرال دو بريكاد
محمد أوفقير	عين الشعير بجماعة بوذنيب	أبوه كان باشا لمنطقة بوذنيب	الاكاديمية العسكرية بمكناس	جنرال دو بريكاد

وقد تواصلت هذه السياسة (الانتقائية) طيلة الفترة الاستعمارية ، فبعد إعادة فتح هذه المدرسة لأبوابها بسبب الحرب العالمية الثانية ، وبعد الإصلاحات التي همت مناهج التدريس بها ، بقي الطابع المميز للتلامذة الذين التحقوا بها هو انحدار جلهم من العائلات الكبرى وبالأخص من عائلات القياد : كالأخ الصغير لقايد زمور بالخميسات الذي التحق بهذه المدرسة في فاتح أكتوبر 1945 ، وابن قائد أيت عسو بتاهلة ، وابن قائد مريرت ، وابن قايد منطقةهرمومو الملتحقين بهذه المدرسة في بداية أكتوبر 1944 ، وابن أخ القايد أوحسون بمنطقة مولاي بوعزة ، وابن القايد إدريس بن رحو بن بوكرين العياشي ، وابن أخ القايد الحسن اليوسي اللذين التحقوا بالمدرسة في 2 أكتوبر 1946 . . . .[7]

وقد تم الحفاظ على هذه (السياسة الانتقائية) ، حتى بعد الحصول على الاستقلال ، بحيث بقيت أبواب الأكاديمية العسكرية بمكناس مقفلة أمام العديد من الشرائح الشعبية من خلال فرض بعض المعايير على المرشحين الذين يرغبون في ولوج هذه الأكاديمية والبحث عن مستقبل عسكري داخلها . فعادة ما كانت تمنح عدة تسهيلات للالتحاق بهذه المدرسة خاصة لأبناء كبار الضباط العسكريين أو أبناء النخب الإدارية من رجال السلطة وغيرهم أو لأولئك الذين يتم التدخل لصالحهم . وبهذا الصدد ، أشار أحمد رامي ، أحد الضباط

المتهمين بالتورط في انقلاب الصخيرات بأن التحاقه بهذه الأكاديمية كان بتدخل من طرف الجنرال محمد المدبوح[8]

ونتيجة لهذه السياسة ، فقد احتل معظم خريجي هذه الأكاديمية في فترة الأربعينيات جل المناصب القيادية داخل المؤسسة العسكرية التي تم تشكيلها بعيد الاستقلال . فقد رثت هذه المؤسسة ليس فقط وحدات الكوم وباقي الوحدات العسكرية التي خدمت تحت راية الجيش الفرنسي[9] ، بل ورثت أيضا مجموعة من كبار الضباط الذين حاربوا ضمن صفوف الجيش الفرنسي أو الإسباني . واكتسبوا مهاراتهم العسكرية والميدانية خلال انخراطهم في معارك ضد الجيش النازي وحليفه الإيطالي ، وحصلوا على رتبهم العسكرية أثناء هذه الحروب . لذا ، فقد تم الاعتماد عليهم من طرف المؤسسة الملكية عند تأسيسها للقوات المسلحة ، وشكلوا بذلك النواة الأولى للنخبة العسكرية بالمغرب . وقد تشكلت هذه النواة خاصة من الجنرال محمد الكتاني ، والجنرال إدريس بن عمر ، والجنرال جمو ، والجنرال محمد المدبوح ،وبوكرين ،وحبيبي ،وأوفقير ومن باقي الضباط الذين تخرجوا من أكاديمية (دار البيضاء)[10]

2- التداخل القرابي

من المعروف أن العلاقات العائلية تلعب دورا أساسيا ومحركا محورياً في سيرورة النظام المخزني بالمغرب حيث يتميز هذا النظام

باستناده على البنية العائلية سواء على المستوى المركزي من خلال حكم العائلة الملكية أو من خلال الطبقة السياسية التي يتم الحكم من خلالها ! فنظام الحكم بالمغرب يتحرك وفق شبكات عائلية تترابط وتتصاهر فيما بينها لتخترق كل مجالات السلطة سواء كانت اقتصادية أو اجتماعية أو سياسية أو عسكرية ؛ وبالتالي ، يلاحظ أن هناك علاقات وثيقة بين أعضاء النخبة السياسية والنخبة العسكرية في المغرب سواء كانت هذه العلاقات على مستوى القرابة العائلية أو القرابة المصاهراتية .

ولعل الجدول التالي يوضح بجلاء هذا التداخل العائلي والمصاهراتي بين هاتين النخبتين :

الاسم	الرتبة العسكرية	علاقة قرابة	علاقة مصاهرة	المنصب العسكري
محمد المدبوح	جنرال دو بريكاد		كان صهر الماريشال أمزيان	رئيس البلاط العسكري للملك الراحل الحسن الثاني

محمد أوفقير	جنرال دوبريكاد	كان مقربا من الملك الراحل الحسن الثاني ، حيث تربت بنته الكبرى . . .		وزير الدفاع
أحمد الدليمي	جنرال دو بريكاد			كان قائدا للمنطقة العسكرية بالجنوب
عبد الحق القادري	جنرال دوديفزيون		صهر الحاج محمد المديوري الحارس السابق للملك الراحل الحسن الثاني	كان رئيسا لمديرية الوثائق والمستندات ، ومفتشاعاما للقوات المسلحة الملكية قبل أن يتقاعد
بوشعيب عروب	جنرال دوكور دارمي		صهر البرلمانيين بنزروال بسيدي قاسم	رئيس المكتب الثالث ورئيس الكتابة العسكرية للقائد الأعلى للقوات المسلحة
سور الله	جنرال دوبريكاد		صهر الحاج محمد المديوري الحارس السابق للملك الراحل الحسن الثاني .	قائد وحدة المظليين

ميمون المنصوري	جنرال دوديفزيون	شقيق مصطفى المنصوري رئيس التجمع الوطني للأحرار ورئيس مجلس النواب		قائد الحرس الملكي .
بلمقدم	جنرال دوديفزيون		صهر فؤاد عالي الهمة صديق الملك محمد السادس ووزير منتدب بالداخلية	مكلف بالعلاقات الخارجية للدرك الملكي
إدريس عرشان	جنرال دوديفزيون	أخ محمود عرشان رئيس الحركة الشعبية الديمقراطية الاجتماعية		الرئيس السابق للهيئة العسكرية الطبية
كميلي	جنرال وديفزيون (متقاعد)		صهر محمد الصديقي عضو المكتب السياسي للاتحاد الاشتراكي للقوات الشعبية	كان مفتشا عاما للهندسة العسكرية

حسني بنسليمان	جنرال دوبريكاد	ابن أخت سعد حصار كاتب الدولة في الداخلية ، ابن خالة مولاي إسماعيل العلوي الأمين العام لحزب التقدم والاشتراكية ، ابن أخت الراحل عبد الكريم الخطيب	صهر المستشار الملكي الجراري ووزير الدولة السابق إدريس البصري ، وصهر عبد الكريم العمراني وزير أول سابق في عهد الملك الحسن الثاني	قائد الدرك الملكي
عبد العزيز بناني	جنرال دوكو دارمي	اشتغل مع الملك محمد السادس عندما كان منسقا للأركان		قائد المنطقة الجنوبية والمفتش العام للقوات المسلحة الملكية

ومن خلال الجدول التالي يلاحظ التشابك الكبير بين مكونات كل من النخبتين السياسية والعسكرية ، والتي تلمس في مختلف مستويات الهرم السياسي بالمغرب :

- فعلى الصعيد المركزي يمكن اعتبار أن الملك كان يجمع دائما بين الصفتين العسكرية والسياسية ، بحيث إلى جانب كونه أمير

المؤمنين ، فهو قائد القوات المسلحة الملكية [11] . وبالتالي فهذه الصفة هي التي جعلت الملك يتحكم في التعيينات ليست فقط المدنية بل أيضا العسكرية[12] مما جعل الملك يلعب دورا أساسيا ليس فقط في تشكيل النخبة العسكرية وتحديد مسارها .

وبالتالي ، فإن القرب من الملك ، وفق المنظومة السياسية ، يكتسي دورا أساسيا في اكتساب شخصيات عسكرية معينة لسلطة خاصة تتحدد حسب درجة قربها من الملك ، الذي يمكن تصنيفه إلى نوعين :

– القرابة من الملك ، سواء من خلال الرابطة العائلية ، من إخوان ، وأخوات ، حيث يمكن اعتبار الأميرة للامريم ، ابنة الملك الراحل وأخت الملك الحالي ، بترؤسها لجمعية الأعمال الاجتماعية للقوات المسلحة الملكية ، وكذا الأمير مولاي رشيد ، ابن الملك الراحل وأخو الملك الحالي ، ضمن النخبة العسكرية . ولعل ما يجسد ذلك هي الترقيات العسكرية التي يتمتعان بها ، إذ تمت ترقية الأميرة للامريم في 31 يوليوز 2003 إلى رتبة كولونيل ماجور ، في حين رقي الأمير مولاي رشيد الذي تلقى تكوينا في سلاح البحرية الملكية إلى رتبة جنيرال دو بريكاد في 31 يوليوز 2000 . فبهذه الصفات العسكرية عادة ما تقوم الأميرة للامريم ، والامير مولاي رشيد بالاختلاط بالنخبة العسكرية وترؤس الاحتفالات التي تقام بمناسبة الذكرى السنوية لتأسيس القوات المسلحة الملكية ، أو الحضور إلى جانب الملك خلال مراسيم

تخرج الأفواج العسكرية . وفي نفس الإطار يمكن أن نعتبر الجنرال الراحل مولاي حفيظ العلوي ، الذي أسندت له عدة مهام من بينها تعيينه من طرف الملك الراحل الحسن الثاني وزيرا للتشريفات والقصور الملكية ، من ضمن النخبة العسكرية التي عرفها المغرب .

- القرب من الملك ، سواء من خلال الرابطة الدراسية ، أو الشخصية ، أو من خلال الاشتغال مع الملك . فالديوان الملكي عادة ما يجمع كل الشخصيات العسكرية المقربة من الملك . فالجنرال محمد المدبوح (كان من أقرب كبار الضباط السامين إلى الملك الراحل الحسن الثاني ، وكان يستطيع الدخول إلى القصر الملكي بسهولة[13] بالإضافة إلى أنه كان يحظى بثقة الملك الراحل الملك الحسن الثاني .(فابتداء من 1960 ، أصبح المذبوح ضمن المقربين إلى القصر الملكي ومن المقربين إلى المغفور له الحسن الثاني ، حيث عينه مديراً للديوان ومساعده قبل أن يتولى الوزارة العسكرية)[14]

أما الجنرال محمد أوفقير ، فقد كانت تربطه بالملك الراحل الحسن الثاني علاقة شبه عائلية ، حيث أن ابنته الكبرى مليكة أوفقير قد تربت بالقصر الملكي إلى جانب الأميرة للا أمينة الابنة الأثيرة لدى الملك محمد الخامس . بالإضافة إلى أن المهام والمسؤوليات الامنية التي كان مكلفاً بها سواء على الصعيد الأمني أو العسكري كانت تخول له التعامل مباشرة مع الملك[15] .

وفي نفس السياق ، يمكن اعتبار كل من ياسين المنصوري رئيس

مديرية المستندات والوثائق (لادجيد)[16] الذي يعتبر من زملاء الملك محمد السادس وأحد المقربين منه ، ضمن مكونات النخبة العسكرية الشابة التي أصبحت تحيط بوريث الملك الراحل الحسن الثاني . كما يدخل في نفس الخانة ، الجنرال دوكودارمي عبد العزيز بناني ، قائد المنطقة الجنوبية والمفتش العام للقوات المسلحة الملكية الذي ، بالإضافة إلى تجربته الميدانية التي اكتسبها تحت إمرة الجنرال أحمد الدليمي عندما كان قائدا للمنطقة الجنوبية ، فإن اشتغاله مع الملك محمد السادس ، عندما كان وليا للعهد وتم تعيينه من طرف والده المنسق العام للقوات المسلحة الملكية[17] ، جعله يكسب ثقة هذا الأخير ويقوي حظوته ضمن النخبة العسكرية المغربية .

- أما على الصعيد الفرعي ، فإن تشابك العلاقات العائلية تلعب دورا أساسيا في الاندماج داخل مكونات النخبة العسكرية سواء من خلال روابط الدم أو علاقات المصاهرة .

* فعلى مستوى العلاقات العائلية تجسد المكانة التي يتمتع بها حسني بنسليمان الجنرال دو كو درامي قائد الدرك الملكي[18] داخل النخبة العسكرية أحسن مثال . وترجع هذه المكانة ليس فقط للمؤهلات الشخصية والعسكرية لهذه الشخصية فقط ، ولا للثقة التي حظي بها من طرف الملك الراحل الحسن الثاني ووريثه الملك محمد السادس[19] بل أيضا للمنحدر العائلي الذي ينتمي إليه[20] وكذا لثقل الشبكة العلائقية التي ينضوي تحتها (فالرجل يمتد طولا وعرضا في

علاقات عائلية لا تنتهي ، والدليل أن جده عبد الكريم بنسليمان هو وزير الشؤون الخارجية في عهد مولاي عبد العزيز ، وأحد أقربائه عضو باللجنة التنفيذية للاتحاد المغربي للشغل ، وعمه الفاطمي بنسليمان رئيس مجلس العرش سنة 1955 . . .كما أن الجنرال هو ابن أخت إسماعيل العلوي الأمين العام لحزب التقدم والاشتراكية . . .)[21]

كما توجد حالات أخرى تعكس أهمية الروابط العائلية داخل مكونات النخبة العسكرية ، حيث أن هناك تقاطعا عائليا بين مكونات نخبتي السياسة والعسكر ، والتي تتمثل على سبيل المثال لا على سبيل الحصر ، في الأخوين المنصوري ، والأخوين عرشان . . . .

× أما على مستوى العلاقات المصاهراتية ، فهناك العديد من مكونات النخبة العسكرية التي ربطت علاقات مصاهرة مع مكونات النخبة السياسية ، وفي مقدمة هؤلاء الجنرال حسني بن سليمان الذي زوج إحدى بناته الثلاثة لابن كريم العمراني الوزير الأول السابق لبعض حكومات الملك الراحل الحسن الثاني ، والمدير العام الأسبق للمكتب الشريف للفوسفاط ، في حين زوج ابنته الثانية لأحد فروع عائلة الراحل عبد الكريم الخطيب الرئيس السابق للحركة الشعبية الدستورية والرئيس السابق لحزب العدالة والتنمية . كما يعتبر الجنرال حسني بنسليمان صهرا لكل من محمد بوستة الأمين العام السابق لحزب الاستقلال ، وصهر المستشار الملكي عباس الجراري ، وصهر وزير داخلية الملك الحسن الثاني الأسبق إدريس البصري .

أما الجنرال دو ديفزيون بوشعيب عروب، رئيس المكتب الثالث ورئيس الكتابة العسكرية للقائد الأعلى للقوات المسلحة الملكية، فهو صهر (الذي يثبت بعد كل فترة نقاهة أنه الجنرال غير القابل للتعويض، صهر آل بنزروال الذين ظلوا يتوارثون من مدينة سيدي قاسم الكراسي البرلمانية أبا عن جد، أبوهم قائد في الغرب من على عهد الاستعمار وواحد من أصدقاء الدليمي، ومن مالكي أكبر ضيعات الليمون في الغرب وقد برز من بينهم البرلمانيان بنعيسى وبوشتى... وليست زوجة محمد بنزروال إلا شقيقة الجنرال عروب...)[22].

بالإضافة إلى ذلك، يرتبط الجنرال دو ديفزيون بلمقدم بعلاقة مصاهرة مع صديق الملك محمد السادس، فؤاد عالي الهمة والوزير المنتدب السابق في الداخلية، ورئيس حزب الأصالة والمعاصرة، وأحد رؤساء الفرق البرلمانية بمجلس النواب. وبهذا الصدد كتبت الصحفية مريم مكريم ما يلي:

(مرة أخرى، ليست هذه هي نهاية التحالفات العائلية. زوجة الجنرال بلمقدم الذي يشعر بالثقة أكثر من أي وقت مضى بالقيادة العامة للدرك الملكي كمكلف بالعلاقات الخارجية، شقيقة زوجة عالي الهمة. العرس كان عرسين، أما الأول فقد أقيم بالكولف الملكي بالرباط، وحضره رفيق الدراسة والصديق الحميم، ولي العهد سيدي محمد، العاهل المغربي الحالي، بالإضافة إلى شقيقه الأمير مولاي رشيد وباقي الأميرات. أما الزفاف الثاني فقد أقيم في بيت الجنرال

الفسيح في الفيلات التي شيدها الضباط السامون في حي السويسي الراقي ، أي في بيت شقيقة زكية زوجة الرجل الذي سيصبح في ما بعد الرجل الثاني في النظام)[23]

من خلال كل هذا يستنتج أن النظام المخزني بالمغرب يقوم على شبكة معقدة ومتداخلة من العلاقات بين النخبتين السياسية والعسكرية سواء من خلال روابط الدم والقربى أو علاقات المصاهرة . فالطبقة الحاكمة في المغرب بشقها السياسي والعسكري تشكل كتلة متلاحمة من القرابات والصداقات والمصالح بين عائلات محدودة تحتكر كل المجالات وتوزع فيما بينها الأدوار السياسية والعسكرية وفق منطق مخزني يتحكم فيه الملك كأمير للمؤمنين وكقائد أعلى للقوات المسلحة الملكية .



الفصل السادس
امتيازات النخبة العسكرية بالمغرب

تميز تاريخ الدولة بالمغرب بالارتباط الوثيق بين السلطة والثروة، حيث تجسد هذا الارتباط بشكل جلي خاصة منذ تحول نظام الحكم في المغرب إلى نظام مخزني. فسيرورة هذا النظام واستمراريته انعكست بالأساس في الكيفية التي يتم بها ملء هذا المخزن السياسي وتوزيع مكاسبه على مكونات الطبقة السياسية من نخب سياسية وعسكرية.

وبالتالي، فإن حراسة هذا المخزن وحمايته[1] تقتضي ضمان ولاء النخبة العسكرية من خلال إغداق الإنعامات عليها وإشباع طموحاتها في مراكمة الثروة. ولعل استقرار حكم المولى إسماعيل اعتمد بالأساس على ترضية (النخبة البواخرية) التي خدمت هذا السلطان وحققت كل أهدافه في تحرير البلاد، وتوحيده واستحصال الضرائب وجمعها في حين انقلبت على أبنائه وتحكمت في تعاقبهم على العرش من خلال مساندة من يدفع أكثر إلى أن استطاع المولى عبدالله القضاء عليها وتعويضها بالرجوع إلى النخب العسكرية القبلية[2]

لذا، فإن تشكل النخبة العسكرية بعيد الاستقلال، ومراكمتها لمصادر الثروة المشروعة وغير المشروعة يندرج ضمن هذا النظام المخزني

الذي تكرس على الخصوص في عهد الملك الراحل الحسن الثاني الذي لعب ، على غرار سلفه المولى إسماعيل دورا أساسيا في تأسيس قوة عسكرية والتحكم فيها من خلال فسح المجال أمام نخبها العسكرية لمراكمة الثروة وإشباع نهمها في الحصول على مجموعة من المكاسب المادية ، والاستفادة من امتيازات السلطة ومباهجها ، سواء من خلال إشراك هذه النخبة في الحكم ، أو من خلال إقصائها عنه .

- إشراك النخبة العسكرية في تدبير الحكم

في إطار الصراع السياسي الذي خاضته المؤسسة الملكية ضد النخبة السياسية ، والتي تجسدت على الخصوص في مكونات حزب الاستقلال ، تم توظيف النخبة العسكرية[3] في حكم البلاد سواء فيما يتعلق بالتدبير المحلي ، أو التدبير الأمني ، أو التدبير السياسي .

1 . النخبة العسكرية والتدبير المحلي

لقد استغل الملك الراحل الحسن الثاني ، وهو مازال وليا للعهد ، بعض الأخطاء الإدارية التي ارتكبتها بعض العناصر المحسوبة على حزب الاستقلال ، والتي ساهمت في تراكم الاحتقان السياسي ، خاصة في المناطق الشمالية للبلاد ، فاعتمد ، بصفته قائدا أعلى للقوات المسلحة الملكية الوليدة ،على مكونات النخبة العسكرية للقضاء على كل مظاهر التمرد السياسي سواء بمنطقة تافيلالت (حركة عدي أوبيهي) أو انتفاضة سكان منطقة الشمال الشرقي . فقد لعب كل من

الكولونيل المذبوح ، وخاصة الكولونيل محمد أوفقير دورا أساسيا في إخماد انتفاضة الشمال ، وسحق المتمردين[4]

لكن توظيف هذه النخبة لم يقتصر فقط على قيادة العمليات العسكرية ، بل تجاوز ذلك إلى تعيين العديد من الأطر العسكرية على دوائر وأقاليم ترابية ؛ وفي هذا السياق ، وظفت الأطر العسكرية التي تم تكوينها في أكاديمية (الدارالبيضاء) التي أسسها ليوطي بنواحي مكناس لتدبير الشؤون المحلية . فعلى غرار ما قامت به سلطات الحماية من تعيين ضباطها العسكريين على المراكز والدوائر والأقاليم[5] نهجت المؤسسة الملكية نفس السياسة ، حيث تم تعيين العديد من هؤلاء الضباط على وحدات ترابية من بينهم :

- **محمد بن أحمد المذبوح**،خريج أكاديمية الدارالبيضاء برتبة سو ليوتنان في 1947 ، والذي اشتغل ضمن الديوان العسكري الملكي في 1955 و1967 ، عين عاملا لإقليم ورزازات في 1956 ، ثم عين عاملا على الرباط في 1957 ، ثم عاملا على إقليم تازة في 1958[6]

- **الخياري بن حدو بوكرين** ، خريج أكاديمية الدارالبيضاء برتبة سو ليوتنان في 1944 ، والذي اشتغل كملحق ضمن الديوان العسكري للأمير مولاي الحسن آنذاك في 1957 ، عين على كل من إقليم طرفاية في 24 يونيو 1957 ، وعمالة الرباط في 10 أكتوبر 1961 ، ليعين بعد ذلك عاملا على مدينة الدارالبيضاء خلفا للجنرال إدريس بن عمر ، ثم عاملا على مدينة مكناس[7]

- عقا حمو ، خريج أكاديمية الدارالبيضاء ، برتبة سو ليوتنان في سنة 1937 ، ليعين بعيد الاستقلال قائدا على مولاي إدريس ، ثم تاونات ، ليعين بعد ذلك عاملا على منطقتي الرباط في 1958 ، وتافيلالت في 1963[8]

- المحجوبي أحرضان ، كابيتان سابق في الجيش الفرنسي ، الذي عين عاملا على مدينة الرباط قبل أن يتم عزله والتشطيب عليه من سلك العمال في سنة 1957 بضغوط من حزب الاستقلال بعد تأسيسه للحركة الشعبية[9]

- الطاهر أوعسو ، الذي تخرج بدوره من الأكاديمية العسكرية بمكناس في بداية الأربعينيات من القرن 20 ، وكان عضوا بمجلس العرش ، تم تعيينه بعيد الاستقلال عاملا على مدينة آسفي ، ثم منطقة مراكش[10] وبالإضافة إلى هؤلاء الضباط الذين عينوا على مناطق حضرية كالكولونيل بوعزة بولحيمص الذي عين على مدينة الدارالبيضاء[11] ، تم اختيار العديد من هؤلاء الضباط لتعيينهم على المناطق الحدودية أو بعض المناطق الحساسة حيث تم تعيين الكابيتان نبابا إدريس في 1964 عاملا على منطقة طرفاية ، في حين عين في نفس السنة الليوتنان -كولونيل لعربي الشلواتي على مدينة وجدة المتاخمة للحدود الجزائرية[12] .

وقد اندرجت هذه التعيينات كلها ضمن خطة ملكية في إشراك هذه النخبة العسكرية والاستفادة من خبراتها في تدبير الشأن المحلي

في فترة تميزت بعدم الاستقرار السياسي سواء على المستوى الداخلي ، أو على المستوى الإقليمي . وفي هذا الإطار صرح الملك الراحل الحسن الثاني لجريدة (le petit marocain) بتاريخ 15 مارس 1966 بما يلي :

(لقد أشركنا الضباط العسكريين في تدبير بلادنا وتسييرها سواء كوزراء ، وعمال ورجال سلطة ، لأن جيشنا قد ساهم في تكوين الأطر المسيرة لوزارة الداخلية . وبالتالي فإننا عازمون على استثمار المزايا الخلقية والمؤهلات الجسمانية للضباط في هذا التدبير . . .)[13]

-النخبة العسكرية والتدبير الأمني

إن تعيين كبار الضباط العسكريين على رأس العمالات والأقاليم من طرف المؤسسة الملكية لم يكن الغرض منه فقط استتباب الأمن والحفاظ على النظام ، بل كان يتغيا أيضا التحكم في قنوات ومصادر المعلومة السياسية . فإشراف هؤلاء الضباط على مختلف الأجهزة المحلية بما فيها مصالح الشؤون العامة كان يسهل على السلطة المركزية التوصل اليومي بتقارير عن الأنشطة الحزبية والنقابية التي كانت تدور في الأقاليم ، بما فيها أنشطة المعارضة التي كانت تتجسد في فترتي الستينيات والسبعينيات من القرن 20 ، والتي تميزت على الخصوص بالإعلان عن حالة الاستثناء[14] في التنظيمات اليسارية وعلى رأسها الاتحاد الوطني للقوات الشعبية ، وحزب الاستقلال بعد أن خرج من الحكومة .

بالإضافة إلى ذلك ، فقد تم تعيين بعض كبار الضباط العسكريين المقربين من القصر على رأس المديرية العامة للأمن الوطني ، حيث تم تعيين الكولونيل محمد أوفقير كمدير عام للأمن الوطني خلفا لمحمد الغزاوي في يوليوز 1960 . وبعدما رقي إلى رتبة جنرال في غشت 1964 ، جمع بين وزارة الداخلية ، ورئاسة الكاب 1 ، مع احتفاظه بالإدارة العامة للأمن الوطني الشيء الذي مكنه من مركزة مختلف قنوات ومصادر المعلومة السياسية[15] . فبفضل (أوفقير سيوجد الأمن المغربي ويبرهن على فعاليته . فقبله لم يكن موجودا بل أعاد هو بناء شرطة الحماية رأسا على عقب ، لأن مدير الأمن آنذاك السيد محمد لغزاوي قد وضع خطاطة الشرطة الوطنية على خطاطة الشرطة الموجودة مع إضافة شرطة سياسية موازية سماها كاب 1 وكاب2 وكاب3 مرتبطة مباشرة بديوانه . عندما غادر لغزاوي الأمن في يوليوز 1960 ذهب معه كل معاونيه ، ولكن أوفقير . . .حافظ على نفس الهياكل وطورها كما استدعى بعض المسؤولين القدامى الذي أصبح المدير العام للشرطة ، إلى جانب احتفاظه بالجيش الصغير المسلح جيدا ممثلا في الكاب والمرتبط به شخصيا ، قام بإعادة بناء عميقة للجهاز الأمني برمته . . . فقد توجه إلى باريس وهناك تعرف على وزير الداخلية الدوغولي روجي فراي ، واتفقا على تجنيد أربعمائة شرطي فرنسي ظلوا في الشرطة بعد نهاية الحماية ، من أجل إصلاح أمني يستوحي النموذج الفرنسي . بعد زيارة أوفقير إلى باريس واتفاقه مع وزير خارجية دوغول . .

وضع التعاون المغربي- الفرنسي هيكلا تنظيميا للأمن بالمغرب شبيها بالهيكل الفرنسي ، وهكذا نشأت قوات التدخل السريع وقوات الأمن إلى جانب مصالح أخرى مثل الاستعلامات العامة ومحاربة التجسس ووقاية التراب الوطني ، وفرق خاصة تقوم وتنحل حسب الظروف)[16]

وفي نفس السياق ، التحق القبطان حسني بنسليمان بديوان الجنرال محمد أوفقير الذي عينه على رأس وحدات التدخل السريع في الفترة ما بين 1965 و1966 . ليتم تعيينه بعد ذلك مديرا عاما للأمن الوطني في 1967 .

وعلى غرار مسار الجنرال أوفقير[17] ، اشتغل أحمد الدليمي لفترة قصيرة في المخابرات العسكرين ، ليعينه الجنرال أوفقير على رأس جهاز الكاب 1 ، حيث أظهر مهارة كبيرة في ملاحقة معارضي الملك الراحل الحسن الثاني[18] ليعين بعد ذلك كمدير عام للأمن الوطني في سنة 1970 وبعد مقتل الجنرال أوفقير ، قام الكولونيل أحمد الدليمي بتأسيس مديرية الوثائق والمستندات في 1973 ليتحكم من خلال ذلك في كل مصادر المعلومة السياسية عبر اختراق مختلف الأجهزة الأمنية من درك ، ووزارة الداخلية وغيرها[19]

وعلى الرغم من التداعيات التي نجمت عن محاولتي الانقلاب التي استهدفت الإطاحة بالملك الراحل الحسن الثاني[20] ، فقد بقي كبار الضباط العسكريين هم الذين يدبرون الشؤون الأمنية في البلاد لحد الآن ، حيث ترأس الجنرال عبد الحق القادري لفترة طويلة مديرية

الوثائق والمستندات ، بالإضافة إلى تعيينه على المديرية العامة للامن الوطني . كما تم تعيين الجنرال حميدو لعنيكري على رأس مديرية مراقبة التراب الوطني قبل تعيينه على رأس المديرية العامة للأمن الوطني .

- النخبة العسكرية والتدبير السياسي

لم يقتصر إشراك مكونات النخبة العسكرية على تدبير الشؤون المحلية والأمنية ، بل تعدى ذلك إلى تعيين العديد من كبار الضباط في مناصب وزارية حساسة شملت رئاسة الحكومة ، ووزارة الدفاع ، ووزارة الداخلية بالإضافة إلى وزارات أخرى .

فبعيد الاستقلال ، ترأست شخصية عسكرية أول حكومة مغربية ، بحيث نزلت المؤسسة الملكية بكل ثقلها لتعيين ، أحد الضباط السابقين في الجيش الفرنسي ، السيد مبارك البكاي ، كرئيس أول حكومة مغربية عرفها المغرب المستقل ليتم تجديد تعيينه على رأس الحكومة الثانية في وقت كان قادة حزب الاستقلال يطالبون بحكومة منسجمة برئاسة أعضاء من هذا الحزب الذي كان يشكل آنذاك القوة السياسية الرئيسية في البلاد .

وإبان الصراع السياسي بين المؤسسة الملكية والمعارضة في الستينيات من القرن 20 ، تم تعيين مجموعة من الضباط في مناصب وزارية حساسة ، حيث أسندت في هذا السياق لمحمد المذبوح[21]

وزارة البريد التي أسندت فيما بعد للجنرال إدريس بن عمر، ثم للمحجوبي أحرضان[22]

في حين أسندت وزارة الدفاع، في عهد الملك الراحل الحسن الثاني، لكل من المحجوبي أحرضان في منتصف الستينيات وكذا لمحمد أوفقير في بداية السبعينيات من القرن 20. ولم يقتصر الأمر على تعيين ضباط على رأس وزارات ذات طابع عسكري أو تقني بل أسندت وزارات ذات طابع سياسي وأمني حساس لشخصيات عسكرية، حيث جمع الجنرال أوفقير خلال الفترة ما بين 1966 و1970 بين وزارة الداخلية وإدارة الأمن الوطني في الوقت الذي عين فيه الكولونيل أحمد الدليمي عاملا بوزارة الداخلية بعد تبرئته من طرف القضاء الفرنسي من تهمة اختطاف المهدي بنبركة بحيث أصبح المساعد الأقرب لوزير الداخلية الجنرال محمد أوفقير[23].

ويبدو أن إشراك المؤسسة الملكية للنخبة العسكرية في تدبير بعض شؤون الحكم لم يندرج فقط كاستمرار للسياسة التي انتهجتها الحماية الفرنسية في توظيف النخبة العسكرية الفرنسية في إدارة البلاد، حيث عينت شخصيات عسكرية في مختلف سلاليم هرم حكم المغرب، من مقيم عام وحكام الأقاليم وضباط الشؤون الأهلية، ولم يكن الغرض منه الاستفادة من مؤهلات بعض الشخصيات العسكرية المغربية التي تكونت ضمن الجيش الفرنسي في حكم البلاد وقمع نخبة سياسية معارضة، بل كان يندرج أيضا ضمن

سياسة تعويض النخبة العسكرية لضمان ولائها . فعلى الرغم بأن المناصب العسكرية قد توفر بعض الامتيازات إلا أنها كانت محدودة خاصة في مؤسسة عسكرية مازالت في طور النشأة ولم تكن تتوفر على الإمكانيات والموارد الكافية .

لذا ، فقد كان تعيين بعض الشخصيات العسكرية في مناصب سياسية كان يتيح لها الفرصة للاستفادة من امتيازات السلطة ومراكمة بعض مصادر الثروة . وفي هذا السياق أشار الباحث بنهلال إلى ما يلي :

(إن هذه الاختيارات ، بتعيين شخصيات عسكرية في مناصب سياسية ، كانت تخضع لسبب داخلي مرتبط بالأساس بالبنية التنظيمية للقوات المسلحة الملكية . فقد كان هذا الجيش الحديث النشأة يعاني من معوق أساسي يتجسد في الهرمية المضغوطة للرتب العسكرية ، مما كان يعرضها لمشكل مستعصي يتعلق بمشكل ترقية الضباط الشباب . وبالتالي ، فقد كان من المفروض إيجاد تعويض لهذه النخبة العسكرية من خلال تعيينها في مناصب خارج المؤسسة العسكرية)[24]

ولعل مما يؤكد هذا المنظور ، هي الثروة التي راكمها بعض كبار الضباط بعد تقلدهم لبعض المهام الإدارية أو الوزارية . وهكذا أشار بنهلال بأن الليوتنان كولونيل العربي الشلواطي ، قد أظهر شراهة كبيرة في مراكمة بعض المكاسب المادية منذ تعيينه كعامل على إقليم وجدة

في 6 يناير 1965[25] . كما أن الجنرال محمد أوفقير والجنرال أحمد الدليمي قد راكما ثروة كبيرة من عقارات ، وأملاك ، وأرصدة خلال الفترة اللذان كانا يتقلدان فيها مهام سياسية .وبالتالي ، فعندما خطط الجنرال محمد المذبوح [26] مع الكولونيل محمد اعبابو للإطاحة بالملك الراحل الحسن الثاني لم ينطلقا فقط من فكرة تطهير نظامه من بعض مظاهر الفساد السياسي التي كانت تنخره ، بما فيها انتشار ارتشاء النخبة السياسية الموالية للحكم ، بل كانت محاولة هذا الانقلاب تبطن أيضا استياء وشعورا بالإحباط ساد بين أوساط مجموعة من الضباط الشباب أمام جمود مسارهم العسكري وانسداد الآفاق أمام ترقيهم في مؤسسة عسكرية يرأسها الملك كقائد أعلى للقوات المسلحة كما عكست أيضا التحرك الاستباقي لبعض كبار الضباط حفاظا على مصالحهم وضمانا لوضعياتهم الاجتماعية . وفي هذا الإطار ، أشار الباحث بنشنان إلى ما يلي :

(. . . إن هذا الجيل الجديد من الضباط ، التي تتحدد رتبهم العسكرية بين كابيتان وليوتنان - كولونيل ، والتي يمكن أن نعتبرها من البرجوازية الصغيرة . . .كانوا أكثر إحساسا بما تعانيه الفئات الشعبية من بؤس ، ومسؤولية النظام في الزج بالبلاد في التبعية للخارج . كما يعبرون أيضا عن مطالبهم الفئوية والطبقية . في حين أن كبار الضباط اقتنعوا بأن النظام الذي يخدمونه هو في طريقه إلى الهاوية بسبب الانتهاكات والتعسفات الصارخة التي يرتكبها ، مما يهدد بجرهم معه

إلى نفس المصير)[27] .

-إبعاد النخبة العسكرية عن تدبير الحكم

إن من أهم أسباب فشل محاولتي الإطاحة بالملك الراحل الحسن الثاني كقائد أعلى للقوات المسلحة الملكية هو تضارب المصالح بين كبار الضباط في الجيش الذين كان يمثلهم كل من الجنرال المذبوح في محاولة الانقلاب الاولى ، والجنرال أوفقير في محاولة الانقلاب الثانية ، واللذان يعتبران العقلان المدبران للعمليتين ، والضباط الشباب الذين مثلهم ، كل من الكولونيل محمد اعبابو مدير المدرسة العسكرية لهرمومو آنذاك ، والليوتنان كولونيل محمد أمقران قائد الطيران الجوي آنذاك . حيث أن الجنرالين المخططين للعمليتين الانقلابيتين كانوا يفضلون الحفاظ على النظام الملكي مع إجبار الملك الراحل الحسن الثاني على التنازل لصالح وريثه ، في الوقت الذي كان الضابطين المنفذين لهاتين العمليتين يطمحان في تغيير النظام من خلال تصفية الملك الراحل شخصيا .

ولعل هذا التضارب في التصور ، والذي لعب دورا حاسما في فشل العمليتين ، كان مرده إلى اختلاف في مصالح شريحتين من ضباط الجيش ، فشريحة الجنرالات كانت ترغب في الإطاحة بالملك للحفاظ على المصالح والمكاسب التي راكمتها[28] ، في حين أن الضباط الشباب[29]كانوا يرون أن الملك كقائد أعلى للقوات المسلحة ، والذي

يحتكر صلاحية التعيينات العسكرية دستوريا وسياسيا ، هو العرقلة الأساسية أمام ترقياتهم وتحسين مسارهم المهني والعسكري ، وبالتالي فمن الضروري تصفيته وتغيير نظامه بشكل دموي وعنيف .

ويبدو أن هذا ما تنبه له الملك الراحل بعد نجاته ، حيث بنى خطته لإعادة التحكم في المؤسسة العسكرية على إبعاد النخبة العسكرية من مراكز القرار السياسي ، مع إدماج كبار الضباط في نظام الريع المخزني .

- إبعاد النخبة العسكرية من مراكز القرار السياسي

بعيد محاولة الانقلاب الثانية الفاشلة ، اتخذ الملك الراحل الحسن الثاني عدة إجراءات تمثلت بالأساس في محاكمة وإعدام مختلف المتورطين في عملية قصف الطائرة الملكية ، وإحالة العديد من الضباط على التقاعد ، في حين شكل نقل بعض الضباط وضباط الصف المتورطين في العمليتين الانقلابيتين من السجن المركزي بالقنيطرة إلى سجن تازمامارت الرهيب ، وكذا سجن وإخفاء عائلة الجنرال أوفقير فزاعة سياسية لتذكير كل من يفكر من كبار الضباط في الانقلاب على الملك بنفس المصير .

لكن إلى جانب هذه الإجراءات ، قرر الملك الراحل الحسن الثاني إبعاد مكونات النخبة العسكرية عن كل مراكز القرار السياسي سواء على الصعيد السياسي أو العسكري .

1 . فعلى الصعيد العسكري ، ألغى الملك وزارة الدفاع وتم تعويضها

بوزارة منتدبة لدى الوزير الأول مكلفة بالدفاع ، في الوقت الذي ربط فيه مختلف الأجهزة العسكرية بشخصه .

2 . أما على الصعيد السياسي ، فقد أبعد الملك الراحل كل الشخصيات العسكرية من المناصب الوزارية بما فيها وزارة الداخلية التي أصبح يعين فيها شخصيات مدنية كمحمد بنهيمة وفيما بعد إدريس البصري[30] الذي تقوت في عهده هذه الوزارة وتم الاعتماد عليها في تدبير الكثير من الشؤون العامة بما فيها مراقبة الجيش إلى جانب الدرك الملكي التي تم تكليفه بنفس المهمة .

وفي هذا السياق ، يمكن فهم كيف ، أن الجنرال أحمد الدليمي الذي اعتبر بعد اغتيال سلفه الجنرال محمد أوفقير الرجل الثاني في النظام نظرا لما كان يمركزه في يديه من مهام أمنية حساسة[31] ، لم يتم تعيينه على وزارة مثل وزارة داخلية أو في وزارات أخرى . فرغم أن الحسن الثاني قد اعتمد على الكثير من التقنوقراط وعينهم كوزراء ، إلا أنه لم يخاطر منذ فشل الانقلاب الثاني في تعيين أية شخصية عسكرية مهما كانت مكانتها ورتبها العسكرية في مناصب سياسية أو حتى إدارية . إذ أن الولاة والعمال ، والقياد ، كان أغلبهم يعين من خريجي مدرسة استكمال الأطر أو بعض خريجي قدماء مدرسة آزرو[32] .

لكن بالإضافة إلى ذلك ، فقد كانت الوسيلة الفعالة لإبعاد النخبة العسكرية من مراكز القرار السياسي هو إرسالها إلى مسارح

حروب سواء خارج البلاد أو داخله :

3 . فعلى المستوى الخارجي ، تم بعث تجريدة عسكرية برئاسة الجنرال الكتاني إلى جبهة القتال في الجولان في حرب 6 أكتوبر 1973[33] ثم تم بعث تجريدة أخرى إلى شابا لمساندة قوات الرئيس السابق للزايير موبوتو سيسيكو . . .

4 . أما على المستوى الداخلي ، فقد شكلت حرب الصحراء ، فرصة للملك الراحل الحسن الثاني لإرسال العديد من الضباط إلى الأقاليم الجنوبية ، والاستقرار خاصة بمقر القيادة العسكرية لمنطقة الجنوب المتواجد بأكادير ، مع الاحتفاظ بكل القرارات والأوامر العسكرية في يديه . فكل العمليات العسكرية التي كانت تشن ضد قوات البوليزاريو في مختلف الأقاليم الصحراوية كانت تتم بقرارات شخصية من الملك .

-إدماج كبار الضباط في نظام الريع المخزني

بالموازاة مع إبعاد كبار الضباط عن مراكز القرار السياسي ، حاول الملك الراحل الحسن الثاني إدماج النخبة العسكرية في شبكة من الامتيازات الريعية . وهكذا صرح الملك ، بعيد الانقلاب الثاني أمام مئات من الضباط بما يلي : (انصحكم أن لا تهتموا بالسياسة وإنما اهتموا بجمع الأموال ومراكمة الثروة)

وقد تلقف العديد من الضباط هذه الإشارة الملكية ، وانشغلوا

بجمع المال ومراكمة الثروة ، ومنذ ذلك الحين ، وكما أومأ إلى ذلك الكومندار المحجوب الطوبجي ، (ظهر نوع جديد من الضباط لا يهتم إلا بالمشاريع واستغلال الفرص ، حيث كان الجنرال أحمد الدليمي ، من أعلى الهرم العسكري ، التجسيدالأمثل لهذا النموذج . . . فالجيش الذي كان إلى حدود بداية السبعينيات يضرب به المثل في الاستقامة والنزاهة . . . تحول شيئا فشيئا إلى مجال يباع ويشترى فيه كل شيء . . . وقد كان المسؤول الأول على هذه الوضعية هو الملك الحسن الثاني شخصيا)[34]

وفي نفس السياق ، أشار الصحفي بيار تيكوا بأن الملك الراحل الحسن الثاني ، ولكي ينتزع من جنرالاته أي تفكير في الإنقلاب عليه ، فقد عمل على اغتنائهم من خلال الإنعام عليهم بضيعات فلاحية ، وتجزئات عقارية ، أو السماح لهم من الاستفادة من كل أنواع الصفقات المربحة . وقد أتت هذه الوصفة الملكية أكلها ، حيث كون العديد من كبار الضباط ثروات ضخمة في العقار ، والفلاحة والصيد والصناعة[35] .

وقد سمحت الحرب الدائرة بالصحراء ، وما رصد لها من موارد مالية ولوجيستكية باغتناء العديد من الضباط في ظرف وجيز .(وهكذا أعطت الحرب بالصحراء ، التي بدأت في منتصف السبعينيات ،-- دفعة قوية للروح المركنتيلية التي تولدت داخل الجيش ، فقرب هذه المنطقة من جزر الكناري شجع على كل أنواع التهريب . مما جعل

بعض الضباط ... يراكمون في ظرف وجيز ثروات حقيقية)[36].
بالإضافة ، إلى ذلك فإطلاق يد كبار الضباط في التصرف في مختلف الموارد التي خصصت لتمويل وتموين الحرب في الصحراء ، أدت إلى مراكمة العديد منهم لثروات خاصة من خلال إعادة بيع المواد الغذائية المدعمة ، أو إعادة بيع بونات المحروقات ...[37].

كما لم يتورع بعض كبار الضباط على ولوج عالم الأعمال والمشاريع ، حيث عرف على الجنرال الراحل أحمد المذبوح مساهمته في العديد من المشاريع والمشاركة في رأسمال بعض الشركات. (فبخلاف الجنرال محمد أوفقير الذي كان غير شغوف بجمع المال ، كون الدليمي في ظرف وجيز ثروة هائلة)[38] ويبدو أن هذا الاهتمام الذي أبداه لجمع الثروة لم يكن فقط لأهداف شخصية بحتة ، بل لتكريس الاستقلالية المالية لبعض الاجهزة الأمنية التي كان يرأسها ، إذ من خلال (استلهام تجربة وكالة الاستخبارات الأمريكية CIA ، وحتى يتحرر من إكراهات ميزانية الدولة ، وتوسيع استقلالية مختلف الأجهزة الاستخباراتية ، فقد عمد إلى خلق أو شراء العديد من الشركات خاصة في الدارالبيضاء)[39]

وعلى نفس المنوال ، اقتحم بعض كبار الضباط القطاع الخاص وعالم رجال الأعمال ، مستفيدين من بعض العمليات الاقتصادية التي أعلن عنها الملك الراحل الحسن الثاني ، كعمليتي المغربة والخوصصة[40] . كما استفاد بعضهم من رخص استغلال مقالع الرمال

أو العمل في بعض القطاعات كقطاع الصيد في أعالي البحار ، فقد (ظلت كمشة من الجنرالات تنعم برخص الصيد في أعالي البحار ودون الإقرار بدفتر تحملات . . .)[41]

وبالإضافة إلى مختلف هذه الامتيازات ، عادة ما يستفيد كبار الضبط من تخير بعض الجنود وضباط الصف في بعض الأعمال الشخصية أو المنزلية .

فعادة ما يلاحظ في عدة مدن مغربية بعض الجنود بلباسهم العسكري ، وهم ينقلون بالسيارات العسكرية أطفال كبار الضباط العسكريين من بيوتهم إلى مدارسهم ، أو يتجولون بزوجات وعائلات هؤلاء لقضاء أغراضهم الشخصية من تسوق ، وزيارات خاصة . . . كما أن هناك جنودا آخرين يكلفون بالاعتناء بصيانة وتهذيب حدائق فيلات وإقامات رؤسائهم من كولونيلات وجنرالات بمختلف رتبهم العسكرية ، أو تسند لهم مهمة التناوب على مداومة الحراسة لبيوت ومنازل هؤلاء الرؤساء . . .أو يتم تكليف بعضهم للإشراف على أعمال منزلية وشخصية مختلفة ومتنوعة أخرى . ولعل مما سمح بتفشي هذه الظاهرة ترسخ بعض العوامل من أهمها :

- ترسخ الثقافة العسكرية المخزنية

من المعروف أن النظام السياسي المخزني قد قام في المغرب ، ومنذ تأسيسه ، على قيم سياسية محورية من بينها الطاعة والخدمة ، حيث

شملت هذه القيم كل مكونات هذا النظام ومؤسساته بما فيها المؤسسة العسكرية .فجيش البخاري الذي ارتبط تكوينه بالسلطان المولى إسماعيل عكس بشكل كبير هذه القيم وبالأخص قيم الخدمة . فقد تم تكوين عناصر هذا الجيش وتربيته وتدريبه وتجهيزه لخدمة السلطان وتحقيق مشاريعه السياسية . وقد استمر هذا الوضع بعد إعادة تكوين المؤسسة العسكرية بعد الاستقلال ، بحيث رغم العصرنة التي شملت المكونات المادية والحربية لهذه المؤسسة من لباس ، وتدريب ، وقوانين ، وتجهيزات ، فقد بقيت العلاقات التي تربط بين مكوناته البشرية تقوم بالأساس على رابطتين أساسيتين تتمثلان في الطاعة العمياء للرئيس والتفاني في خدمته . فكل التداريب والدروس والسلوكات التي تلقن داخل الثكنات تكرس هذه المظاهر ، وتجعل من حق الرئيس كلما علت رتبته العسكرية أن يطلب أي شيء من مرؤوسيه الذين ما عليهم إلا التنفيذ . ولعل هذا ما يسمح بأن يقوم بعض كبار الضباط باستخدام بعض الجنود في إقاماتهم كطباخين وبستانيين وحراس أو تشغيلهم كسائقين خاصين لأبنائهم وزوجاتهم وعائلتهم .

- سلطة التراتيبة العسكرية

إن ما يساعد على تفشي هذه الظاهرة هي الفوارق الكبيرة بين كبار الضباط المتواجدين في أعلى الهرمية العسكرية بكل ما يترتب عن ذلك من امتيازات ونفوذ وسلطة والجنود المتواجدين في أسفل الترتيب

العسكري الذين يكون أغلبهم منحدرا من فئات اجتماعية شعبية وجهات قروية مهمشة بالإضافة إلى المستوى التعليمي المتدني ، الشيء الذي يساعد على سهولة استغلالهم من طرف نخب عسكرية منحدرة من فئات اجتماعية راقية أو شرائح متوسطة تتمتع بمستويات تعليمية عليا ومنحدرات حضرية متأصلة .بالإضافة أن وجود هؤلاء تحت رحمة هرمية الرتبة والمنصب ، وانعزالها في ثكنات عسكرية تسند فيها مهمة تسييرها وإدارتها لأعلى الضباط رتبة تجعل الجنود في أدنى الرتب تحت سلطة هؤلاء الذين يمكن أن يتحكموا فيهم وفق أهوائهم الشخصية . فأقل رفض أو تمرد أو عصيان لأوامرهم ، يعرض الجنود لعقوبات تأديبية أو زجرية أو نقل إلى مناطق عسكرية أشد قساوة وصعوبة . ولعل هذا يجبر الكثير من هؤلاء الجنود على تنفيذ أوامر ورغبات رؤسائهم بما في ذلك الاشتغال في بيوتهم وقضاء حاجياتهم الشخصية والعائلية للحصول على رضاهم والحصول على حمايتهم .

كما أن هناك من الجنود من يفضل الاشتغال في بيوت رؤسائهم ومنازلهم بدل القيام بالأعمال الشاقة في الثكنات العسكرية أو الخدمة في ظروف مناخية صعبة وقاسية سواء في الجبهات العسكرية أو في حراسة الحدود مع ما يصاحب ذلك من مخاطر وأعباء ومسؤوليات ووحدة وملل . بالإضافة إلى أن كثرة عدد الجنود وسوء توزيعهم على الجهات والمناطق العسكرية ، وعدم تحديد دقيق للمهام المنوطة بهم ،

يسهل عملية تشغيل بعضهم من طرف كبار الضباط في مهام منزلية وحتى شخصية .

3- الحد من امتيازات النخبة العسكرية

بعد تولي الملك محمد السادس للحكم ، أولى هذا الأخير اهتماما خاصا بالنخبة العسكرية ، وقربها منه . فقد حرص في البداية على إشراك بعض كبار الضباط (كالجنرال حسني بنسليمان ، والجنرال عبد العزيز بناني ، وعبد الحق القادري . . .) في مراسيم بيعته رغم تحفظ بعض أفراد العائلة الملكية وعلى رأسهم ابن عم الملك مولاي هشام ، ليقوم بمناسبة تتويجه الأولى والاحتفال بعيد العرش بترقية بعض جنرالاته إلى رتبة جنرال دو ديفزيون ثم بعد ذلك إلى رتبة جنرال دو كور دارمي . كما أشركهم في بداية حكمه في تدبير بعض الملفات الهامة كملف الصحراء ، وملف الاستثمارات الأجنبية[42]

لكن على الرغم من هذا الاهتمام الخاص ، فقد حاول الملك أن يحد من بعض الامتيازات الصارخة التي يتمتع بها بعض الجنرالات ، ومحاولة احتواء بعض ملفات الفساد التي تنخر المؤسسة العسكرية والتي طفت إلى السطح من خلال بعض القضايا التي فجرها بعض الضباط (كالكابيتان مصطفى أديب ، وضابطي الصف ابراهيم الجلطي وجمال الزعيم) الذين تمت محاكمتهم والحكم عليهم بالسجن[43] .

وفي هذا الإطار ، اتخذ العاهل المغربي عدة إجراءات من أهمها :

1. الرفع من أجور كبار الضباط ، حيث أصبح سلم الأجور وفق الشكل التالي :

1 . جنيرال دو كودارمي : 14 مليون سنتيم شهريا

2 . جنيرال دو ديفزيون : 10 مليون سنتيم شهريا

3 . جنيرال دو بريكاد : 8 مليون سنتيم شهريا

4 . كولونيل ما جور : 5، 5 مليون سنتيم شهريا

5 . كولونيل : 15 ألف درهم شهريا[44]

2. الرفع من معاش الجنيرالات وكذا معاش الضباط بدرجة كولونيل ما جور المخصصة لأراملهم وأيتامهم حيث (أصبح معاش هؤلاء الضباط السامين المخصص لذويهم كاملا غير منقوص ،وأضحى المعاش يحتسب على أساس الراتب الذي كان يتقاضاه الجنيرال أو الكولونيل كاملا غير منقوص بعد أن كانت الارامل والأيتام يتوصلون بنصف الراتب فقط)[45]

3 . إحالة مجموعة من الضباط السامين على التقاعد كنوع من خلخلة الهرمية العسكرية التي تعودت على إنعامات السلطة واحتكار امتيازاتها .

4 . تعيين إحد أصدقاء الملك على رأس المديرية العامة للدراسات والمستندات لمراقبة والاضطلاع على ما يدور داخل المؤسسة العسكرية ، خاصة بعد طفوملفات الفساد وما أثاره ذلك من ضجة إعلامية ومحاكمات عسكرية .

5 . الضغط الذي مارسه القصر من أجل تنازل بعض كبار الضباط عن بعض مشاريعهم وبيع بعض شركاتهم . فقد كان (الجنرالان القادري وبنسليمان في وحدة كبيرة تنشط في الصيد البحري قبل القيام ببيع شركتهما والتي ذرت عليهما الأموال الطائلة)[46]

لكن رغم هذه الإجراءات ، فستبقى النخبة العسكرية ، بما فيها تلك التي هي الآن في طور التشكل انسجاما مع أولويات العهد الجديد ، تتمتع بامتيازات السلطة ما دام أن منطق الريع المخزني هو الذي يتحكم في مسار النخب سواء كانت سياسية أو عسكرية ، وما دام أن النظام ما زال يعتمد في استقراره على القوة العسكرية ، في مواجهة كل التحديات المحدقة به سواء اتخذت شكل عمليات إرهابية على شاكلة أحداث الدارالبيضاء ل16 ماي 2003 ، أو شكل معارضة أصولية (السلفية الجهادية ، حركة العدل والإحسان . . .) أو شكل احتجاجات شعبية كالتي اندلعت في بعض الأقاليم الجنوبية (العيون ، سيدي إفني . . . .)



الفصل السابع
تجديد النخب العسكرية بالمغرب

لوحظ خلال مراسيم بيعة الملك محمد السادس ليلة 30 يوليوز 1999 أن جل من وقع وثيقة هذه البيعة من كبار القادة العسكريين قد تجاوز عقده الستيني[1] ، حيث كانوا متقاربين في أعمارهم من سن بعض أعضاء الحكومة التي كان يترأسها ، الوزير الاتحادي آنذاك ، السيد عبد الرحمان اليوسفي الذي كان سنه آنذاك يطل على السبعين .

لكن ، إذا استطاع الملك الشاب محمد السادس ، خلال عشرية حكمه الأولى ، أن يحيط به نخبة سياسية أكثر شبابا وحيوية[2] ، من خلال تطعيمها ببعض الفعاليات التقنوقراطية الشابة ، ودعوة الأحزاب إلى تجديد وتشبيب قياداتها . . . ، فإن جل من كان يحيط بالملك من كبار العسكريين قد تجاوز سن التقاعد الوظيفي والإداري : كالجنرال ديكودارمي حسني بنسليمان ، قائد الدرك الملكي ، والجنرال ديكودارمي عبد العزيز بناني ، المفتش العام للقوات المسلحة الملكية وقائد المنطقة العسكرية الجنوبية ، والجنرال ديكودارمي بوشعيب عروب رئيس المكتب الثالث . . . .

من هنا ، يطرح التساؤل عن الأسباب الكامنة وراء شيخوخة هذه النخب العسكرية في مجتمع شاب بملك جديد لم يتجاوز عقده

الرابع ، فهل الأمر يتعلق فقط بنظام إداري تعود على الاحتفاظ بكبار العسكريين حتى بعد تجاوزهم سن التقاعد ، أم بمنطق سياسي مزدوج قام من جهة على التحكم في نظام ترقي النخبة العسكرية ومن جهة أخرى على إقصاء وتصفية بعض مكوناتها .

1- تعطيل دوران النخبة العسكرية

منذ تأسيس القوات المسلحة الملكية ، تشكلت نخبة عسكرية مغربية ، تميزت عن نظيرتها الجزائرية والتونسية بتجربتها وترقيها داخل صفوف الجيش الفرنسي أو الإسباني[3] ، كالجنرال الكتاني أو الجنرال إدريس بن عمر ، أو الكولونيل محمد أوفقير ، والقبطان أحمد الدليمي ، أو الماريشال محمد أمزيان . . . .(فهؤلاء الضباط ينحدر ، معظمهم ،من طبقة الأعيان القرويين من ملاكين ورجال سلطة ، حيث خدم آباؤهم فرنسا في عهد الحماية ، مما جعل ضباط الشؤون الأهلية يتكلفون بابنائهم وتخريجهم كضباط وضباط صف لخدمة الجيش الفرنسي ، والقتال في صفوفه خلال الحرب العالمية الثانية ، وقمع مقاومي الحركة التحررية سواء في المغرب أو في باقي المستعمرات الفرنسية خاصة في الهند الصينية)[4] . وبالتالي ، فإن جل هؤلاء الضباط ، الذين كونوا ، العناصر الأولى ، للنخبة العسكرية في المغرب ، قد حصلوا على على درجاتهم العسكرية خلال مشاركتهم في هذه الحروب[5]

وهذه النخبة العسكرية التي سيتم إدماجها وإلحاقها بالقوات المسلحة الملكية هي التي ستسهر على التحكم في الترقيات العسكرية من خلال تجميد هذا النظام والتحكم فيه .

- تجميد الترقية العسكرية

من المعروف أن تأسيس القوات المسلحة الملكية قد تم ضمن أجواء الصراع على السلطة بين المؤسسة الملكية وحزب الاستقلال . وبالتالي فإذا كان الملك الراحل محمد الخامس قد حاول أن يحافظ على دور الجامع للأمة ، فقد سعى ولي العهد آنذاك ، كقائد أعلى للقوات المسلحة الملكية ، أن يتحكم في مكونات الجيش الوليد ، من خلال التحكم في قيادته معتمدا في ذلك، على بعض كبار الضباط الذين كانوا قد حاربوا ضمن الجيش الفرنسي أو الإسباني وعلى رأسهم الجنرال الكتاني والماريشال محمد أمزيان[6] .

وفي هذا السياق ، اعتمد ولي العهد ، باقتراح من هذين الضابطين ، على سياسة تدرجية وحذرة في ترقية الضباط ، بلغت في بعض الأحيان تجميد أية ترقية عسكرية[7] . وهكذا تم في الفترة ما بين 1956 و1959 توقيف أية ترقية ، والاحتفاظ بنفس الرتب العسكرية التي تم الحصول عليها إبان الحصول على الاستقلال . وقد فسر أحد المحللين العسكريين ،الغرض من هذا الإجراء الذي كان ، باقتراح من الجنرال الكتاني ، هو تقوية السلطة الشخصية لهذا الأخير على مجموعة من الضباط الذين كانوا متأثرين بالحماس السياسي الذي رافق عملية

الحصول على الاستقلال ، والحذ من أية طموحات سياسية قد تهدد استقرار النظام الذي كان مازال بصدد هيكلة مؤسساته[8] . كما أن إدماج بعض عناصر جيش التحرير بالشمال ضمن القوات المسلحة كان يتطلب هذا التجميد حتى لا ينعكس ذلك على توازن هذه المؤسسة العسكرية الحديثة[9] .

أما واتربوري فقد فسر لجوء الجنرال الكتاني إلى تجميد الترقية العسكرية خلال هذه الفترة برغبته في إدماج الضباط المغاربة الذين كانوا في صفوف الجيش الإسباني وضباط جيش التحرير ضمن صفوف القوات المسلحة في ظرفية سياسية دقيقة اتسمت بانتقاد حاد من طرف الاتحاد الوطني للقوات الشعبية لولي العهد آنذاك كقائد القوات المسلحة الملكية والمؤسسة العسكرية ، ومناورات حزب الاستقلال للتحكم في وزارة الدفاع[10] .

لكن بدا فيما بعد ، أن التحكم في نظام الترقية العسكرية لم يكن فقط رهين ظرفية سياسية معينة مرتبطة بالتوازنات المرتبطة بتأسيس القوات المسلحة الملكية ، بل أصبحت سياسة ممنهجة اتبعها الملك الراحل الحسن الثاني للتحكم في نخبته العسكرية ،والتي قامت على عدة معايير تقوم بالأساس على الولاء الشخصي للملك ، والتفاني في خدمته ، والقرب من محيطه ، بالإضافة إلى إثبات الكفاءة العسكرية . فهذه المعايير هي التي شكلت النخبة العسكرية بالمغرب . إذ أن التكوين العسكري ، والتداريب العسكرية بالخارج ، والتجربة

الميدانية لا تكفي لوحدها للانضمام إلى النخبة العسكرية . فالرغبة الملكية تبقى المحدد الحاسم لإدماج كبار الضباط ضمن هذه النخبة . فالجنرال محمد أوفقير ، أو الكولونيل أحمد الدليمي ، والجنرال الصفريوي ، ، والجنرال المدبوح ، . . . . كلهم قد أتبثوا ، بالإضافة إلى كفاءتهم العسكرية في المعارك التي خاضتها القوات المسلحة الملكية سواء خلال حرب الرمال ضد القوات الجزائرية في سنة 1963 ، أو خلال حرب الصحراء تفانيهم في خدمة الملك ، وذلك من خلال تقلد أية مهام تسند إليهم من طرف الملك سواء تعيينهم كعمال على بعض الأقاليم أو المشاركة في قمع الانتفاضات الداخلية . فالجنرال محمد أوفقير ، لم يتردد في قمع انتفاضة القائد(عدي أوبيهي في منطقة الأطلس المتوسط ، وسحق الحركة التمردية بمنطق الريف في بداية توطيد المؤسسة الملكية لسلطتها على المجال المغربي . كما أشرف هذا الجنرال على قمع الانتفاضة الشعبية التي اندلعت في الدارالبيضاء في 23 مارس 1965 ، وملاحقة معارضي الملك الحسن الثاني وتعذيبهم عندما عين كمدير عام للأمن الوطني ، وكوزير للداخلية ، أو عندما كان رئيسا للمخابرات . ونفس المسار سلكه الجنرال أحمد الدليمي سواء عندما كان يشتغل تحت إمرة رئيسه الجنرال محمد أوفقير ، أو بعدما حل محل هذا الأخير بعد اغتياله إثر المحاولة الانقلابية التي كانت تستهدف الإطاحة بالملك في 16 غشت 1972 .

كما يعتبر القرب من الملك من أهم الخاصيات التي تميز النخبة

العسكرية بالمغرب . إذ يعتبر هذا الأخير ،ليس بوصفه أميرا للمؤمنين ، بل كقائد أعلى للقوات المسلحة الملكية هو المتحكم الأساسي في تحديد وتصنيف مكونات النخبة العسكرية . وبالتالي ، فقد حرص الملك الراحل الحسن الثاني أن يوظف الترقية العسكرية خاصة في الرتب العسكرية العليا ، والتي تبتدأ من رتبة كولونيل إلى ما فوق ، كأداة للتحكم في كبار ضباطه . وقد تكرس هذا الهاجس بشكل كبير بعد محاولتي الانقلاب العسكري التي كانتا ترومان الإطاحة به .

- تصفية النخبة العسكرية

يبدو أن هناك عدة تفسيرات قد قدمت بشأن تحليل الأسباب الكامنة وراء القيام بمحاولتي الانقلاب على الملك الحسن الثاني ، حيث أرجع ذلك إلى أسباب سياسية تكمن في حالة الاستثناء وقمع المعارضة ، أو أسباب تتعلق بالأزمة الاجتماعية وانتشار الفساد . . . . أو شخصية ترتبط بخيانة الجنرالين المدبوح وأوفقير للملك . . . . لكن إلى جانب كل هذه الأسباب التي يمكن أن تشكل جزءا من العوامل التي كانت من وراء هاتين العمليتين ، فهناك عامل غالبا ما يتم التغافل عنه ، والذي يرتبط بالأساس بخلفيات وطموحات الذين قاموا بالانقلاب خاصة أولئك الذين نفذوه . فالكولونيل محمد اعبابو الذي يعتبر المنفذ الحقيقي لانقلاب الصخيرات ، كان يجسد فئة من الضباط التي اعتبرت بأن نظام الترقية العسكرية السائد والذي يتحكم فيه الملك لا ينصفها ، وأنها تخضع لسلطة فئة من الضباط ليست لها

شرعية إلا تلك التي يغلفها بها الملك . وبالتالي فهذا الشعور بالغبن هو الذي كان أهم محرك لهذه الفئة للمشاركة في عملية الانقلاب . ولعل هذا المحرك هو الذي كان مصدر الخلاف الأساسي بين الجنرال المدبوح المقرب من الملك ، والذي كان يرغب فقط في إرغامه على التنازل على العرش ، والكولونيل اعبابو الذي كان يصر على ضرورة تصفيته كشرط أساسي لتغيير النظام . ونفس الأمر ينطبق على محاولة الانقلاب الثانية ، فالجنرال أوفقير المقرب من الملك ، كان يرغب بدوره في إرغام الطائرة الملكية على النزول في الوقت الذي كان الطيارون المهاجمين للطائرة الملكية يهدفون إلى تفجيرها والقضاء على الملك . ولعل هذا ما تنبه له هذا الأخير عندما أسر لربان الطائرة الكولونيل القباج بالإعلان بالراديو عن مقتل الملك . وبالتالي ، فيمكن التأكيد على أن معايير الترقية العسكرية والتي أدت إلى تجميد العديد من رتب أجيال من الضباط قد لعبت دورا أساسيا في مغامرة بعض فئاتها في محاولة الإطاحة بالملك . و(هكذا فجيل الضباط المغاربة الذين تخرجوا من الأكاديميات العسكرية ابتداء من 1956 كانوا يتوفرون على تكوين تقني جيد وعلى ثقافة عامة متوسطة . لكن في نفس الوقت كانوا متأثرين بإيديولوجية «عدم التسييس» المقتبسة من الفرنسيين وكذا بالجهاز الإيديولوجي للمؤسسة الملكية . بالإضافة إلى ذلك كانوا مبعدين عن القيادة العامة للجيش ومن المناصب القيادية العسكرية التي كان يحتكرها كبار الضباط الفيوداليين كالجنرال حمو ، والنميشي ،

والبشير بوكرين ، والجنرال المدبوح ، وحبيبي والغرباوي وغيرهم .)[11]

لكن يبدو أن فشل هاتين المحاولتين الانقلابيتين ، قد زاد ليس فقط من تجميد نظام الترقية العسكرية ، بل أدى بالأساس إلى التقليص من عدد الضباط ذوي الرتب العسكرية العليا ، و(جمد إعادة إنتاجهم وتجديدهم) . فقد أدت محاولة الانقلاب الفاشلة بالصخيرات إلى مقتل العديد من جنرالات الجيش سواء من خلال تبادل إطلاق النار أثناء هذه العملية ، أو من خلال تصفية حسابات بين الكولونيل اعبابو وبعض خصومه من الجنرالات كالجنرال المدبوح والبوهالي ، وأشهبار . . . أو من خلال إعدام بعض الجنرالات المتورطين في الانقلاب من طرف الملك الراحل الحسن الثاني ، حيث تم إعدام كل من الجنرال مصطفى أمحروق ، والجنرال حمو أمحزون ، والجنرال الخياري بوكرين ، والجنرال عبد الرحمان حبيبي ، بالإضافة إلى إعدام كل من الكولونيل عبدالحي لبصير ، والكولونيل الشلواتي ، والكولونيل فنيري[12]

ولم يتوقف الأمرعند هذا الحد ، بل بعيد فشل عملية انقلاب 16 غشت 1972 ، فقدت القيادة العليا للجيش قسما آخر من نخبتها ، حيث ، بالإضافة إلى اغتيال الجنرال محمد أوفقير ، تمت محاكمة 210 طيار وعسكري وإعدام 14 من المتورطين في هذه العملية من بينهم قائد القاعدة الجوية أمقران ومساعده كويرة في يناير 1973[13]

وقد أدت هذه الأحداث ، وما تبعها من إجراءات همت بالأساس

إحالة العديد من الضباط على التقاعد العسكري المبكر، وتجميد الترقيات العسكرية بسبب انعدام الثقة في علاقة الملك الراحل الحسن الثاني مع قيادته العسكرية وإلغاء وزارة الدفاع إلى توقف عجلة تجديد النخبة العسكرية وتعطيل دورانها.

2- تجديد النخبة العسكرية

بعد تولي الملك الشاب محمد السادس للحكم، خلفا لأبيه، وجد نفسه لا يرث فقط نخبة سياسية شائخة تمثلت في مجموعة من القيادات الحزبية التي تجاوز سنها الستين كالكاتب الأول السابق السيد عبد الرحمان اليوسفي وخلفه السيد محمد اليازغي، وخلفه السيد عبد الواحد الراضي، أو الأمين العام لحزب الاستقلال السيد عباس الفاسي، والأمين العام السابق للحركة الشعبية أحرضان، والرئيس السابق للتجمع الوطني للأحرار، والأمين العام لحزب التقدم والاشتراكية السيد إسماعيل العلوي... بل ورث بالموازاة مع ذلك نخبة عسكرية شائخة تمثلت في مجموعة من الشخصيات العسكرية التي شاخت في بعض المناصب العسكرية العليا والحساسة مثل الجنرال عبد الحق القادري الذي تربع على رأس مديرية الوثائق والمستندات لأكثر من 18 سنة، والجنرال حسني بنسليمان الذي عين على رأس قيادة الدرك الملكي منذ سنة 1973، بالإضافة إلى ضباط سامين آخرين الذين أصبحوا وجوها مألوفة داخل الهرمية التنظيمية

للجيش وإن كانوا برتب عسكرية أقل كالكولونيل ماجور محمد بلبشير ، أو الكولونيل ماجور عبد العزيز بناني وغيرهم .

ولخلخلة هذه الوضعية ،لجأ الملك محمد السادس إلى إجرائين أساسيين يتمثلان في ترقية عسكرية سريعة للضباط السامين ، والإحالة على التقاعد

- تسريع الترقية العسكرية

بعد تولي الملك الجديد للعرش ، ظهرت عدة إشارات دلت على اهتمامه البالغ بوضعية النخبة العسكرية التي ورثها عن والده ، والتي تمثلت ليس فقط في إشراك بعض كبار الضباط في مراسيم التوقيع على عقد البيعة ، وحرصه على مرافقة البعض منهم في تنقلاته والظهور بجانبه في كل الأنشطة البروتوكولية ،بل انعكست في تدشينه لسلسلة من الترقيات العسكرية وذلك من خلال إحداث درجات جديدة في الرتب العسكرية العليا كجنرال دو بريكاد ، وجنرال دو ديفزيون . وهكذا قام الملك محمد السادس ،بمناسبة أول احتفال بعيد للعرش في 31 يوليوز 2000 ، بترقية الأمير مولاي رشيد إلى رتبة جنيرال دو بريكاد ، وترقية الجنرال دو ديفزيون حسني بنسليمان والجنرال عبد العزيز بناني ، والجنرال عبد الحق القادري إلى رتبة جنرال دو كودارمي . في حين رقى الملك الجنرالات أحمد الوالي ، وبوشعيب عروب ، ومحمد الزياتي ، ومصطفى زرياب ، ومولاي إدريس عرشان ، والمكي الناجي إلى رتبة جنرال دو ديفزيون .

أما الكولونيلات ماجور : عبده بن عمر ، وعبد الكريم الأيوبي ، وحميدو لعنيكري ، وإدريس لمنور ، وأحمد بنياس ، ومحمد لعربي التامدي ، والمختار الزوهري ، ومحمد رضا ، ومحمد بكير بنشقرون ، ورمضان بنعيادة ومحمد التمسماني ، وعبد المومن لحبابي فقد تم ترقيتهم إلى رتبة جنرال دو بريكاد ، بينما تمت ترقية عدد من الكولونيلات إلى رتبة كولونيل ماجور[14] .

كما تم ، بمناسبة الاحتفال بعيد العرش في 31 يوليوز 2001 ، ترقية كل من الجنرال بنعاشر سور الله ، والجنرال أهراش ، والجنرال محمد بلحاج ، والجنرال محفوظ الكاميلي إلى رتبة جنرال دو ديفزيون ، في حين رقي إلى جنرال دو بريكاد كلا من : محمد بلبشير ، عبد القادر العولة ، الحسين أمزريد ، محمد عرشان ، عبد القادر حدو ، أحمد التريكي ، أحمد بوطالب ، محمد العلوي ، بوخريص ، محمد مشبال ، الطبيب عبد الغني مثقال في حين تمت ترقية 24 كولونيل إلى رتبة كولونيل ماجور[15] .

وقد واصل الملك محمد السادس هذه العملية ، حيث قام في 31 يوليوز 2004 بإحداث رتب عسكرية أعلى من خلال ترقية بوشعيب عروب إلى رتبة جنرال دو كودارمي إلى جانب كل من الجنرال حسني بنسليمان ، والجنرال عبد العزيز بناني . في حين رقي إلى رتبة جنرال دو ديفزيون كلا من حميدو لعنيكري ، ومحمد بلبشير ، وعبد القادرالعولة ، وأحمد بنياس ، ومحمد التامضي ، والمختار الزوهري ،

وأحمد بوطالب ، وعبد القادر مدني ، محمد حرمو ، حميد ديبي ، خدراوي ، ميلود بنطالب ، مصطفى جاعلي ، لحسن حرتيل ، حميد البورقادي ، مصطفى زرهيبي ، محمد بدران ، محمد شكيك ، محمد الدكاك ، الصديق عبروق ، أحمد زروال ، عبد الإله بن عكي ، محمد أبو ديهاج ، الحسين ميصاب ، حميد لغزاوي . . . .[16]

أما في 31 يوليوز 2005 ، فقد تمت ترقية 24 جنرال دوبريكاد و18 كولونيل ماجور (منهم الجنرال مصطفى غرباز ، محمد علام ، محمادين با حمو ، موحا حروش ، عبد الفضيل شهبون ، دحمان خاي ، محمد جايلي ، أحمد أغوتان ، عبد الله بوطالب ، محمد حريزي ، محمد خالي ، محمد لغماري ، محمد مجيد إدريسي ، محمد واعلين ، فريدة تولون ، بناصر أزندور ، محمد نور الدين إدريس كاميلي ، الحبيب مرزاك ، محمد الكوش ، عبد السلام بنسعيد ، علي عبروق ، عبدالمالك بن خياط الزوكاري ، محمد برادة الكوزي) .

بينما اقتصر الملك في 31 يوليوز 2006 على ترقية ضابطين ساميين إلى رتبة جنرال دوبيركاد وهما : الجنرال أحمد بونتو والجنرال عبد الجبار الزاوي بالإضافة إلى ترقية 24 ضابط إلى رتبة كولونيل ماجور[17]

ومن خلال هذه الترقيات المتسارعة ، كان الملك يهدف إلى تحقيق عدة مرامي أساسية من أهمها :

- خلخلة البنية الهرمية وتكسير الجمود الذي كان يعتريها طيلة حكم والده .

- تكريس الولاء السياسي لكبار الضباط الذين خدموا والده من خلال إظهار كرمه وتكريمه لهم من خلال رفع ترقيتهم إلى أعلى الدرجات والرتب .

- تهييئ الأرضية لخلق نخبة عسكرية شابة يمكن أن يتعامل معها بشكل أكثر سلاسة ، حيث بترقية كبار الضباط لا من ناحية السن أو الأقدمية ، فسح المجال أمام الأجيال الشابة من الضباط للترقي وتحقيق بعض طموحاتهم في مسارهم المهني ، والتخفيف من الاحتقان والغبن الذي كانوا يشعرون به اتجاه رؤسائهم من الضباط السامين المسنين الذين كانوا يحسون بأنهم كانوا بمثابة حجر عثرة أما مستقبلهم العسكري .

- تدشين حركية جديدة داخل الهرمية التنظيمية للقوات المسلحة الملكية ، بحيث بترقية كبار الضباط إلى أعلى المراتب الجديدة التي تم إحداثها (جنرال دو بريكاد ، وجنرال دو ديفزيون ، وجنرال دو كو دارمي) إذا كان قد أرضى طموح هؤلاء ، فإنه في نفس الوقت شجعهم على اقتراح مرؤوسهم في اللوائح السنوية للترقية العسكرية ، الشيء الذي خلق حِراكا داخل النخبة العسكرية استفاد منه نظام العهد الجديد وقوى من استقرار أجهزته العسكرية والأمنية بعكس نظام حكم الملك السابق الذي كان لتجميده الترقية العسكرية دور أساسي لتحالف (ولو ظرفي ومؤقت) بين كبار الضباط أمثال الجنرال المذبوح والجنرال أوفقير ومرؤوسيهم أمثال الكولونيل اعبابو والكولونيل أمقران

للتفكير في الإطاحة بالحكم الذي كان يجسد فيه الملك الراحل الحسن الثاني عقبة أمام تحقيق طموحات هذه النخبة في الترقي وتسلق أعلى الرتب والدرجات العسكرية[18]

- الإحالة على التقاعد العسكري

يبدو أن الإجراءات التي اتخذها الملك محمد السادس في تسريع عملية ترقية النخبة العسكرية وتدشين الحراك داخلها ، كان يبطن في نفس الوقت أهدافا أخرى تتمثل في التخلص من قسم هذه النخبة التي بدأت معالم الشيخوخة تدب في أوصالها . وقد انعكس ذلك من خلال القرار الذي اتخذه الملك بإعفاء الجنرال عبد الحق القادري من رئاسة مديرية الوثائق والمستندات في 2001 بعدما عمر في هذا المنصب أكثر من 18 سنة وتعيينه كمفتش عام للقوات المسلحة الملكية قبل أن يحال على التقاعد في سنة 2005 .

وقصد تهييئ كبار الضباط نفسيا لتقبل فكرة إحالتهم على التقاعد ، أصدر الملك ، بوصفه القائد الأعلى للقوات المسلحة الملكية في سنة 2002 قرارا يتعلق باحتفاظ كبار الضباط ابتداء من كولونيل ماجور وجنيرال بكل امتيازاتهم المادية بعد إحالتهم على التقاعد[19] .

ولعل بعض الأحداث السياسية الداخلية والخارجية قد ساعدت بشكل كبير على مبادرة الملك بتسريع عملية إحالة مجموعة من الضباط السامين على التقاعد والتي من أهمها :

- انخراط نظام الملك محمد السادس في الاستراتيجية الأمريكية

في مواجهة الإرهاب الدولي التي دشنها بوش الابن .

- الأحداث الإرهابية التي عرفتها مدينة الدارالبيضاء في 16 ماي 2003 .

- إثارة مجموعة من قضايا الفساد داخل المؤسسة العسكرية من طرف بعض العسكريين (أديب ، الزعيم والجالطي) .

- انعكاسات أحداث جزيرة ليلى والتسابق نحو التسلح من طرف كل من الجارة الإسبانية والجزائرية بعد التحول الذي عرفه ملف الصحراء بإعلان المغرب عن مبادرته بشأن الحكم الذاتي .

- الأخطار التي أصبحت تحدق بالمغرب نتيجة تصاعد الهجرة الإفريقية ، والتهريب ، وتجارة المخدرات ، وتوسع القاعدة بالمنطقة الصحراوية المتاخمة للحدود الموريتانية والجزائرية .

ووفق هذا السياق ، تمت إحالة بعض الضباط السامين على التقاعد أو تم إعفاؤهم من مهامهم ، والذي كان من بينهم : الجنرال الكاميلي من الهندسة العسكرية ، والجنرال مراد بلحسن قائد الحامية العسكرية بالبيضاء ، والجنرال إدريس لمنور قائد المنطقة العسكرية بالداخلة ، والجنرال الصقلي قائد حامية الرباط ، والجنرال إدريس مطعيش ، والجنرال الأيوبي ، والجنرال إدريس بنونة ، والجنرال بنعمر من الدرك الملكي ، والجنرال محمد بلبشير ، والجنرال الحرشي ، من المخابرات العسكرية ، والجنرال محمد التريكي من البحرية الملكية ، كما تم إعفاء الجنرال إدريس عرشان من الهيأة الوطنية للأطباء بعد أن

عمر في هذا المنصب لفترة طويلة[20]

ويتضح أن هذه العملية التي تتم بشكل حذر ومحسوب ، مراعاة للتوازنات داخل هيئة الأركان العليا للقوات المسلحة الملكية ، تستهدف بالأساس زرع دماء جديدة وشابة ضمن النخبة العسكرية من خلال إحالة العديد من كبار ضباط الملك الراحل الحسن الثاني على التقاعد أو إعفائهم من مهامهم العسكرية ، في انتظار أن تتم إحالة الباقي على نفس الوضع وعلى رأسهم بالطبع أعلى الضباط السامين وهم : الجنرال دو كو دارمي حسني بنسليمان قائد الدرك الملكي ، والجنرال دو كودارمي عبد العزيز بناني قائد المنطقة الجنوبية والمفتش العام للقوات المسلحة ، والجنرال دو كو دارمي بوشعيب عروب رئيس المكتب الثالث .

خاتمة

إن تحكم الملكية في النخبة العسكرية من خلال الإشراف على تأسيسها وتنظيمها وتسييرها قد لعب دورا أساسيا في تصدرها للنظام السياسي وضبطها لمكوناته . فقد استغل الملك الراحل الحسن الثاني هذه النخبة في تخويف واحتواء المعارضة السياسية ، وإخماد الكثير من التمردات السياسية التي هددت الاستقرار الداخلي سواء كانت تمردات مسلحة (كأحداث الشمال في 1959) أو انتفاضات شعبية (كتلك التي اندلعت بالدار البيضاء في 1965 و1981 ، أو بمراكش والناضور في 1984 ، وبفاس في 1990 ، أو بالعيون في 1999) .

ويعود تحكم الملكية في نخبتها العسكرية بالأساس إلى تحكمها في ميكانيزمات تأسيس ، وتجديد ، ولجم مكونات النخبة العسكرية بالمغرب . فالقرب من الملك اعتبر من أهم الخاصيات التي تميز النخبة العسكرية بالمغرب .

إذ يعتبر هذا الأخير ،ليس بوصفه أميرا للمؤمنين ، بل كقائد أعلى للقوات المسلحة الملكية هو المتحكم الأساسي في تحديد وتصنيف مكونات النخبة العسكرية . وبالتالي ، فإن الولاء الشخصي للملك يعتبر الرابطة الأساسية التي تجمع بين هذه النخبة العسكرية والعاهل المغربي . فجميع أعضاء هذه النخبة يدينون بالولاء بشكل فردي وشخصي للقائد الأعلى للقوات المسلحة الملكية ليس فقط على

المستوى العسكري بل أيضا على المستوى الروحي . بالإضافة إلى ذلك ، فتتميز النخبة العسكرية بشبكة علائقية متشعبة ومتداخلة ، حيث شكلت روابط المصاهرة دورا أساسيا في تسريع الترقي داخل هرميتها وتمتين تلاحمها الداخلي ، حيث تتقاسم فيما بينها ، ليس فقط التكوين العسكري المشترك بأكاديية مكناس ، والتجربة الميدانية الطويلة المستمدة بالأساس من حربي الرمال ، والصحراء ، أوالخدمة في محيط الملك والقائد الأعلى للجيش ، بل أيضا اندماجها في علاقات المصاهرة فيما بينها أو بينها وبين باقي النخب السياسية والاقتصادية بالمغرب . فاهتمام هذه النخبة بمراكمة الثروة واقتحام عالم المال والتجارة ، خاصة بعيد انقلابي الصخيرات والقنيطرة ، فرض على هذه النخبة ، للحفاظ على مصالحها وتدبير مشاريعها ،التقرب إلى النخب الأخرى والتصاهر معها في الوقت الذي وجدت هذه الأخيرة بدورها فرصة تكريس وضعها الرمزي والسياسي-الاقتصادي من خلال الانتساب إلى النبالة العسكرية بما يرافق ذلك من حماية أمنية ، ووضع اعتباري خاص .

ونظرا للوضعية التي أصبحت تتمتع بها النخبة العسكرية في النظام ، أولى الملك محمد السادس ، منذ توليه الحكم اهتماماً خاصا لهذه النخبة ، وقربها منه . كما حرص على إشراك بعض كبار الضباط (كالجنرال حسني بنسليمان ، والجنرال عبد العزيز بناني ، وعبد الحق القادري . . .) في مراسيم بيعته رغم تحفظ بعض أفراد العائلة

الملكية وعلى رأسهم ابن عم الملك مولاي هشام . وقد قام ، بمناسبة أول احتفال بعيد تتويجه على العرش ، بترقية بعض جنرالاته إلى رتبة جنرال دو ديفزيون ثم بعد ذلك إلى رتبة جنرال دو كور دارمي ، وإشراكهم في تدبير بعض الملفات الهامة كملف الصحراء ، وملف الاستثمارات الأجنبية . لكن على الرغم من هذا الاهتمام الخاص ، فقد حاول الملك محمد السادس العمل على تجديد هذه النخبة من خلال إحالة العديد من كبار ضباط الملك الراحل الحسن الثاني على التقاعد أو إعفائهم من مهامهم العسكرية ، وترقية ضباط آخرين وفق معاييرمخزنية محسوبة ودقيقة .



- جرد ببعض المراجع المعتمدة

* الكتب

- عبد الحميد جماهري : أوفقير ، العائلة والدم (حياة القصور ، الانقلاب والقبور) -افريقيا الشرق -2004

- ابراهيم حركات : المغرب عبر التاريخ (من نشأة الدولة العلوية إلى إقرار الحماية) الجزء الثالث

نشر وتوزيع دار الرشاد الحديثة - الدارالبيضاء - الطبعة الأولى

- خالد الناصري - الاستقصا - الجزء الثاني - دار الكتاب - البيضاء 1954- -

- العلامة ابن خلدون - المقدمة الطبعة الخامسة ، دار الكتاب العربي - بيروت - لبنان

- ثريا برادة - الجيش المغربي وتطوره في القرن التاسع عشر -منشورات كلية الآداب والعلوم الإنسانية بالرباط - مطبعة النجاح الجديدة - الدارالبيضاء 1997- -

- محمد شقير - تطور الدولة بالمغرب من القرن الثالث ق م إلى القرن 20 - إفريقيا الشرق - الطبعة الأولى 2002

- انبعاث أمة (أقوال وأعمال محمد الخامس ملك المغرب) (الجزء الأول) المطبعة الملكية - الرباط - 1956 - ص 125 - 126

- انبعاث أمة - الجزء الثالث (1957 - 1958)

- انبعاث أمة الجزء الرابع (1958 - 1959

Azan Paul charles lavanzelle – l'armée indigène nord africaine – Nancy 1925

Ben chanane – Les armées africaines – Publisud – Paris 1983 –

Benhlal M - Le COLLEGE AZROU la formation dune elite civile et militaire au Maroc 19271959- –

Ed Karthala et IREMAN 2005

Ali Ben hadou (Le MAROC les elites du royaume) essai su r Lorganisation du pouvoir au Maroc)

Camau M. La notion de démocratie dans la pensée des dirigeants Maghrebins – CNRS – 1971

. Hamon Leo – le rôle extra – militaire de l'armée dand le tiers – monde

1 ère édition PUF – Paris – 1966 –

Tuqoi jean Pierre LE dernier Roi (crepuscule d une dynastie

Bernard Grasset - Paris 2001 - p 248-

Toubji Mahjoub –Les officiers de sa Majeste

Rami Ahmed- qui gouverne LE MAROC LA Tragedie marocaine

File //personnelM/index.htm-

Remy Leveau – Le SABRE et Le Turban – Ed Francois Bourin – 1993

Regnier - Armée, pouvoir et légitimité au Maroc – A.A.N. 1971 – p 166

Zartman W – Governements and politics in Northern Africa – Gree Wood Publishers – West port connecticut 1977 .

- WATURBURY W- Le commandeur des croyants PUF-PARIS-1975-

Frank H Braun – MOROCCO-ANATOMY OF a PALACE REVOLUTION THAT FAILED J-MiddleEast STUD 9 - 1978 - FEBRUARYn11980--

* الجرائد

- الأيام عدد 286 بتاريخ 23–29 يونيو –2007

- مريم مكريم – الوجه الآخر لارفع جنرال في الجيش الملكي – الأيام عدد 398 – 22–28 أكتوبر –2009

- الايام عدد 412 بتاريخ 28 يناير –2010

- الأيام عدد336 بتاريخ يوليوز – شتنبر 2008 – ص 8

- الأيام عدد 354 بتاريخ 21–27 نونبر 2008

- مصطفى حرمة الله – الجنيرال محمد بلبشير (العين الثالثة لمحمد السادس) البيضاوي عدد –199 بتاريخ 20 ماي 2006

- خالد العطاوي – حسني بن سليمان العلبة السوداء –الصباح عدد 2102

بتاريخ 13-14 يناير 2007
-أسبوعية الوطن عدد226 - السبت 30 دجنبر -2006
- البيضاوي عدد 150 - الثلاثاء 10 ماي -2005
- عبد الرحيم أريري -مصطفى حرمة الله - كم تساوي جثث الجنيرالات
- البيضاوي عدد 150 بتاريخ 10 ماي 2005

PLONGEE au COEUR DE L ARMEE MAROCAINE
TEL QUEL du 1723-decembre2005-p 26
- HichamB- LenigmeDlimi
JOURNAL du 4au 10AVRIL 2009

هوامش الفصل الأول

1 - نص البروتوكول الملحق بالتصريح الفرنسي المغربي بتاريخ 2 مارس 1956 على أن

«صاحب الجلالة محمد الخامس ، سلطان المغرب ، هو الذي سيتوفر على جيش وطني» .

2- Hamon Leo – le rôle extra – militaire de l'armée dand le tiers – monde 1 ère édition PUF – Paris – 1966 – p 33

3- Azan Paul – l'armée indigène nord africaine – charles lavanzelle Nancy 1925 – p 449

4 - إن اعتراف فرنسا بإنشاء المغرب لجيش وطني هو تكريس لأحد رموز سيادته الخارجية .

5 - انبعاث أمة (أقوال وأعمال محمد الخامس ملك المغرب) (الجزء الأول)
- المطبعة الملكية - الرباط - 1956 - ص 125 - 126 .

6- Ben chanane – Les armées africaines – Publisud – Paris 1983 – p 67

7 - انبعاث أمة ج 1 ن م - ص85 .

8 - الورديغي عبد الرحيم - الخفايا السرية في المغرب المستقل (1959 - 1961)
- جورج مونسو الطبعة الأولى - 1980 - ص 40

9 - انبعاث أمة ج 1 ن م - ص 167 - 168 - 169

10- Hamon Leo op - cit - p 42

Camau M. La notion de démocratie dans la pensée des dirigeants
11- Maghrebins – CNRS – 1971 – p 354

12 – انبعاث أمة الجزء الرابع (1958 – 1959) – ص 179 .

13 – انبعاث أمة ج 1 ن م – ص 167 – 168 .

14 – انبعاث أمة – الجزء الثالث (1957 – 1958) – ص 205 – 206 .

15- Regnier - Armée, pouvoir et légitimité au Maroc – A.A.N. 1971 – p 166

16- Zartman W – Governements and politics in Northern Africa – Gree Wood Publishers – West port connecticut 1977 – p 37.

17 – حتى الأعمال الاجتماعية للقوات المسلحة الملكية قد أسندت لسمو الأميرة للا مريم .

هوامش الفصل الثاني

1- MARAIS O la classe dirigeante au Maroc RFSP aout 1964 – P730

2- رغم ندرة الكتابات التي تناولت النخب السياسية المدنية ، فهناك عدة كتابات ومقالات تناولت هذه الظاهرة منذ الستينيات من القرن 20 ، والتي بدأها كا من أوكتاف ماري ، وبرادي الهاشمي ، وعبد الكبير الخطيبي ، وواتروبوري ، وريمي لوفو ، وبندحو وغيرهم .

3 - REGNIERJ-santucci - Armee pouvoir et Legitimite au Maroc. AAN1971

4-Benchenane Les armees africaines - Publisud- Paris 1983

5- إن تأسيس هذه الأكاديمية بقصر البيضاء بمكناس يحيل تاريخيا على تكوين جيش البخاري من طرف السلطان المولى إسماعيل ، الذي كن أول جيش نظامي في تاريخ المغرب قام على أسس إيديولوجية ترتكز على القسم صحيح البخاري ، وأسس عرقية ارتكزت على الانتماء إلى عبيد البواخرة .

6- أشار أحمد رامي ، أحد الضباط المشاركين في انقلاب الصخيرات بأن ولوجه إلى هذه الأكاديمية كان بتدخل من من طرف الجنرال محمد المدبوح الذي كان قد تزعم هذه المحاولة .

7- Lyautey avait envoye dans les annees 20 bourgois Fassi Ahmed

Yazidia Saint Cyr quisera le premier marocain a occuper les fonctions du ministre de la defense Remy Leveau – Le SABRE et Le Turban – Ed Francois Bourin – 1993 -p216

8- التحق حسني بن سليمان في سنة 1955 إلى الأكاديمية العسكرية لسانت سير بفرنسا ، وكان من ضمن أول فوج عسكري مغربي تخرج من هذه الأكاديمية .

p 730 op cit MARAIS O – la classe dirigeante au Maroc- -9

10- وجه الملك الراحل الحسن الثاني في14 ماي 1980 برقية تهنئة إلى الجنرال أحمد الدليمي جاء فيها (إننا نتابع باعتزاز ما قامت به قواتنا المسلحة الملكية في جنوب وطننا من أعمال تطهيرية ، وما سطرته بهذه الأعمال من صفحات بطولية ستبقى خالدة في سجل تاريخنا ومدعاة افتخار لكل مواطن مغربي . إن قواتنا المسلحة الملكية التي تصد عدوان المعتدين على أرضنا ووحدة بلادنا بشجاعة وإقدام ، وتتصدى باستمرار لأطماع الطامعين ومؤامرة المتآمرين ، لتستحق من جميع المواطنين كل إشادة وثناء على تضحياتها المستمرة للدفاع عن سيادة البلاد ووحدتها الترابية .

فنأمرك أن تبلغ الضباط وضباط الصف وجنود قواتنا المسلحة الملكية المرابطين بصحرائنا الساهرين بالليل والنهار على سلامة ووحدة البلاد وسيادتها سابغ رضا قائدهم الأعلى وكبير تقديره وجميل عطفه الأبوي . . .)

11- بعد الزيارة التفقدية التي قام الملك الحسن الثاني للأقاليم الصحراوية بعث في 21 مارس 1985 برقية تنويه إلى الجنرال بناني ، قائد المنطقة الجنوبية تضمنت ما يلي : (. . . وفي ختام هذه الرحلة السعيدة يطيب لنا أن نعبر لك ولكافة الضباط وضباط الصف والجنود العاملين بالمنطقة الجنوبية على اختلاف رتبهم وتنوع أسلحتهم عن وافر إعجابنا وبالغ تقديرنا ، ونأمرك أن تبلغهم سابغ رضانا مقرونا بدعائنا الصالح لهم بالعز والنصر وتحقيق الآمال في الحاضر والمآل والسلام) .

12- التحق مولاي حفيظ بالأكاديمية العسكرية بمكناس ، قبل أن يصبح مرافقا عسكريا لولي العهد آنذاك المولى الحسن في 1959 . مريم مكريم – أسطورة الجنرال مولاي حفيظ – الأيام ع 386 بتاريخ 10–16 يوليوز –2009 ص8 ز

13- opcit- p117 Benchenane Les armees africaines -

14-عبد الحميد جماهري : أوفقير ، العائلة والدم (حياة القصور ، الانقلاب والقبور) –افريقيا الشرق –2004ص 102

15- بهذا الصدد ، كتب الملك الراحل الحسن الثاني في كتابه التحدي ما يلي :

(. . .إن أفقير كان شخصية شكسبيرية ،لقد كنت وضعت فيه ثقتي ، وقد خانها على نحو دنيء . . .) كما ألقى الملك الراحل الملك الحسن الثاني خطابا في 19 غشت 1972 أمام الضباط السامين للقوات المسلحة الملكية بالصخيرات ، أشار إلى مايلي : (ومن العجب العجاب أن هذه المحاولات كان دائما منبعها ومبعثها من هم أقرب الناس إلي : أولئك الأشخاص الذين كانوا يدعون الإخلاص والاستماتة في سبيل شخصي ، وفي سبيل بلدي . . .)

هوامش الفصل الثالث

1- شكل الرباط في عهد المرابطين والموحدين قلعة عسكرية يتم فيها تدريب أشياخ القبائل على حمل السلاح والاستعدادللقتال بالإضافة إلى التكوين الإيديولوجي والمذهبي

انظر بهذا الصدد محمد شقير التنظيمات السياسية بالمغرب – منشورات المجلة المغربية لعلم الاجتماع السياسي -1993-ص 23و25 .

2- (تم الاعتماد على ما سمي بالكوم في عمليات التهدئة ، حيث استخدم في إخماد التمردات الداخلية تحت إشراف وتأطير الفرنسيين)

محمد شقير – تطور الدولة بالمغرب من القرن الثالث ق م 'لى القرن 20 – إفريقيا الشرق – الطبعة الأولى -2002 ص 286

3- ecole militaire de Dar el BEIDA est situee a 4km au sud –ouest de meknes …cest dans un vieux palais du sultan Moulay Mohamed petit –fils du grand Monarque alaouite Moulay Ismael ; que cette ecole naquit en 1919) Benhlal M - Le COLLEGE AZROU la formation dune elite civile et militaire au Maroc 19271959- – Ed Karthala et IREMAN 2005 p133

4- لقد تشكلت داخل جيش البخاري نخبة عسكرية لعبت دورا أساسيا في التحكم في مجريات الأحداث السياسية خاصة بعد وفاة المولى إسماعيل ، حيث أصبحت تتحكم في تولية وعزل السلاطين إلى أن قضى عليهم السلطان المولى عبد الله .

5- وقد ظهر ذلك واضحا في الحروب والعمليات التي وظفيها أبناء هذه القبائل ، حيث أبانوا عن شجاعة نادرة وصلابة نوه بها كبار العسكريين الفرنسيين .

6- تجسد ذلك من خلال تأسيس مدرسة أزروالتي كانت قبل كل شيء مدرسة

بربرية وتتمتع بخصوصية تختلف عن باقي مدارس الأعيان الأخرى كمدرسة مولاي إدريس بفاس أو مدرسة مولاي يوسف بالرباط .

-Benhlal M - Le COLLEGE AZROU

- opcit- p 132–133

7- Ibid-pp 145146-

8-كان يراعى في قبول طلبات الالتحاق المقدمة من طرف المرشحين عدة اعتبارات من أهمها المستوى العائلي ، حيث كانت تعطى الاولوية ، مع بعض الاستثناءات النادرة ، لابناء الأعيان سواء كانوا موظفين سامين أو ، أبناء عسكريين موشحين أو من عائلات مغربية معروفة . . .

ن م- ص 135–136

9- ن م – ص 135

10– – ن م – ص 139

11- ن م – ص 145

12- ن م – ص 113

13- (je me rendis …directement au palais royal ou je demandais audience au chef de letat –major. cetait le general EL MAdbouh …je reussis a convaincre EL MAdbouh de ma vocation de carriere)

Ahmed Rami qui gouverne LE MAROC LA Tragedie marocaine

File //personnelM/index.htm-p50

14 -Nadia Benkacem

PLONGEE au COEUR DE L ARMEE MAROCAINE

TEL QUEL du 1723-decembre2005-p 26

هوامش الفصل الرابع

1- خالد الناصري – الاستقصا – الجزء الثاني – دار الكتاب – البيضاء – -1954 ص 20

2- (قبائل الودايا عرفت نفوذا كبيرا منذ عهد مولاي إسماعيل إلى أوائل القرن التسع عشر لمصاهرتهم للسلاطين ،فبالإضافة إلى أم مولاي إسماعيل ، كانت أم عبدالله ، خناثة بنت بكار ، هي الأخرى من المغافرة . وكذلك يرجع نفوذ هذه القبيلة إلى مزاياها الحربية والفروسية إذ كان الوديا مشهورين بالشجاعة)

ثريا برادة - الجيش المغربي وتطوره في القرن التاسع عشر -منشورات كلية الآداب والعلوم الإنسانية بالرباط - مطبعة النجاح الجديدة - الدارالبيضاء - -1997 ص 123 .

3- مريم مكريم أسطورة الجنرال مولاي حفيظ - أسبوعية الأيام عدد 386 بتاريخ 10-16 يوليوز -2009 ص8

4- لم يكن لدى الجنرال مولاي حفيظ من (التحصيل العلمي إلا ما حمله من شهادة ابتدائية وما راكمه كملتحق في صفوف مدرسة الدارالبيضاء العسكرية المتواجدة بمكناس)

ن م - ص 9

5- ن م - ص 8

6- ن م

7- كان محمد أمزيان ، الذي تلقى تكوينه العسكري بالأكاديمية العسكرية للمشاة بطليطلة ، من رفاق السلاح القدامى للجنرال فرانكو ، حيث كان أول من دخل هذه المدينة على رأس جيش فرانكو ، كما لعب دورا حاسما في سحق الجمهوريين . وبالتالي فقد عينه فرانكو جنرالا وقائدا عسكريا لمدينة قادس . وبعيد استقلال المغرب التحق بالجيش المغربي ، حيث عينه الملك الراحل الحسن الثاني في نونبر 1970 ، وبشكل استثنائي ، ماريشالا للمملكة .

8- (ترك الماريشال محمد أمزيان ، الذي يعتبر في نفس الوقت صهرا للرئيس المدير العام للبنك المغربي للتجارة الخارجية ، السيد عثمان بنجلون ، الكثير من الممتلكات العقارية في العديد من المدن بما فيها مدن الشمال والدارالبيضاء)

الايام عدد 412 بتاريخ 28 يناير -2010 ص 20

9- Putsch du 10juillet 1971 au Maroc - Maghreb n47-septembre-octobre1971- pp16- 17

10- بالإضافة إلى هذه المناصب العسكرية الذي تقلدها ، عين الجنرال المدبوح عاملا على إقليم ورزازات في 1956 ، والرباط في سنة 1957 ، وعاملا على إقليم تازة في 1958 .

16 Ibid-p

11 - عبد الحميد جماهري : أوفقير ، العائلة والدم (حياة القصور ، الانقلاب والقبور) -افريقيا الشرق -2004 ص 102

12- HichamB- LenigmeDlimi Le Journal -Du 410- avril 2009 avril

2009 p20

13- Ibid-

14- بعد اختطاف واغتيال المعارض الاتحادي المهدي بنبركة بباريس ، سلم أحمد الدليمي نفسه للسلطات القضائية الفرنسية دون أن يستشير قائده الأعلى الملك الحسن الثاني ، فأمر بعد رجوعه إلى المغرب بإيداعه السجن لمدة 120 يوما لمخالفته الأوامر العسكرية ، ليرقيه بعد ذلك إلى رتبة كولونيل

Ibid-p 22

15-Ibid-p 25

16- مصطفى حرمة الله – الجنيرال محمد بلبشير (العين الثالثة لمحمد السادس) البيضاوي عدد –199 بتاريخ 20 ماي 2006 – ص 7

17- تشمل هذه الظاهرة العديد من الشخصيات العسكرية ، حيث تزوج ابن الجنرال دو ديفزيون محمد الزياتي حفيدة الجنرال دوكودارمي عبد العزيز بناني ، حيث أقيم حفل الزفاف في نفس اليوم الذي أقيم فيه حفل زفاف مولاي إسماعيل .

مريم مكريم – الوجه الآخر لارفع جنرال في الجيش الملكي – الأيام عدد 398 – 22–28 أكتوبر –2009 ص 12

18- MARAIS O la classe dirigeante au Maroc - RFSP aout 1964 –p730

19- WATURBURY W- Le commandeur des croyants

328 PUF-PARIS- 1975-p

20- كان قواد جيش السلطان غالبا ما يقطنون في رياضات ومساكن تتواجد بالقرب من قصر السلطان ، فقد(حرص المولى إ إسماعيل على أن تقضي نخبة من جيشه النظامي بالتناوب فترة في العاصمة ... أما الأودايا الذين كانوا بالرياض قسمهم نصفامنهم لفاس ... وأبقى النصف الأخر بالرياض بمكناس . . .)

ثريا برادة – الجيش المغربي وتطوره – م س – ص 86 و88

21-Benhlal M - Le COLLEGE AZROU la formation dune elite civile et militaire au Maroc 1927--1959 –

Ed Karthala et IREMAN 2005 p318

22- الايام عدد 412 بتاريخ 28 يناير –2010 ص 15–16

23- الأيام عدد336 بتاريخ يوليوز – شتنبر 2008 – ص 8

هوامش الفصل الخامس

1- MARAIS O la classe dirigeante au Maroc RFSP aout 1964 – P730

2- فعلى سبيل المثال ، عين الجنرال المدبوح عاملا على إقليم ورزازات في 1956 ، وعاملا على إقليم تازة في 1958 ، كما كان عين الجنرال حسني بنسليمان على عمالتي إقليمي كل من القنيطرة وطنجة . . . .

3- إن تأسيس هذه الأكاديمية بقصر البيضاء بمكناس يحيل تاريخيا على تكوين جيش البخاري من طرف السلطان المولى إسماعيل ، الذي كن أول جيش نظامي في تاريخ المغرب قام على أسس إيديولوجية ترتكز على القسم صحيح البخاري ، وأسس عرقية ارتكزت على الانتماء إلى عبيد البواخرة .

4– (ecole militaire de Dar el BEIDA est situee a 4km au sud –ouest de meknes … - 4 cest dans un vieux palais du sultan Moulay Mohamed petit –fils du grand

Monarque alaouite Moulay Ismael ; que cette ecole naquit en 1919) Benhlal M - Le COLLEGE AZROU la formation dune elite civile et militaire au Maroc 1927--1959 – Ed Karthala et IREMAN 2005 p134

5-Ibid-p 133

6- Ibid-p 139

7- Ibid-pp 145--146

8- (je me rendis …directement au palais royal ou je demandais audience au chef de letat –major. cetait le general EL MAdbouh ….je reussis a convaincre EL MAdbouh de ma vocation de carriere)

Ahmed Rami qui gouverne LE MAROC LA Tragedie marocaine

File //personnelM/index.htm-p50

9- Ibid-p153 - Benhlal M

10- Ibid-p 154

11- ينص الدستور في فصله 30 على أن (الملك هو القائد الأعلى للقوات المسلحة الملكية .)

12- كما ينص نفس الفصل على أن للملك (حق التعيين في الوظائف المدنية

والعسكرية كما له أن يفوض لغيره ممارسة هذا الحق .)

13- Benchenane Les armees africaines - Publisud- Paris 1983 p117

14 - Ibid

15- عبد الحميد جماهري : أوفقير ، العائلة والدم (حياة القصور ، الانقلاب والقبور) -افريقيا الشرق -2004 ص 102

16- تعيين السيد ياسين المنصوري خلفا للجنرال أحمد الحرشي على رأس الإدارة العامة للدراسات والمستندات في 14 فبراير 2005 أدخل هذا الأخير ضمن النخبة العسكرية ومنحه مكانة متميزة ضمنها نتيجة لقربه من الملك محمد السادس وتعيينه له على رأس أهم الأجهزة الحساسة في الجيش المغربي .

17-حرص الملوك المغاربة ، بما فيهم الملوك العلويون ، على تكليف أبنائهم ، خاصة أولياء العهد ، بقيادة الجيش ، والمشاركة في قيادة المعارك والحروب .

18- خالد العطاوي – حسني بن سليمان العلبة السوداء -الصباح عدد 2102 بتاريخ 13-14 يناير 2007 – ص5

19- (التحق حسني بنسليمان بالأكاديمية العسكرية ، وتخرج منها سنة 1959 ، ثم ترقى إلى رتبة قبطان سنة ، قبل الالتحاق بديوان الجنرال محمد أوفقير الذي عينه على رأس وحدات التدخل السريع ، وفي سنة 1967 التحق بمديرية الأمن الوطني ، ثم شغل منصب عامل على إقليم طنجة والقنيطرة ومكناس ، وترقى إلى رتبة كولونيل سنة 1976 ، ليعين قائدا للدرك الملكي ويترقى فيه من رتبة جنرال دوبريكاد إلى جنرال دوكودرامي وهي أعلى رتبة عسكرية في المغرب لحد الآن .

20- la famille est a la fois lorigine et lalimite du pouvoir. cest a cela quon reconnaît socialement la valeur de lindividu non a ses qualites personnelles

Ali Ben hadou (Le MAROC les elites du royaume) essai su r Lorganisation du pouvoir au Maroc)

21- الصباح ، ن م .

22 -الأيام -عدد-336 يوليوز -شتنبر -2008 ص8

23- ن م – ص 8-9

هوامش الفصل السادس

1- أشار العلامة ابن خلدون في أحد فصول المقدمة الذي خصصه (للتفاوت

بين مراتب السيف والقلم في الدول) إلى ما يلي (اعلم أن السيف والقلم كلاهما آلة لصاحب الدولة يستعين بها على أمره إلا أن الحاجة في أول الدولة إلى السيف ما دام أهلها في تمهيد أمرهم أشد من الحاجة إلى القلم . . .)

العلامة ابن خلدون – المقدمة الطبعة الخامسة ، دار الكتاب العربي – بيروت – لبنان– ص 257

2- (يقول أكنسوس عن بيعة مولاي أحمد ، أحد أبناء السلطان المولى إسماعيل : اجتمع قواد عسكر البخاري وقواد الأوداية وأعيان العلماء والقضاة والعمال والكتاب ، وبايعوا مولاي أحمد الذهبي بأمر العبيد الشبيه بالجبر)

ابراهيم حركات : المغرب عبر التاريخ (من نشأة الدولة العلوية إلى إقرار الحماية) الجزء الثالث – نشر وتوزيع دار الرشاد الحديثة – الدارالبيضاء – الطبعة الأولى – –1985 ص 64

3- (Les officiers ; des laccession du Maroc a lindependance ; ont joue un role important dans ladmnistration)

Leo Hamon le role extra militairedans Le tiers- monde ledition-PUF-Paris-p54

كما تجدر الإشارة إلى أن افتقاد جل كبار الضباط العسكريين ، الذين تكونوا وحاربوا تحت راية الجيش الفرنسي والإسباني لأية شرعية وطنية أو شعبية ، عكس ضباط جيش التحرير ، دفع هؤلاء للالتفاف حول المؤسسة الملكية ، التي استغلت هذا الوضع في فرض هيمنتها على النظام من خلال قمع خصومها داخل النخبة السياسية .

4- (مع نهاية 1958 ، انتفض إقليم الريف بعد أن أطلقت الشرطة النار على المتظاهرين في الحسيمة ، أرسل أوفقير لإعادة الأمن مدعوما بوحدة مصفحة بقيادة النقيب العربي شلواطي . . . ومنذ ذلك الوقت أصبح لقب أوفقير جزار الريف . . .)

عبد الحميد جماهري : أوفقير ، العائلة والدم (حياة القصور ، الانقلاب والقبور) –افريقيا الشرق –2004 ص 66–67

5- أسندت سلطات الحماية للضباط إدارة الشؤون المحلية سواء في القرى أو في المدن .

6– Putsch du 10juillet 1971 au Maroc - Maghreb n47-septembre-octobre1971-pp16- 17

7- 17 p Ibid -

8- 18 p Ibid

9- Benhlal M - Le COLLEGE AZROU la formation dune elite civile et militaire au Maroc 19271959- – Ed Karthala et IREMAN 2005 -p320

10- 322 p Ibid -

11- Ibid

12- أشار بنهلال إلى أن هذه التعيينات الملكية للضباط كعمال على الأقاليم ، خاصة تلك المتواجدة في المناطق الحدودية ، كان الغرض منها إبراز الدور الهام للقوات المسلحة الملكية في النظام السياسي ، سواء في حماية الحدود ، وضمان السيادة الوطنية ، والدفاع ، إن اقتضى الأمر ذلك ، بالسلاح على استمرار النظام وحمايته من كل ما يشكل خطرا على استقراره ، أو سلطته .

- Ibid p 322

13- Ibid p318

14- تميزت هذه الفترة على الخصوص ، بالإعلان عن حالة الاستثناء ، وتعليق كل المؤسسات التمثيلية . وقد أشار المستشار السابق للملك الراحل الحسن الثاني المرحوم عبد الهادي بوطالب إلى رفض عبدالكريم الخطيب ، الذي كان رئيسا لمجلس النواب ، بعد أن استدعاه الحسن الثاني ، رفقة السيد الشرقاوي الذي كان رئيسا لمجلس المستشارين ، أن يسلم مفاتيح البرلمان لاوفقير الذي كان متحمسا لقرار الاستثناء) - الأيام عدد 354 بتاريخ 21–27 نونبر –2008 ص8

15- كانت هذه الترقية على الصعيد العسكري والأمني جزاء على مساهمته الفعالة في القضاء على شيخ العرب ، إخماد انتفاضة الدارالبيضاء في 23 مارس 1965 ، وأختطاف واغتيال المهدي بنبركة بباريس في 29 أكتوبر من نفس السنة .

16- عبد الحميد جماهري – أوفقير ، العائلة والدم – م س– ص 71–72 .

17- (كان أوفقير يختار معاونيه أيضا ويجندهم كما حدث مع ضابط . . .تخرج على رأس فوجه من الدارالبيضاء بمكناس اسمه : أحمد الدليمي)

عبد الحميد جماهري – ن م – ص 72

18- IL capture lopposant Moumen Diouri avec une centaine « Le 13juin1963 de gen darmes. Diouri sera ensuite emmene a Dar EL Mokri pour y etre torture comme d autres opposants du regime . l affaire Mehdi ben Barka ,membre dirigeant de l UNFP ; est le premier evenement qui propulse Dlimi sous le feu de des projecteurs »

JOURNAL du 4au 10AVRIL 2009-p20

19- 25 p - Ibid

20-كان من أبرز هذه التداعيات تقوية وزارة الداخلية في عهد وزيرالداخلية السابق إدريس البصري .

21- على الصعيد العسكري ،عين الجنرال محمد المذبوح مديرا للديوان العسكري للملك الراحل الحسن الثاني ، وقائدا للحرس الملكي ، وريسا للمكتب الثاني للقوات المسلحة الملكية .

Maghreb n47-pp16--17

22- يمكن تفسير توالي إسناد وزارة البريد لشخصيات عسكرية مقربة من القصر ، إلى حساسية هذه الوزارة التي تعتبر خزانا للمعلومات من خلال الكم الهائل من الرسائل والمكالمات الهاتفية ، فصاحب البريد كان دائما من أعوان السلطان في المغرب ، حيث كانت مهمته التجسس ونقل أخبار عمال وولاة الأقاليم إلى السلطان .

23- 2 JOURNAL du 4au 10AVRIL 2009-p2

24- Benhlal M - Le COLLEGE AZROU –p319 25- 322 p - Ibid

26- بخلال باقي كبار الضباط ، فقد عرف عن الجنرال المذبوح نزاهته وتواضعه

27-Benchenane Les armees africaines - Publisud- Paris 1983 - pp175176-

28- لقد كانت خطة الجنرال المذبوح هي إجبار الملك الحسن الثاني على التنازل لصالح ولي العهد آنذاك ، فقام بإخفاء الملك مع بعض حاشيته ، مما اعتبره الكولونيل اعبابو ، الذي كان يريد تصفية ، خيانة فأمر بقتله .

177 p- Ibid - Benchenane

ونفس الخطة نهجها الجنرال أوفقير من خلال محاولة إجبار الطائرة الملكية على الهبوط في مطار القنيطرة وإرغام الملك على التنازل عن العرش .

179 p- Ibid -

29- (كان الكولونيل اعبابو على غرار الضباط الأحرار يفتقد عمق الوعي السياسي لكن كانت له ميزة الصدق والنزاهة ، حيث أن كثيرا من الضباط برتبة كابيتان ، وليوتنان يتماهون معه ، فكلهم كانوا يعانون من نفس الوضعية التي أصبحت لا تطاق)

30- Ibid 176 p

31- عين الجنرال أحمد الدليمي على رأس الديوان العسكري للملك الراحل الحسن الثاني ، كما قام بتأسيس مديرية الوثائق والمستندات في 1973 ، كما تم تعيينه من طرف الملك قائدا أعلى على المنطقة العسكرية الجنوبية في 1975

32- Benhlal M - Le COLLEGE AZROU p 319

– لقد كان خريجوا مدرسة استكمال الأطر من رجال السلطة عادة ما يتلقون تكوينا شبه عسكري الذي كان يتمثل في اللباس العسكري والتداريب العسكرية وإتقان استعمال الأسلحة الخفيفة كالكلاشنكوف .

–33 يرى الباحث بوشنان أن إبعاد الملك الحسن الثاني لبعض الضباط والجنود سواء خارج البلاد أو داخلها كان الغرض منه ربح بعض الوقت ، الذي استغله في إعادة هيكلة الجيش .

34- Ibid - p 180--181

34- ToubjMahjoub –Les officiers de sa Majeste -p2

35- Tuqoi jean Pierre - La noblesse militaire au Maroc – Le monde - decembre 1999

36- -p3 Ibid

37- في استجواب حول مراكمة الثروة في صفوف القيادة العسكرية بالمغرب – الأيام عدد 286 بتاريخ 23–29 يونيو –2007 ص 11

38-marocaine -file///c/ personnelm/ index.htm Rami Ahmed - La Tragedie p69

39- Ibid-p81

40- إدريس ولد القابلة : مافيات جنرالات يسيؤون للملك والشعب – هسبريس WWW. Hespress.com

41- Ibid-p10

42- Tuqoi jean Pierre LE dernier Roi (crepuscule d une dynastie Bernard Grasset - Paris 2001- p 248-

43- إدريس ولد القابلة : مافيات جنرالات يسيؤون للملك والشعب – ن م- ص 3 و12

44- عبد الرحيم أريري –مصطفى حرمة الله – كم تساوي جثث الجنيرالات – البيضاوي عدد 150 – بتاريخ 10 ماي 2005 – ص 5

45- ن م – ص4 .

46- مافيات جنرالات يسيؤون للملك والشعب- ن م – ص 10 .

هوامش الفاصل السابع

1- خلال مراسيم البيعة ، أبدى ابن عم الملك المولى هشام تحفظه على مشاركة كبار الضباط في التوقيع على وثيقة البيعة .

2- باستثناء السيد عباس الفاسي الذي تم تعيينه وزيرا أول للحكومة التي تم تشكيلها بعيد الانتخابات التشريعية ل 7 شتنبر 2007 التي فاز بها حزب الاستقلال بالمرتبة الأولى .

3 - PUF-PARIS- 1975-p 328

WATURBURY W- Le commandeur des croyants

4-Benchenane Les armees africaines - Publisud- Paris 1983 – P51

5- Ibid –P52

6- كان محمد أمزيان ، الذي تلقى تكوينه العسكري بالأكاديمية العسكرية للمشاة بطليطلة ، من رفاق السلاح القدامى للجنرال فرانكو ، حيث كان أول من دخل هذه المدينة على رأس جيش فرانكو ، كما لعب دورا حاسما في سحق الجمهوريين. وبالتالي فقد عينه فرانكو جنرالا وقائدا عسكريا لمدينة قادس . وبعيد استقلال المغرب التحق بالجيش المغربي ، حيث عينه الملك الراحل الحسن الثاني في تونبر 1970 ، وبشكل استثنائي ، ماريشالا للمملكة ،

Ibid –p51

7- رغم أن الجيش المغربي قد اقتبس عن الجيش الفرنسي أنظمته في الترقي ، والاقدمية ، فإن الترقيات العسكرية للضباط المغاربة كانت تتم عادة وفق رغبة الملك كقائد أعلى للقوات المسلحة .

Larmee dans le tiers- monde -LE MAROC – Rapport de M-B - SANS -pp3738-

8- Ibid –p39

9- Ibid – 10 - p 329 -Opcit commandeur des croyants WATURBURY W- Le

11 - Benchenane Les armees africaines pp62--63

12- Frank H Braun – MOROCCO-ANATOMY - OF a PALACE

REVOLUTION THAT FAILED J-MiddleEast STUD 9 1978 FEBRUARYn11980--p64

13 - opcit-p180 - Benchenane

بعدما (فقدت القيادة العسكرية 9 جنرالات من أصل 14 خلال انقلاب صيف 1971 ، كانت حصيلة انقلاب صيف 1972 ، إعدام 11 ضابطا في يناير 1973 ، وإعدام30 ضابطا وضابط صف من أصل 58 بالموت البطىء في المعتقل السري بتزمامارت ، كما يمكن أن نضيف إلى ذلك مقتل الجنرال الدليمي في حادثة سير غامضة في 23 يناير 1983 . . .

p2 2000 LE MATIN DU SAHARA du 1aout- -14

15- أسبوعية الوطن عدد226 – السبت 30 دجنبر –2006 ص 7 .

16- ن م –

17- ن م

18- (رقى الملك محمد السادس في خمسة أعوام ، ما لم يتحقق في عهد والده الحسن الثاني خلال حكم دام 38 عاماً ، إذ بين 2001 وعام 2006انتفخ هرم الجيش ب 56 جنيرالا تمت ترقيتهم في عهد محمد السادس يضاف لهم 82 تمت ترقيتهم كولونيل ماجور)

ن م –

19- ينص القرار الملكي على رفع رواتب معاش الجنيرالات وكذا معاش الضباط بدرجة كولونيل ماجور المخصصة لأراملهم وأيتامهم كاملا غير منقوص ، وأضحى المعاش يحتسب على أساس الراتب الذي كان يتقاضاه الجنيرال أو الكولونيل ماجور كاملا غير منقوص . . . .) البيضاوي عدد 150 – الثلاثاء 10 ماي –2005 ص 4

20- أسبوعية الوطن الآن – ن م – ص 8 .



اهداء

نهدي هاته النسخة

الالكترونية

الى روح الراحل

المفكر محمد عابد الجابري



Sociologie S6 Ibn Tofail Kénitra 18-03-2012





الدكتور محمد شقير
باحث في العلوم السياسية

المؤلفات

- القرار السياسي بالمغرب - دار الألفة - الطبعة الأولى 1992 - البيضاء.
- التنظيمات السياسية بالمغرب - منشورات المجلة المغربية لعلم الاجتماع السياسي الطبعة الأولى 1993 - البيضاء .
- تطور الدولة بالمغرب - دار إفريقيا الشرق - الطبعة الأولى 2002البيضاء
- الديمقراطية الحزبية بالمغرب - دار إفريقيا الشرق - الطبعة الأولى 2003.
- الفكر السياسي المغربي المغربي المعاصر- دار إفريقيا الشرق - الطبعة الأولى 2005 .
- المراسيم السياسية بالمغرب بين العصرنة والتحديث — دار إفريقيا الشرق - الطبعة الأولى 2007.
- المؤسسة العسكرية بالمغرب - دار إفريقيا الشرق - الطبعة الأولى 2008 .




روائع مجلة
الابتسامة
من الكتب
المعالجة
والصفحات الفردية